

Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.32
13 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

سري لانكا

[٥ آذار/مارس ١٩٩٧]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٣٧ - ١	مقدمة
١١	٥٤ - ٣٨	المادة ١
١٥	٥٥	المادة ٢
١٥	٨٠ - ٥٦	المادة ٦
٢٢	١٠٥ - ٨١	المادة ٧
٣٠	١٣٨ - ١٠٦	المادة ٨
٣٧	١٨٦ - ١٣٩	المادة ٩
٥٠	٢٠١ - ١٨٧	المادة ١٠
٥٣	٢٥٩ - ٢٠٢	المادة ١١
٧٧	٣١٢ - ٢٦٠	المادة ١٢
٩١	٣٥٣ - ٣١٣	المادة ١٣
١٠٢	٤١٧ - ٣٥٤	المادة ١٥

مقدمة

١- واصلت سري لانكا تطبيق تدابير اقتصادية واجتماعية هامة تكفل لمواطنيها نوعية حياة عالية. وتشمل تلك التدابير توفير المواد الغذائية الأساسية والخدمات الطبية والتسهيلات التعليمية والإسكان، وغير ذلك من العناصر الأساسية. ولا ينظر إلى تلك التدابير باعتبارها مجرد تدابير للرفاه الاجتماعي. بل لقد ساعدت في جعلتها مواطني البلد على تحقيق شخصيتهم الكاملة بما يتسق مع ما يتمتعون به من الحقوق السياسية والمدنية. وجميع هذه التدابير مترابطة وساهمت في مجملها مساهمة عملية في أعمال الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك برامج خاصة، مثل حركة ساموردهي، قد حسنت نوعية الحياة حتى بالنسبة لأولئك السريلانكيين الذين قد يكونون في ظروف تعتبر أصعب من الناحية النسبية، وأمدتهم بالتشجيع وبسبل المشاركة المثمرة في مسيرة التنمية في البلاد. كما ساعدت سياسات الدولة على تقليل التفاوتات في الدخل فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وفيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية في البلاد.

٢- وقد تيسر أعمال الحقوق المضمنة في العهد في سري لانكا بفضل وجود نظام حكم ديمقراطي متعدد الأحزاب ينتخب إلى السلطة من خلال ممارسة البالغين المنتظمة لحق الاقتراع العام منذ الاستقلال في عام ١٩٤٨. كما اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسة متسقة للنهوض بالرفاه الاجتماعي فيما بين السكان. ومن الصعب تقييم طابع امتيازات برامج الرفاه الاجتماعي في سري لانكا نظرا لاستفادة السكان بأكملهم منها ولأن المستفيدين أنفسهم قد لا يستطيعون أن يحددوا نتائج خدمات رفاه معينة حصلوا عليها أو أن يقدروا قيمتها.

الغذاء

٣- بدأ العمل بدعم الأرز خلال الحرب العالمية الثانية عندما كان من أهداف سياسة الحكومة أن تكفل حصول المستهلكين على المواد الغذائية الأساسية بأسعار مراقبة. وكان الأرز هو البند الرئيسي من بين تلك المواد الغذائية. وكان الغرض من ذلك حماية المستهلك من التكلفة المرتفعة للمواد الغذائية نتيجة لنقصها.

٤- وقد ساهم دعم الأرز بشكل ملحوظ في تعزيز المساواة في توزيع الدخل. ويتجلى ذلك في نتائج مسح ماليات المستهلكين لعام ١٩٧٣ حيث أعطيت قيم نقدية لحصص الأرز المجاني ولغير ذلك من الدخل العيني. لقد كان الأرز المجاني أو المدعوم مؤثرا في إعطاء دخل، من الناحية النظرية، لأولئك الذين كانوا سيسجلون لولا ذلك على أنهم بدون دخل على الإطلاق. ومن السمات المميزة للاقتصاد السريلانكي أنه حتى ولو صنّف شخص ما، على أنه عاطل عن العمل وفقاً لتعريف البطالة، ومن ثم فإنه معدوم الدخل، فإنه لا يدخل، من الناحية الحقيقية، في فئة معدومي الدخل لأن التقييم النقدي للأرز المدعوم، وبيع السلع الأساسية المدعومة في السوق الحرة، وللخدمات المجانية الأخرى، من شأنه أن يزوده بدخل ما. لذلك، فقد ساد في سري لانكا وضع لا يعتبر فيه الأشخاص العاطلون عن العمل معدومي الدخل.

التعليم المجاني

٥- حافظت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على مستويات مرتفعة من الإنفاق على التعليم، كانت تصل في المتوسط إلى ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو أكثر من ١٥ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي. وكان المبلغ الذي أنفق على التعليم في عام ١٩٨١ يعادل ١٠ في المائة من الإنفاق الحكومي ويمثل حوالي ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ووفقا لما أشير إليه في تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الإنفاق على التعليم في عام ١٩٩٠ يمثل ٢,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو ٨,١ في المائة من الإنفاق الحكومي. ويعزى معدل معرفة القراءة والكتابة المنخفض للنظر في سري لانكا (انظر الجدول الوارد في نهاية هذا الفرع) إلى تلك السياسة التعليمية النشطة وإلى تخصيص الموارد الداعمة للتعليم المجاني. وفي البداية، لم يكن التعليم المجاني، من وجهة نظر الموازنة، بندا مكلفا جدا حيث لم يكن يوجد سوى عدد قليل نسبيا من المدارس الحكومية التي تقدم تسهيلات بموجب هذا المخطط. ومع تزايد أعداد المقبولين في المدارس، اتخذت خطوات لزيادة التسهيلات في المدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء الجزيرة. وقد ازداد عدد الطلاب الملحقين بالمدارس منذ عام ١٩٥٠ زيادة سريعة.

٦- ومن السمات الهامة للتعليم المجاني أنه أتاح لأول مرة سبل الحصول على التعليم لأعداد غفيرة من الناس في المناطق الريفية. وفيما بعد عام ١٩٦٠، كان معظم الملحقين بالجامعات من خريجي المدارس في المناطق الريفية. وكانت هناك ضغوط متزايدة للفوز بالقبول في الجامعات على نحو ما تعكسه أعداد المتقدمين لامتحانات التأهل للقبول. وتمشيا مع هذه الحاجة، منح اثنان من "البيريفيناس"، أو المعاهد التعليمية التقليدية، الصفة الجامعية في نهاية عام ١٩٥٩، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأماكن المتاحة في الجامعات. وهكذا ارتفع عدد الطلاب الدارسين في الجامعات من ٢ ٩٥٠ طالبا في عام ١٩٥٨ إلى ٧٢٣ ٤ طالبا في عام ١٩٦٠. وفي خلال ٢٠ عاما، في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠، ازداد عدد الطلاب في الجامعات ست مرات، من ٢ ٠٣٦ إلى ١٢ ٦٤٧ طالبا. وكانت الأعداد أعلى من ذلك في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، إذ كان متوسطها حوالي ١٤ ٥٠٠ طالب.

٧- إن معدل الزيادة السريعة في أعداد التلاميذ الملحقين بالمدارس منذ بدء العمل بنظام التعليم المجاني في عام ١٩٤٦ هو مؤشر على معدل التوسع في مرافق التعليم المجاني. كما أنه يفسر الزيادة الملحوظة في الإنفاق على التعليم.

٨- وقد ارتفع الإنفاق المتكرر على التعليم تدريجيا اعتبارا من عام ١٩٥٦. وتعكس الزيادة في الإنفاق بعد ١٩٥٧/١٩٥٦ تدفق أعداد كبيرة إلى تيار التعليم نتيجة للزيادة السكانية التي حدثت فور انتهاء الحرب. وفيما بعد ذلك، أي منذ الستينيات، ومع إخضاع جميع المدارس ذات الرسوم لنظام التعليم المجاني تقريبا، استمر الإنفاق على التعليم في الزيادة التي تتناسب مع تزايد عدد الطلاب الذين تتاح لهم في الوقت الحالي إمكانية مواصلة التعليم حتى الحصول على شهادة الثانوية العامة (المستوى العادي)، ومع زيادة الرواتب التي تدفع لهيئات التدريس وارتفاع تكاليف المعدات والمواد.

تأثير التعليم المجاني

٩- إن قياس منافع نظام التعليم المجاني عملية معقدة. بيد أنه ما من شك في أن توسيع قاعدة المعرفة بالقراءة والكتابة والوعي المدني من خلال التعليم المجاني يعد شرطاً مسبقاً للإرتقاء بنوعية حياة السكان والنهوض بنظام الحكم الديمقراطي والخضوع للمساءلة العامة. ويضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية لسري لانكا عند مستوى أعلى من المؤشر المتوسط للتنمية البشرية في البلدان النامية بنحو ١٣٠ نقطة. ومن ثم فإن الإنجازات التعليمية لسري لانكا لم تكن قليلة بالنسبة لبلد يمثل مستواها الاقتصادي. فنتيجة للإنفاق المرتفع ومعدلات الإلتحاق المرتفعة بكافة مستويات التعليم، ارتفعت نسبة معرفة البالغين بالقراءة والكتابة من ٥٨ في المائة في عام ١٩٤٦ إلى ٧٨ في المائة في عام ١٩٧١، وإلى ٨٦ في المائة في عام ١٩٨٤، وإلى ٨٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٢.

١٠- كما ساهمت مجانية التعليم في التغيير الاجتماعي والاقتصادي وإشاعة الوعي السياسي والمشاركة الشعبية في الحكم، ومن ثم أضعفت السلطة السياسية والاقتصادية للنخبة التقليدية وخلقت بنية أساسية اجتماعية تقوم على المساواة. كما ساهمت بشكل جوهري في الإنجازات التي حققتها سري لانكا في مجال الصحة وتخفيض معدل الخصوبة، وساهمت في التوصل إلى زيادة الإنتاجية في شتى قطاعات الاقتصاد. والميزة الاجتماعية الرئيسية للمخطط أنه يسعى إلى توفير فرص تعليم متكافئة لجميع الأشخاص بغض النظر عن مستوى دخلهم ومركزهم الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أتيحت لمن يعيشون في المناطق الريفية وللمحرومين إمكانات أكبر للحصول على الوظائف. وقد تجلّى تأثير هذا المخطط فيما بعد عام ١٩٦٠ عندما شارك طلاب من المناطق الريفية، وبعضهم يفعل ذلك للمرة الأولى، في امتحانات عامة معفاة من الرسوم فتحت أمامهم سبل الوصول إلى أعلى المناصب في الحكومة وفي القطاع الخاص.

١١- كما كان للتعليم المجاني تأثير اجتماعي مضاعف، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تقوم به الأسرة كوحدة اجتماعية في التسلسل المؤسسي للمجتمع في سري لانكا. فكثيراً ما تساعد مكاسب أعضاء الأسرة العاملين في دعم باقي أفراد الأسرة الأضعف حالاً. وقد مكن التعليم المجاني فرداً واحداً من الأسرة على الأقل من كفاية استقرار دخل أهل البيت. كما ساهم التعليم المجاني في إيجاد توزيع أكثر انصافاً للدخل، حيث اكتسبت شريحة أعرض من السكان سبباً للحصول على مزيد من الوظائف وعلى مستويات دخل أعلى.

الرعاية الصحية

١٢- كانت السياسة الصحية الوطنية لسري لانكا محكومة منذ أوائل الخمسينيات بالتزام بتوفير رعاية صحية مجانية شاملة لكافة السكان. وقد انطبقت هذه السياسة على كل من برنامجي الوقاية والعلاج. فلم تفرض رسوم على خدمات الصحة العمومية اعتباراً من عام ١٩٥٠. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على الاحتفاظ بمستويات مرتفعة إلى حد معقول من الإنفاق على الصحة، كانت تبلغ في المتوسط نحو ٦ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي حتى السبعينيات. وفي عام ١٩٨٢، أنفق على الصحة حوالي ١,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أو ٣,٢ في المائة من مجموع الإنفاق. وارتفع الإنفاق على الخدمات الصحية من ٥٠,٢ مليون روبية في السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ إلى ١٠٤ ملايين روبية في السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ وإلى ٢١٠ مليون روبية في السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩. وفي عام ١٩٧٤ وصل المبلغ المنفق في هذا الصدد إلى ٢٨٨,٩ مليون روبية، وإلى ١ ٧٥١ مليون روبية في عام ١٩٨٤. وحسبما لوحظ في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥

الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان الإنفاق العام على الصحة في عام ١٩٩٠ يبلغ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١,٨ في المائة.

١٣- ومن وجهة نظر محض اجتماعية، وبالمقارنة مع الإنفاق على أوجه الرعاية الأخرى، يبدو أن الأولوية الأكبر هي للخدمات الصحية المجانية، لأنه ينبغي أن يكون من بين أول أهداف الدولة استئصال شأفة الأمراض القابلة للوقاية من أجل تحسين صحة السكان. ولقد كان ذلك من السياسات الثابتة التي تتبعها الحكومات المتعاقبة في سري لانكا. ومن المسلم به بصفة عامة أن الرعاية الصحية المجانية ساهمت بشكل ملحوظ في انخفاض معدل الوفيات منذ أواخر الأربعينيات. ومن المحتمل أن يكون لدى سري لانكا اليوم واحد من أقل معدلات الوفيات في بلدان العالم النامية. وبالمثل، انخفض معدل وفيات الرضع من ٢٣٦ في الألف في عام ١٩٣٥ إلى ١٤٠ في الألف في عام ١٩٥٠، وإلى ٤٦ في الألف في عام ١٩٧٣، ثم إلى ٣٣ في الألف في عام ١٩٨٤. ويسجل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ أن معدل وفيات الرضع في سري لانكا قد بلغ ١٨ لكل ألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٢. (كان متوسط البلدان النامية يبلغ في عام ١٩٩٢ تبعا لهذا التقرير ٧٠ لكل ألف من المواليد الأحياء). ورغم أنه قد يصعب إثبات وجود ارتباط مباشر بين الانخفاض في معدل وفيات الرضع وتحسن الخدمات الصحية، فإن الإحصاءات تبين أن الهبوط الحاد في وفيات الرضع حدث اعتباراً من الوقت الذي أدخل فيه نظام الخدمات الصحية المجانية.

١٤- وهناك جانبان مميزان للنظام الصحي في سري لانكا هما أنه بينما يوفر هذا النظام تغطية واسعة للسكان من خلال مرافق الرعاية الصحية الأولية المزودة بمعاونين طبيين، فإنه يوفر أيضاً نظاماً مسانداً قوياً للإحالة إلى العيادات والمستشفيات المزودة بالأطباء وبالمعاونين الطبيين على حد سواء. وقد ركزت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على استراتيجية الرعاية الصحية الأولية في سري لانكا باعتبارها نموذجاً فعالاً من حيث التكلفة وناجحاً يمكن للبلدان النامية أن تحاكيه. وعلاوة على ذلك، فإن نظام الرعاية الصحية الغربي النمط يوجد جنباً إلى جنب مع نظام هام للطب "الأيورفيدي" التقليدي الذي تقوم الحكومة بتنظيم قواعده. وتلجأ كافة المجموعات الاقتصادية إلى الاستفادة من النظام الأيورفيدي. فالنظام التقليدي يستكمل المرافق الصحية الغربية النمط وقد وسع نطاق الخيارات المتاحة للمستهلكين.

١٥- وقد ساهمت الرعاية الطبية المحسنة في زيادة العمر المتوقع عند الولادة في البلاد. فقد زاد متوسط العمر المتوقع للذكور والإناث على حد سواء بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٤٦، كان العمر المتوقع للذكور يبلغ ٤٣,٩ سنة فقط، وارتفع بحلول عام ١٩٥٣ إلى ٦١,٩ سنة، وإلى ٦٦,٩ سنة في عام ١٩٧٧، وإلى ٦٧,٥ سنة في عام ١٩٨٤. وقد كان متوسط العمر المتوقع بالنسبة للإناث أعلى من ذلك بشكل طفيف طوال هذه المدة، وكان يبلغ ٧١ سنة في عام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٩٢، كان متوسط العمر المتوقع يبلغ ٧١,٩ سنة بالنسبة للذكور و٧٤,٢ سنة بالنسبة للإناث (كان متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية يبلغ ٦١,٥ سنة في عام ١٩٩٢، وفقاً لما جاء في تقرير التنمية البشرية).

١٦- وقد أفضت الرعاية الصحية المجانية القائمة على نظام الرعاية الصحية الأولية إلى توسيع الخدمات الطبية وتوافرها وإلى وجود درجة عالية جداً من الوعي الصحي في كافة أرجاء البلاد. فإلى جانب التعليم المجاني، واصلت الحكومة إنشاء المدارس الطبية التي حافظت على مستويات مرتفعة ووفرت أساساً للإلتقاء بالتعليم والبحث الطبيين. وقد تمكنت سري لانكا من إقامة شراكة تنفيذية في البنية الأساسية للنشاط

الصحي تجمع ما بين المؤسسات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية، من أجل تخطيط وتنفيذ شبكة للرعاية الصحية الأولية على مستوى الجزيرة، والتي يحتمل أن تكون فريدة من نوعها في العالم النامي.

استراتيجيات تخفيف الفقر

١٧- لم تعرف سري لانكا الفقر المدقع والموت جوعاً وذلك بفضل توزيع الأغذية الأساسية المجانية أو المدعومة إلى حد بعيد، مما كفل لكل فرد حداً أدنى من مجموعة المواد الغذائية الأساسية. وقد قلل ذلك من معدلات الوفاة والإصابة بالمرض، ووفر لأشد الناس حاجة متطلبات التغذية الأساسية. ولم تنكب سري لانكا بالمجاعة والأوبئة منذ حصول البلاد على استقلالها.

١٨- وفيما يتعلق بمستويات المعيشة، من الممكن تحديد ثلاث فئات عريضة كانت موجودة خلال الفترة الاستعمارية: الأقلية الحضرية الميسورة، التي تقيم بالدرجة الأولى في مدينة كولومبو وضواحيها وتمتع بمستوى معيشة مرتفع؛ ومجموعة من أكثر من ٧٥ في المائة من السكان تعيش في القطاع الريفي؛ وفئة ثالثة من الناس تعيش في قطاع المزارع الكبيرة.

١٩- وقد كانت أجور عمال المزارع، في السابق، أقل دائماً من أجور نظرائهم في المناطق الحضرية. بيد أن دخل الأسرة في قطاع الضياع كان أعلى إلى حد كبير منه في القطاع الريفي. وكان مرد ذلك إلى العمل الإيجابي الناشئ من سياسات الرعاية العامة للحكومة. فرغم أن سكان الضياع ككل كانوا من الفقراء، فإن الإعانات والإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية قد ساعداً في تأمين مستويات معقولة من التغذية ومن المعايير الصحية. وعلاوة على ذلك، فقد كان عمال المزارع مطمئنين إلى الحصول على عمل طوال السنة، على عكس من يعملون في مهن أخرى حيث توجد درجة أكبر من عدم التيقن بشأن عدد أيام العمل المتاحة.

٢٠- وكانت السياسة المتبعة في النصف الثاني من السبعينيات تتمثل في ترشيد دعم الأغذية وتحويل المزيد من الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار. وفي بداية عام ١٩٧٨، قررت الحكومة أن تسحب الإعانات ممن لديهم مستويات دخل مرضية. وكان يدرج بين الفقراء ما يقرب من ١,١ مليون عاطل عن العمل يمثلون نحو ٢٠ في المائة من قوة العمل. بيد أن استمرار توافر الغذاء المدعوم والخدمات المجانية كان يعني حصول العاطلين عن العمل على نوع ما من الدخل. وبهذا المفهوم، لم يكن أي شخص في سري لانكا يعتبر معدوم الدخل.

برنامج ساموردهي (الرخاء)

٢١- استهلت الحكومة الحالية، التي انتخبت في عام ١٩٩٤، برنامج "ساموردهي" الذي يعد برنامجاً للتنمية الوطنية شرع فيه بهدف استئصال الفقر.

٢٢- ويختلف برنامج ساموردهي عن البرامج الأخرى لتخفيف الفقر التي نفذت حتى الآن في أنه لا يسعى إلى تعزيز اعتماد الأفراد على أنفسهم وتعزيز ابداعهم فحسب، وإنما أيضاً إلى يعمل اشراك الشباب في التنمية الوطنية. ويسعى برنامج ساموردهي إلى استئصال الفقر، وهو آفة اجتماعية واقتصادية على حد سواء في سري لانكا. والحركة ليست ذات توجه خيري وإنما انتاجي؛ وهي تقوم على مفاهيم التنمية التي

محورها الناس والنمو الاقتصادي ذي الوجه الإنساني. وتحاول الحركة أن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للوحدة الأسرية والحض على مشاركة الشباب المباشرة في الأنشطة الإنمائية.

٢٣- والسماح البارزة لبرنامج ساموردهي هي كما يلي:

يرمي البرنامج إلى تنفيذ مشاريع تنمية اقتصادية تستند إلى الأسرة ويتم تعيينها على أساس ما لدى كل أسرة من حاجات ومهارات وأصول محددة، وغير ذلك من القدرات الأخرى؛

يعهد إلى مجموعات منتخبة من بين شباب القرى بمهام تعيين وتنفيذ المشاريع الهامة لكل وحدة أسرية في قراهم ومناطقهم الإدارية الريفية والإقليمية. كما يقومون بالمساعدة في توزيع علاوات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة، وتعيين المجموعات المستهدفة؛

تدفع علاوة رعاية اجتماعية إلى أسر مختارة من منخفضي الدخل. وتشجع الأسر الفقيرة الأخرى على القيام بأنشطة اقتصادية وفقاً لقدراتها. ولذلك سيصبح برنامج ساموردهي عملية إنمائية شاملة مقترنة بمجموعة من خدمات الرعاية الاجتماعية؛

سيتم برنامج ساموردهي شكل عملية تتم على مستوى القاعدة الجماهيرية وتنطوي على تغذية مرتدة بالآراء والمقترحات والقرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه وغير ذلك من الأنشطة، من مستوى القرية إلى المستوى الوطني عوضاً عن تسريبها من القمة إلى القاعدة؛

سيعطى لإستخدام قاعدة الموارد المحلية أولوية عالية عند اختيار المشاريع الإنمائية على مستوى الأسرة والقرية والمنطقة؛

يقوم برنامج ساموردهي بتنسيق جميع البرامج الإنمائية الريفية التي تقوم بتنفيذها شتى الوكالات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تسريع العملية الإنمائية والتنسيق بين الوكالات المنفذة والتقليل من الهدر إلى أدنى حد؛

ستصمم المشاريع الإنمائية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية لكافة الأسر المنخفضة الدخل، بغض النظر عما إذا كانت تحصل على علاوات رعاية أم لا؛

ستنشأ مشاريع جماعية، ومشاريع استثمار تعاونية مشتركة، ومشاريع شركات، من أجل رفاه الوحدات الأسرية وتحسين أحوالها؛

سيستخدم الدخل والإنفاق وملكية الموارد كمعايير لتحديد مستوى الفقر. ويحدد مستوى الفقر ومقدار مدفوعات الرعاية على أساس دخل الأسرة وملكيته من الموارد. غير أن انفاق الأسرة سيؤخذ أيضاً في الاعتبار عند تحديد مستوى الفقر من أجل الحد من حالات سوء التقدير والوصول إلى قرارات أكثر دقة؛

ستكفل وسائل دخل يعول عليها للتخفيف من حدة فقر الأسرة، وذلك عن طريق توفير المعرفة الفنية، والاحتياجات من رؤوس الأموال، والخدمات الاستشارية، والتسهيلات السوقية، والمهارات الإدارية؛

ستنشأ مشاريع استخدام ذاتي مستديمة لاستئصال شأفة الفقر على مستوى القرية؛

سيولى اهتمام خاص لنوعية السلع التى ينتجها المستفيدون من برنامج ساموردهي وامكانية تسويقها؛

سيجري العمل على تشجيع المنتجين ومساعدتهم على تقديم سلع ممتازة مناسبة للأسواق الأجنبية وقادرة على المنافسة فيها؛

وسيجري العمل على تدعيم القواعد الاقتصادية والاجتماعية في القرى وعلى تمكين القرى من خلال تنفيذ برامج تعبئة اجتماعية؛

ستدمج أنشطة نوادي الشباب والنوادي الرياضية والجمعيات الإنمائية في برنامج ساموردهي؛

سيوفر نظام للخدمات المالية عن طريق مصرف ساموردهي لتشجيع الإيدار في القطاع الريفي وتلبية الحاجات المالية للأسر المنخفضة الدخل؛

ستشجع المنتجات التى تبرز مواهب الناس الكامنة والخلاقة؛

ستعمل مؤسسة ساموردهي كمركز للموارد. وسينسق تقديم خدمات شتى المنظمات والخدمات الإرشادية إلى القرى من خلال هذه المؤسسة؛

ستستغل جميع خدمات الدعم، بما في ذلك خدمات الإرشاد القائمة من أجل التنمية الريفية، من خلال تعزيز التنسيق بين المسؤولين والمستفيدين.

السياسات التى تساهم في التوزيع المتساوي للدخل

٢٤- لقد حققت سري لانكا، بالمقارنة مع العديد من البلدان النامية الأخرى، نجاحا في بلوغ مستويات معقولة من توزيع الدخل ورفع مستويات معيشة القسم الأفقر من المجتمع، فعملت بذلك على التوفيق ما بين النمو الإقتصادي المحدود وبين اعادة التوزيع.

٢٥- ويبدو أن استخدام المؤشرات الإحصائية التقليدية، مثل معدلات النمو وحصة الفرد من الدخل، لتقييم تقدم سري لانكا، يعتبر غير ملائم في ضوء ما تحقق من انجازات في الرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل. ولا تعكس المؤشرات الاقتصادية المستخدمة حاليا التغييرات التى حدثت في مستوى الفقر في البلاد، كما أنها لا تبين ما يتمتع به السكان بصفة عامة من قناعة ويسر حال. ومن المهم في حالة سري لانكا أن توزيع الدخل اتسم بالمساواة رغم أن متوسط معدل النمو منخفض نسبيا.

٢٦- وعلى الرغم من أن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعقد السابق على عام ١٩٧٧ تبلغ ٤ في المائة في المتوسط، فإن حصة كل من مجموعتي الدخل المتوسط والمنخفض من الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من ذلك بالتناسب. وقد تحقق ذلك من خلال عملية مركبة من تحويلات الرعاية الواسعة المدى وتحديد الحد الأدنى للأجور عن طريق ضرائب الدخل والهبات والثروة والمبيعات، وفرض أسقف على ملكية الأراضي، وملكية المنازل، وعلى الدخل والثروة. وكانت تحويلات الدخل عن طريق الإنفاق على خدمات الرعاية أهم مكون في استراتيجية إعادة توزيع الدخل.

٢٧- وقد ساهم النظام الضريبي بشكل رئيسي في تقليل التفاوتات في الدخل والثروة. وقد تركزت السياسة الضريبية بشكل متزايد، إلى جانب تدابير تشريعية أخرى، على تخفيض الثروات والدخول الأعلى. وفي هذا الصدد، ساهمت ضرائب الهبات، والرسوم المفروضة على رؤوس الأموال، واحتياز بيوت الأعمال في إطار قانون منشآت الأعمال، فضلاً عن مرحلتي برنامج الإصلاح الزراعي، مساهمة مباشرة في تخفيض الدخل والثروات. وعلاوة على ذلك، كانت السياسة الضريبية والإنفاق على خدمات الرعاية فعالين على مدى فترة طويلة من الزمن في تحويل الدخل من مجموعات الدخل الأعلى إلى مجموعات الدخل الأدنى. وحتى أواخر الخمسينيات، كانت ضريبة الدخل هي الضريبة المباشرة الرئيسية الوحيدة التي توفر موارد لدعم برنامج خدمات الرعاية. وقد تفاوت خضوع الأشخاص لضرائب الدخل والمعدلات الضريبية من وقت لآخر. وكان من بين الضرائب ذات التأثير الرئيسي في إعادة التوزيع ضريبة الثروة، التي بدأ العمل بها في عام ١٩٥٨. وقد فرضت هذه الضريبة منذ الخمسينيات على الثروات الخالصة للأشخاص المقيمين في سري لانكا والتي لا يدخل فيها ممتلكاتهم غير المنقولة الموجودة خارج سري لانكا. والضريبة تصاعدية ويتأثر تدرجها بحدود الإعفاء الضريبي للثروات.

٢٨- ومن الضرائب التي أسهمت في تخفيض كل من الدخل والثروة، ضريبة الهبات التي تفرض على نطاق متدرج وتدمج مع ضريبة التركات.

٢٩- وقد ساهمت السياسات الحكومية على مدى العقود الثلاثة الماضية في تحويل الدخل إلى القطاع الزراعي المحلي بكثير من الطرق. وفي هذا الإطار، ساهمت سياسة تعميم الأرض وزيادة الإنفاق على الاقتصاد الريفي في رفع مستوى الدخل وازالة التفاوتات. وكان الغرض من التعميم توفير العمالة واستحداث أنماط جديدة من الزراعة في الوقت الذي يتم التوصل فيه إلى مستوى طيب من الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأرز.

٣٠- كما حدثت التغييرات في الدخل وملكية الثروات من خلال الإصلاحات التي أدخلت على نظم حيازة الأرض وإنشاء مؤسسات لتنمية الزراعة. وقد شكل قانون الأراضي المزروعة بالأرز لعام ١٩٥٨ معلماً هاماً في الإنعاش الريفي والتنمية الاقتصادية. وكان نظام حيازة الأراضي المزروعة بالأرز الذي ساد قبل عام ١٩٥٨ معمولاً به في سري لانكا منذ زمن سحيق. فمن بين المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالأرز، كان ٣٠٠ ٠٠٠ زارع مستأجر يقومون بزراعة ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار منها. وكان نظام الإيجار السائد قبل ذلك غير مرض بسبب الافتقار إلى الحوافز الوافية للزراعة بالنظر إلى أن أصحاب الأرض كانوا يحصلون في نهاية الأمر على جل المحصول، بل وكثيراً ما كانوا يفعلون ذلك بدون تحمل أي جزء من تكلفة الإنتاج. وقد كفل قانون الأراضي المزروعة بالأرز للمزارعين المستأجرين أمان حيازاتهم. وخفف القانون، إلى حد ما،

من ثقل المديونية لأن المزارعين أصبحوا يتمتعون بحصة أكبر من المحصول، وأصبحوا في وضع أفضل يساعدهم على تسديد ديونهم.

٣١- وقد برز تفتيت الثروات كمكون بالغ الأهمية في السياسة الاقتصادية لسري لانكا حيث كان الدخل المستمد من الملكية يشكل حصة رئيسية من مجموع الدخل. وكانت الملكية فيما سبق في حوزة شريحة صغيرة نسبياً من مجموع السكان. وعندما استهلكت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الزراعي في عام ١٩٧٢، لم يتأثر بفرض سقف على ملكية الأراضي سوى ما يقرب من ٥٠٠٠ مالك للأرض من بين سكان يبلغ عددهم ١٣ مليون نسمة. وتعد هذه الأرقام مؤشراً على تركيز ملكية الأرض. وفي المناطق الريفية، تشكل الأراضي المزروعة بالأرز أهم شكل للثروة، ويقوم بزراعة حوالي ٣٣ في المائة منها مزارعون مستأجرون لا يملكون الأرض. ويعني ذلك ضمناً أن جل الأراضي المزروعة بالأرز في البلاد مملوكة لمن يزرعها.

٣٢- وقد ضعف تركيز القوة الاقتصادية، الذي نشأ عن ملكية الأراضي، وذلك بعد بدء العمل بالإصلاح الزراعي في عام ١٩٧٢. وقد تبين أن الإصلاح الزراعي ضروري لتفتيت ملكية الأراضي والممتلكات من أجل توفير أساس لمواصلة تنمية الاقتصاد الزراعي للبلاد. وقد نص قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧٢ على حد أقصى لحجم الأراضي الزراعية التي يمكن أن يمتلكها الشخص في سري لانكا. وكان الحد الأقصى يبلغ ٢٥ هكتاراً من الأراضي المزروعة بالأرز أو ٥٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية الأخرى. وبعد ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٢، كانت أية أراضٍ مملوكة بما يتجاوز هذا السقف تؤول تلقائياً إلى لجنة الإصلاح الزراعي. وكان مجموع الأراضي الزراعية المعلن عنها للجنة في حدود ١,٢ مليون هكتار. ومن هذه المساحة، كان هناك نحو ٦٣٨ ٠٠٠ هكتار مزروعة بمحاصيل رئيسية: شاي ومطاط وجوز هند وأرز. وبموجب القانون، احتازت لجنة الإصلاح الزراعي من مجموع الأراضي المعلن عنها ٣٧٧ ٥٥٩ هكتاراً، وكان ما يقرب من ثلث هذه المساحة من الأراضي غير المزروعة، في حين كانت الأراضي المزروعة بالشاي تمثل ما يقرب من ربعها، وبالمطاط حوالي ١٥ في المائة وبعجوز الهند حوالي ١٠ في المائة.

٣٣- وقد وضعت استراتيجيات توزيع الدخل الحكومية موضع التنفيذ من خلال تشريعات العمل وآلية تحديد الحد الأدنى للأجور. وكان هناك ميل على مدى العقدين الماضيين إلى موازنة معدل الأجور، وقد تم تحديد حد أدنى للأجور في كثير من الحرف الجديدة. ويوجد حالياً أكثر من ٣٦ مجلساً للأجور تمثل مجالات حيوية للنشاط الاقتصادي وتشمل جزءاً كبيراً من السكان العاملين. ويرجع جزء من الإرتفاع المطرد في الأجور إلى ضغوط النقابات العمالية. وقد استطاعت الحرف التي تدخل في إطار مجالس الأجور أن تحصل على مزايا إضافية، تشمل علاوات مخاطر، ومزايا تقاعد، وإعانات تنقل، وعطلات إضافية، وإجازات مدفوعة الأجر، وأجور إضافية وشروط عمل أفضل. وقد ساعد كل ذلك في زيادة مكاسب العمالة المنظمة نقابياً ومكاسب الذين خضعوا لآلية تحديد الحد الأدنى للأجور. وقد أخضع الكثير من الحرف والأعمال لآلية تحديد الحد الأدنى للأجور من أجل كفالة رفع أدنى معدلات الأجور إلى مستويات مرضية. ونتيجة لذلك، لا توجد اليوم فعلياً أية أجور أدنى من المعايير السائدة.

٣٤- وكانت الإعانات المباشرة أكثر الطرق فعالية في إعادة توزيع الدخل ونشر نتائج النمو الاقتصادي على المتلقين من المجموعات الأقل دخلاً. وما برحت سري لانكا تقدم دعماً واسعاً للأغذية التي تقوم الحكومة بتوزيعها، ولا سيما الأرز، وقد وفرت تعليماً مجانياً وخدمات صحية مجانية على مدى فترة متصلة من الزمن، لما يقرب من ٥٠ سنة. وقد نشأ دعم الأرز الذي نوقش آنفاً في زمن العمل بنظام الحصص

التمويلية أثناء الحرب وبدأ العمل به في شباط/فبراير ١٩٤٢. وكان يتمتع بهذا الدعم، حتى عام ١٩٨٧، جميع فئات الأشخاص بخلاف من يدفعون ضريبة دخل؛ وكان يمثل بالنسبة للمجموعات الأقل دخلاً إضافة جوهرية في الدخل، كما كان يضمن توافر الأرز على أساس أسبوعي حتى لمن ليس لهم دخل، لأن الكمية الأولى منه كانت تتاح بدون مقابل. ولقد ساهم دعم الأرز مساهمة ملموسة في تحقيق قدر أكبر من المساواة في توزيع الدخل.

٣٥- ولقد كان التعليم المجاني متاحاً لجميع المواطنين منذ عام ١٩٤٧ بدون انقطاع. كما ساعد الإنفاق الحكومي على الرعاية الطبية المجانية في تحسين صحة السكان واستئصال الأمراض الوبائية إلى حد كبير. وقد وفر مخطط الرعاية الطبية علاجاً طبياً مجانياً في المستشفيات والعيادات لمن تتوافر لديهم القدرة المالية ولمن لا يملكون دخلاً على حد سواء. وتم تجميد إيجارات المساكن تقريباً منذ الأربعينيات، مما ساعد على احتواء نفقات معيشة المجموعات الأقل دخلاً إلى حد كبير. وخضعت معظم المساكن على مدى أكثر من ٣٠ سنة لضوابط الإيجارات. وقد ساعدت هذه الضوابط على إعادة توزيع الدخل من جراء فرض قيود على إيجارات المساكن المستحقة لطبقة الملاك، في حين أن الدخل الحقيقية للمستأجرين، الذين يدخلون في الأغلب في المجموعات الأقل دخلاً، قد ارتفعت لأن الإيجارات لم تكن مرتبطة بالزيادات العامة في الأسعار.

٣٦- كما تحققت تحويلات الدخل من خلال المحافظة على ثبات أسعار خدمات عامة معينة بشكل نسبي على مدى فترة زمنية طويلة. ففي حالة النقل العام، لم تطرأ تغييرات كبيرة على أجور الحافلات إلا بعد عام ١٩٧٣ عندما تصاعدت تكاليف التشغيل بشدة مع ارتفاع أسعار المنتجات البترولية. وقد ظل مجلس النقل في سري لانكا، الذي آلت إليه في عام ١٩٥٨ إدارة خدمات الحافلات التي كان يديرها القطاع الخاص، لزمناً طويل جداً يطبق نفس الأجور التي كانت مفروضة عندما كانت الشركات الخاصة تقوم بتشغيل هذه الخدمات. وبالمثل، واصلت الحكومة دعم خطوط سكك حديد الحكومة السيلانية، التي كانت مؤسسة حكومية منذ إنشائها في الخمسينيات من القرن الماضي.

٣٧- وهكذا واصلت الحكومات المتعاقبة في سري لانكا، على مدى ما يقرب من ٥٠ عاماً، سياسة تقديم إعانات واسعة لجميع شرائح السكان. وقد اشتمل ذلك على المواد الغذائية الأساسية، لا سيما الأرز، والتعليم المجاني، والرعاية الطبية المجانية، ودعم أجور النقل العام والإسكان. وحيث إن تدابير الرعاية المتحررة تلك كانت متاحة على مدى فترة طويلة، فإن سري لانكا تحتل موقعا متقدما نسبيا فيما يتعلق بنوعية حياة السكان، على نحو ما يبينه الجدول الوارد أدناه.

المادة ١

٣٨- تسلم سري لانكا بمبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير حسبما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وتبلور في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢، وإعلان وبرنامج عمل فيينا المؤرخ حزيران/يونية ١٩٩٣.

الجدول ١- مؤشرات نوعية الحياة

معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء ١٩٩٢-١٩٨٠	حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٢ (م ق ش) ^(١)	مؤشر التنمية البشرية ١٩٩٢	معدل معرفة الإناث البالغات بالقراءة والكتابة بالنسبة المئوية ١٩٩٢	معدل معرفة البالغين بالقراءة والكتابة، بالنسبة المئوية ١٩٩٢	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) ١٩٩٢	
٨٠	٢ ٨٥٠	٠,٧٠٤	٨٥,٨	٨٩,٣	٧١,٩	سري لانكا
٣٥١	٢ ٥٩١	٠,٥٧٠	٥٩,٣	٦٨,٣	٦١,٥	متوسط البلدان النامية

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١) م ق ش = مكافئ القوة الشرائية.

٣٩- وقد أعيد تأكيد هذا المبدأ في الآونة الأخيرة في الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتؤيد سري لانكا حق جميع الشعوب في اتخاذ أي إجراء مشروع، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، لإعمال حقها، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير. بيد أنه لا يمكن تأويل ذلك على أنه "تشجيع أو تفويض للقيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى أي تمزيق أو أي إضعاف جزئي أو كلي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول متمتعة بالسيادة والاستقلال".

٤٠- وفي حين أن مفهوم تقرير المصير ينطبق أساساً على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية، فإن الأفراد لهم حق دائم في العمل بحرية على تقرير وضعهم السياسي والسعي إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤١- إن حق الاقتراع العام للبالغين، وهو الوسيلة المعترف بها على أوسع نطاق لإعمال حق الأفراد في تقرير المصير، قد تجذر في سري لانكا في عام ١٩٣١، أي حتى قبل حصول البلاد على استقلالها. والعملية الانتخابية، التي تشتمل على إجراء انتخابات حرة ونزيهة من خلال التصويت السري، والتي يحق لجميع المواطنين البالغين أن يشاركوا فيها بدون تمييز، تجري على فترات دورية وفق ما يحدده الدستور. وقد بلغ متوسط المشاركة في التصويت على مدى الفترة من تاريخ الحصول على الاستقلال حتى عام ١٩٧٧ ما نسبته ٧٣,٣٧ في المائة.

٤٢- وتجرى انتخابات متعددة الأحزاب على فترات دورية على صعيدي الحكومات المحلية والمقاطعات وعلى الصعيد الوطني. والحزب الذي يحصل على حق الاعتراف به عن طريق التسجيل لدى مفوض الانتخابات تكون له الحرية بعد ذلك في إدارة الحملات الانتخابية والاعتراض على جميع الانتخابات التي

يتم إجراؤها. ومما يثري العملية الديمقراطية في سري لانكا تعددية الأحزاب السياسية التي تعكس مختلف الآراء والعقائد السياسية وكافة الجماعات الإثنية، والتي تتنافس للفوز بتأييد الجماهير الانتخابية.

٤٣- وبموجب المادة ٤ (هـ) من الدستور، يحق لكل مواطن تجاوز عمره ١٨ سنة أن يشترك في الانتخابات. وقد مارست المرأة حقها في الاقتراع العام حتى قبل حصول سري لانكا على الاستقلال وقبل وقت طويل من تمتع نظيراتها في بعض الدول الديمقراطية الغربية بهذا الحق.

٤٤- وتنص المادتان ٩٠ و ٩١ من الدستور على الشروط المؤهلة وغير المؤهلة لمن يريد ترشيح نفسه في الانتخابات لعضوية البرلمان.

٤٥- كما ينص الدستور على النظام الانتخابي الذي يتبع والأوقات التي تجرى فيها الانتخابات.

٤٦- وتنص المادتان ١٠٣ و ١٠٤ من الدستور على إنشاء "مفوضية الانتخابات" بغية كفاية نزاهة الانتخابات وعدالتها وامثالها للقانون. وقد جرت العادة على أن يصدر "مفوض الانتخابات"، في أعقاب كل انتخاب أو استفتاء يقوم بإجرائه، تقريراً يتضمن ملاحظاته الصريحة والشاملة على سير عملية الانتخاب أو الاستفتاء. ويبرز التقرير نواقص العملية الانتخابية. وعادة ما تولي الحكومة أهمية كبيرة لملاحظات المفوض وتوصياته نظراً إلى الاستقلال الذي تتمتع به مفوضيته وطابعها المحايد.

٤٧- كما قامت سري لانكا في الماضي القريب بدعوة فرق مراقبين دولية من رابطة بلدان جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومن الكومنولث ومن بلدان أخرى لمراقبة سير الانتخابات. وقد خلص تقرير الفريق الذي راقب الانتخابات البرلمانية العامة في عام ١٩٩٤ إلى ما يلي:

"لا يسعنا أن نختم تقريرنا بدون الإعراب عن إعجابنا بشعب سري لانكا لما أبداه من حماس ونضج من خلال مشاركته في هذه الانتخابات بتلك الأعداد الكبيرة. ويشير الإقبال الكبير للناخبين إلى وجود التزام قوي من جانب شعب سري لانكا بنظام الديمقراطية البرلمانية وبإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة كوسيلة لاختيار ممثليه في البرلمان".

٤٨- ولقد كانت الممارسة المنتظمة لحق البالغين في الانتخاب العام سمة ثابتة في الحياة السياسية لسري لانكا المستقلة. فلم تتول أي حكومة السلطة إلا من خلال انتخابات تتصف بالتنافس الشديد. وهكذا، أتاحت العملية الانتخابية فرصة كبيرة لممارسة الحق في تقرير المصير.

٤٩- وعلاوة على ذلك، فقد أجريت تغييرات دستورية على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية من أجل حماية الحقوق المشروعة لمجموعات الأقليات. وهناك عملية جارية لإجراء المزيد من التغييرات الدستورية لتعزيز احترام الحقوق الأساسية بما يتسق مع العهدين، وللنهوض بحقوق الأقليات وحمايتها وفقاً لإعلان حقوق الأقليات لعام ١٩٩٣.

٥٠- وبموجب دستور عام ١٩٧٨ بدأ العمل بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية ليحل محل نظام الأغلبية البسيطة الذي كان قائماً منذ الاستقلال. ولم تكن الأقليات الإثنية ممثلة تمثيلاً كافياً في

البرلمان بموجب نظام التمثيل الإقليمي المستند إلى الأغلبية. بيد أن الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء القائمة بموجب نظام التمثيل النسبي تيسر للأقليات الإثنية، بما في ذلك الجماعات الإثنية الصغيرة، أن تنتخب ممثليها في البرلمان.

تشكيل البرلمان بحسب الطابع الإثني

١٧٥	عدد أعضاء البرلمان من السنهالا:
٢٩	عدد أعضاء البرلمان من التاميل:
٢٠	عدد أعضاء البرلمان من المسلمين:
١	عدد أعضاء البرلمان من البارسي:

تشكيل البرلمان بحسب الأحزاب

<u>عدد المقاعد</u>	<u>الحزب</u>
١٠٥	تحالف الشعب
٩٤	الحزب الوطني المتحد
٧	مؤتمر مسلمي سري لانكا*
٥	جبهة تحرير التاميل المتحدة*
٣	جبهة التحرير الشعبية الديمقراطية*
١	جبهة سري لانكا التقدمية
١	قائمة المستقلين (نوفارا اليا)
٩	قائمة المستقلين الثانية (جافنا)

* حزب للأقليات

٥١- ويسند التعديل الثالث عشر للدستور سلطات إدارية وتشريعية إلى تسعة مجالس للمقاطعات. وكان إنشاء مجالس المقاطعات خطوة هامة في التطور التدريجي للمؤسسات السياسية في سري لانكا، تستند إلى مفهوم أيلولة سلطة الحكومة المركزية. وبموجب هذا النظام، يمارس ممثلو الشعب المنتخبون على المستويات دون الوطنية سلطات تشريعية. وقد حُوّلت مجالس المقاطعات سلطات إصدار قوانين تطبق داخل مقاطعة كل منها بالنسبة لمجموعة واسعة من المواضيع المنصوص عليها في "قائمة مجالس المقاطعات"، ويشمل ذلك سلطة إصدار قوانين تتعلق بالشرطة والنظام العام، والحكم المحلي، والصحة، والخدمات الإجتماعية، وإعادة التأهيل، إلى آخره. كما يجوز لها أيضا أن تصدر قوانين أخرى منصوص عليها في "القائمة المصاحبة" بعد التشاور مع البرلمان.

٥٢- وقد طرحت الحكومة في الوقت الحالي على الشعب وعلى البرلمان مقترحات شاملة في شكل مسودة نص قانوني بشأن نقل قدر أكبر من السلطات إلى المجالس الإقليمية. وتنطوي هذه المقترحات على أن تكون سري لانكا "اتحاد أقاليم". وسيكون لكل إقليم مجلس إقليمي يمارس سلطة حصرية على قائمة واسعة من

المواضيع، بما في ذلك القانون والنظام في الإقليم، والأرض وتسوية المسائل المتعلقة بها، والتعليم، والزراعة، والصناعات، والإسكان، والطرق، والنقل، والطاقة، وإعادة التأهيل، إلى آخره. وستعمل "الجنة مالية قومية" على ضمان قيام الحكومة المركزية بتقاسم الإيرادات مع الأقاليم وتكملة الضرائب المحصلة محليا.

٥٣- وأحد نقاط الخروج الهامة على التعديل الثالث عشر في اقتراحات الحكومة بشأن نقل السلطة أنها تؤكد على ضرورة أن تكون السلطة التشريعية الإقليمية ضمن حدود معينة. على أنه كما يكون نقل السلطة مجديا، فإنه يجب تخويل المجالس الإقليمية سلطة اصدار قوانين بشأن المواضيع الخاضعة لنقل السلطة. ولا يمكن القيام بذلك بموجب التعديل الثالث عشر، حيث إنه يخول السلطة التشريعية للبرلمان على وجه الحصر.

٥٤- ولذلك فإن المقترحات الحالية تنص على أنه ينبغي أن تخول للمجالس الإقليمية بالضرورة سلطة التشريع الحصرية على المواضيع التي يشملها نقل السلطة. وقد حددت المواضيع التي يتعين نقلها في قائمتين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للوضوح والتيقن. وبناء عليه، فإن القائمة الإقليمية المضمنة في المقترحات تحتوي على ٤٦ موضوعا نقلت السلطة التشريعية بشأنها إلى المجالس الإقليمية. وألغيت القائمة المصاحبة التي كانت معتمدة بموجب التعديل الثالث عشر والتي كانت موضع جدل وارتياب بالفين أثناء تنفيذها.

المادة ٢

٥٥- يميز دستور سري لانكا في الوقت الحاضر بين المواطنين والأشخاص فيما يتعلق بالحقوق في المساواة (المادة ١٢(٢))، وحرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات، والعمل، والتنقل، إلى آخره. وسيجري العمل على تعديل هذه القيود، كجزء من الإصلاحات الدستورية المقترحة، بما يجعل هذه الحقوق متاحة لكل شخص.

المادة ٦

قوة العمل

٥٦- أظهرت التعدادات السكانية ومسوح القوى العاملة التي أجريت منذ الاستقلال نموا سريعا في القوى العاملة في سري لانكا. فقد ازدادت من ٢,٦ مليون شخص في عام ١٩٤٦ إلى ما يقدر بنحو ٦,٤٨ مليون في عام ١٩٩٠. وتشكل مستويات النمو السكاني المرتفعة على نحو غير عادي في فترة ما بعد الاستقلال، والتوسع في فرص التعليم وارتفاع السن عند الزواج، عوامل تزيد من المشاركة الاقتصادية للسكان. وكان متوسط النمو السنوي في القوى العاملة حوالي ٢,٣ في المائة. ومن بين مجموع قوة العمل البالغ ٦,٤٨ مليون شخص، كان ما يقدر بنحو ٥,٧٦ مليون شخص منخرطين في شكل ما من العمالة.

العمالة

٥٧- كانت العمالة في القطاع الحكومي، الذي يتكون من الحكومة المركزية ومجالس المقاطعات والسلطات المحلية، تقدر بنحو ٨٩٨ ٦٩٩ عاملا في نهاية عام ١٩٩٤. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣,٥ في المائة عن عام ١٩٩٣. وقد انعكست الزيادة إلى حد كبير في فئة "الأطباء والمعاونون الطبيون" وفي فئة "الأعمال الكتابية

والأعمال ذات الصلة"، اللتين أظهرتا زيادة بنسبة ٨ في المائة و٦ في المائة على التوالي خلال السنة المنصرمة. وقد زادت فئة "عمال الخدمات" بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٩٤.

٥٨- وارتفعت العمالة في المؤسسات شبه الحكومية، بما فيها الشركات العامة، والمجالس المنشأة بموجب قوانين ومنشآت الأعمال المملوكة للحكومة والمصارف الحكومية، بنسبة واحد في المائة خلال عام ١٩٩٤. وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة في فئتي "الأعمال الكتابية والأعمال ذات الصلة" و"الأعمال الفنية والتقنية والأعمال ذات الصلة" بنسبة ٥ في المائة و ٤ في المائة على التوالي.

الجدول ٢- العمالة في القطاع العام

السنة	اجمالي عدد الموظفين
١٩٩٢	١ ٢٩١ ٢٣٠
١٩٩٣	١ ٢٩٥ ٢٧٧
١٩٩٤	١ ٣٢٥ ١٦٤

المصدر: المصرف المركزي لسري لانكا.

٥٩- ويبين توزيع السكان العاملين بحسب الصناعة المعروض في الجدول ٣ هيكل العمالة في السنوات الأخيرة مقارنةً بهيكلها المستند إلى تعدادي ١٩٧١ و ١٩٨١.

**الجدول ٣- النسبة المئوية لتوزيع السكان المستخدمين
في الصناعة في الأعوام ١٩٧١ و ١٩٨١ و
١٩٩٠ إلى ١٩٩٥**

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	تعداد ١٩٨١	تعداد ١٩٧١	الصناعة
٣٥,٧	٣٩,٥	٤١,٥	٤٢,٠	٤٢,٥	٤٧,٠	٤٥,٢	٥٠,١	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
١,٢	٠,٨	١,٦	١,٦	١,١	١,٩	٠,٩	٠,٤	التعدين والمحاجر
١٤,٦	١٤,٤	١٣,٢	١٣,١	١٣,٤	١٣,٦	١٠,١	٩,٣	الصناعة التحويلية
٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	الكهرباء والغاز والمياه
٥,٤	٤,١	٤,٤	٤,٨	٤,٧	٣,٧	٣,٩	٢,٢	التشييد
١٣,٢	١٢,٢	١١,١	١١,٣	١٠,٧	٩,٣	١٠,٥	٩,٤	تجارة الجملة والتجزئة
٤,٨	٤,٧	٤,١	٤,٤	٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٩	النقل والتخزين والاتصالات
١,٨	١,٩	١,٦	١,٥	١,٩	١,١	١,١	٠,٧	المال والتأمين والعقارات وخدمات المعاشات
١٧,٤	١٨,٠	١٧,٤	١٦,٩	١٤,٨	١٥,٩	١٥,٩	١٣,٥	الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية
٥,٨	٤,٠	٤,٥	٤,١	٤,٨	٢,٨	٩,٤	٨,٦	أنشطة لم يرد وصفها

٦٠- ووفقاً للتوزيع النسبي للسكان العاملين الوارد في الجدول ٣، فإن الوضع المهيمن الذي يتمتع به قطاع الزراعة والحراجه وصيد الأسماك قد أخذ يتناقص باطراد وانخفضت حصته من ٥٠,١ في المائة في عام ١٩٧١ إلى ٣٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وانخفضت هذه الحصة بعد ذلك إلى ٣٥,٧ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٥، ومن الناحية الأخرى، فإن قطاعات هامة أخرى مثل الصناعة التحويلية والتشييد وتجارتي الجملة والتجزئة والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية تظهر اتجاهات إلى الزيادة في حصتها من العمالة. ومع التنمية القائمة على التكنولوجيا، انخفضت حصة العمالة في قطاع الزراعة وأظهرت حصتها في قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد وتجارتي الجملة والتجزئة، إلى آخره، ميلاً إلى الزيادة. فزادت حصة قطاع الصناعة التحويلية من ٩,٣ في المائة في عام ١٩٧١ إلى ١٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٤. ثم ازدادت بعد ذلك إلى ١٤,٦ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

٦١- وبالمثل، زادت حصة العمالة في تجارتي الجملة والتجزئة من ٩,٤ في المائة في ١٩٧١ إلى ١٢,٢ في المائة في ١٩٩٤ وإلى ١٣,٢ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تنمو حصة قطاع

الصناعة التحويلية في إجمالي العمالة بمعدل أسرع بالنظر إلى الحوافز التي توفرها الحكومة لرجال الصناعة، وبخاصة في المشاريع المنفذة في إطار مجلس الاستثمار. وهذا المجلس هو الوكالة القانونية الوحيدة لترويج وتيسير الاستثمار الأجنبي في سري لانكا؛ وقد أنشئ في عام ١٩٧٨ جنباً إلى جنب مع أول منطقة لتجهيز الصادرات في كاتوناياكي. وقد أنشئت بعد ذلك ثلاث مناطق أخرى في بياغاما وكوغالا وكاندي. والغرض من هذه المناطق هو ترويج الاستثمار الأجنبي التصديري الوجهة بواسطة مجموعة من الحوافز تتضمن حوافز ضريبية متحررة وتوفير مرافق البنية الأساسية الكاملة في كل منطقة.

٦٢- وبالإضافة إلى ما سبق، فإن برنامج ساموردهي (حركة الرخاء) قد وفر عدداً من فرص العمل للشباب. وقد استخدم البرنامج ١١٠ ١ خريجين كمدرءاء لبرنامج ساموردهي و٥٦٨ ٢٩ كموظفين في البرنامج على مستوى القاعدة الشعبية في الربع الثالث من عام ١٩٩٥.

البطالة

٦٣- ساهمت السياسات الاقتصادية المتحررة المتبعة منذ عام ١٩٧٧ في تخفيض معدل البطالة إلى حد كبير من ٢٤ في المائة في عام ١٩٧٣ إلى ١١,٨ في المائة في عام ١٩٨٢. وأدت البيئة الاقتصادية المنفتحة، المقترنة بتطبيق سعر صرف أكثر واقعية وحوافز استثمارية جممة، إلى جذب تدفقات غير مسبوقه من المعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، مما ساعد على توليد فرص عمل جديدة. وقد انخفضت البطالة في القطاعات الثلاثة؛ وجميعها قطاعات الحضر والأرياف والضلع. وبالإضافة إلى ذلك، كان لتفتح فرص العمل أمام العمال المهاجرين في الشرق الأوسط، ووجود ثلاثة مشاريع إنمائية كبيرة هي إطار مشروع ماهافيلي الإنمائي والمناطق الحرة الثلاث وبرنامج تنمية منطقة كولومبو الكبرى، تأثير بالغ الأهمية على خلق فرص العمل.

٦٤- وقد تباطأ الزخم في توليد العمالة في عام ١٩٨٢. إذ تأثرت العمالة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي في منتصف الثمانينات وما ترتب على ذلك من عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب التدفقات الكبيرة المستمرة من القوى العاملة، كما تأثرت بأعمال العنف الإرهابية في بعض أجزاء البلاد. وتأثرت صناعة السياحة التي كانت تمثل قطاعاً هاماً لخلق فرص العمل منذ عام ١٩٧٨. وقد ازداد معدل البطالة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ لتصل إلى ١٥,٥ في المائة.

٦٥- بيد أن الزخم في توليد العمالة عاد ليشتد منذ عام ١٩٨٨. إذ أظهرت صناعة السياحة، التي كانت قد شهدت اتجاهها إلى الانخفاض منذ عام ١٩٨٣، تقدماً ملحوظاً في عام ١٩٩٠ نتيجة لتحسن الأحوال الأمنية. وتم توسيع أنشطة اللجنة الاقتصادية لكولومبو الكبرى. وساعد إنشاء منطقتين جديدتين لترويج الاستثمار والتأكيد على مخططات خلق العمالة الذاتية بمقتضى شتى برامج التخفيف من حدة الفقر، على توليد فرص عمل جديدة.

المستويات القطاعية للبطالةالجدول ٤- معدل البطالة بحسب المقاطعة(باستثناء الشمال والشرق)

معدل ١٩٩٢	معدل ١٩٨٦/١٩٨٥	المقاطعة
١٢,٦٣	١٢,٠٨ (١٤,٠٧)*	المجموع
١٣,٦٣	١٥,٠١	المقاطعة الغربية
١١,٨٧	١١,٥٥	المقاطعة الوسطى
١٥,٨٢	١٤,٩٩	المقاطعة الجنوبية
١٠,٠٣	٨,٥٥	المقاطعة الشمالية الغربية
٧,٩٧	٦,٠١	المقاطعة الشمالية الوسطى
١٠,١٥	٧,٩٨	مقاطعة أوفافا
١٣,٩٣	١١,١٤	مقاطعة ساباراغاموفا

* بما في ذلك الشمال والشرق.

مستويات البطالة بحسب الاقليم

٦٦- تشير اتجاهات البطالة الاقليمية إلى أنه، فيما عدا المقاطعة الغربية، سجلت جميع المقاطعات الأخرى ارتفاعاً في معدلات البطالة فيما بين ١٩٨٦/١٩٨٥ و ١٩٩٢.

الجدول ٥- معدل البطالة بحسب الجنس

باستثناء الشمال والشرق		بما في ذلك الشمال والشرق		الجنس
١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	
١٢,٤	١٣,٧٧	١٤,١	١٥,٣	المجموع
٩,٠	٩,٧٢	١٠,٨	١٢,٤	الذكور
١٩,٢	٢١,٧	٢٠,٨	٢٣,٠	الإناث

وفي عام ١٩٩٤، كانت نسبة الإناث من مجموع العاطلين عن العمل ٥٢ في المائة ونسبة الذكور ٤٨ في المائة.

مستوى البطالة بحسب نوع الجنس

٦٧- كان معدل بطالة الإناث أعلى منه في حالة الذكور على مدى السنين، وهو لا يزال كذلك. بيد أن المعدل بلغ ٥٢ في المائة فقط من مجموع البطالة في عام ١٩٩٤، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض معدل مشاركة الإناث في سوق العمالة بالمقارنة مع مشاركة الذكور.

الجدول ٦- معدل البطالة بحسب العمر

المجموعة العمرية	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٩٠
جميع الأعمار	١٣,٢٩	١٤,٠٧	١٤,٤٢
١٩-١٥	٢٨,٥٠	٣١,٧٠	٢٩,٩٠
٢٩-٢٠	٢١,٢٩	٣١,٧٠	٢٦,٨٥
٣٩-٣٠	٥,٩١	٨,١٠	٩,٥٠
٤٩-٤٠	٢,٠٣	٤,٦٠	٢,٩٠
٥٠ فما فوق	٠,٦٨	٣,٠٤	٢,٧٥

وفي عام ١٩٩٤ بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢٢ في المائة في المجموعة العمرية ١٩-١٥ سنة و٧٣ في المائة في المجموعة العمرية ٢٠-٤٠، و٥ في المائة في المجموعة العمرية ٤٠ سنة فما فوق.

مستوى البطالة بحسب العمر

٦٨- يمكن ملاحظة حدوث ارتفاع تدريجي في مستوى بطالة الشباب في المجموعة العمرية ٢٠-٤٠ سنة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ في كافة أنحاء الجزيرة. وتشير ملامح البطالة في عام ١٩٩٤ إلى أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من العاطلين عن العمل يندرجون في المجموعة العمرية الألفئة الذكر.

٦٩- ومن المشاكل الكبرى التي واجهتها الحكومات المتعاقبة في سري لانكا منذ الاستقلال، كيفية زيادة فرص العمالة لتساير النمو في قوة العمل في البلاد. ولذلك، حظي التوسع في السبل المؤدية إلى العمالة بعناية بالغة عند رسم السياسات الحكومية.

٧٠- وتضمن الأحكام الدستورية حرية الاستخدام وألا تجوز شروط الاستخدام على حريات الأفراد السياسية والاقتصادية الأساسية.

٧١- وتنص المادة ١٤(١)(ز) من الدستور على أن لكل مواطن حرية أن يشتغل، وحده أو بالاشتراك مع آخرين، بأي عمل أو مهنة أو حرفة أو نشاط أعمال أو منشأة، تكون مشروعة.

التدريب المهني والتقني

٧٢- يشكل التدريب المهني والتقني جزءاً هاماً من نظام التنمية البشرية في البلاد. وثمة مجموعة واسعة ومتنوعة من برامج التدريب المهني والتقني، يتسم معظمها بطابع غير رسمي، ويضطلع بها عدد من المعاهد الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والمعاهد التابعة لقطاع المنظمات غير الحكومية. وكانت جميع هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى نحو خريجي المدارس، على الرغم من أن القوى العاملة استفادت أيضاً من خلال التدريب الإضافي وإعادة التدريب. وتعتبر هذه المعاهد التدريبية قنوات هامة بالنسبة لمن هم خارج نطاق التيار التعليمي العام والجامعات، إذ يستطيعون من خلالها اكتساب المهارات أو المعارف اللازمة للحصول على وظيفة.

٧٣- ويقدر مجموع هذه المعاهد في الوقت الراهن بحوالي ٣ ٠٠٠ معهد:

المعاهد العامة	١ ٠٠٠ معهد
المعاهد الخاصة	١ ٧٥٠ معهداً
المعاهد التابعة للمنظمات غير الحكومية	٢٥٠ معهداً

٧٤- وقد حدد مسح أجرته مؤخراً لجنة التعليم ما بعد الثانوي والتعليم المهني شمل عينة من معاهد التدريب المهني والتقني، مجموعة واسعة من الدورات التعليمية المتاحة في هذه المعاهد بشأن مواضيع تتراوح في المجال المهني من النجارة إلى التجميل وفي المجال التقني من ميكانيكا السيارات إلى الاختزال.

٧٥- وتكشف نتائج المسح بالنسبة للتوزيع الجغرافي لمرافق التدريب عن أن هذه المرافق غير موزعة بشكل متساو فيما بين المقاطعات. إذ يتركز عدد كبير من المعاهد في المقاطعة الغربية. كما بين المسح أن الطلب على التدريب يفوق الطاقة الراهنة بكثير.

٧٦- ومن الواضح أن نشر هذا التدريب الذي توفره المعاهد المتعددة كان يفتقر إلى التنسيق على الصعيد الوطني حتى وقت قريب. ولم تكن هناك معايير معترف بها وطنياً أو قرارات توجه التدريب إلى ما يتلاءم مع طلبات اقتصاد يتسم بدرجة عالية من التنافسية. وقد سلم تقرير اللجنة المعنية باضطرابات الشباب بالحاجة الملحة إلى التدريب المهني والتقني. وقد ذكر التقرير أن الغالبية العظمى من الطلاب لا تلتحق بالجامعات وأنه يجب تخطيط قطاع التعليم ما بعد الثانوي والتعليم المهني بعناية وتطويره بانتظام.

٧٧- وقد صدر قانون التعليم ما بعد الثانوي والتعليم المهني رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ في حزيران/يونيه ١٩٩٠، ونص على إنشاء الآلية المؤسسية اللازمة للإشراف على هذا القطاع التربوي والتعليمي، وتخطيطه. وقد أوجد القانون التنسيق الوطني الذي كان مفقوداً في العقود الماضية.

٧٨- وقد بدأت لجنة التعليم ما بعد الثانوي والتعليم المهني التي عينت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في معالجة الجوانب التنفيذية للقانون. واللجنة مخولة بتطوير هذا القطاع بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد للموارد البشرية. وتنطوي مهمتها على تعبئة المعاهد التدريبية والمنظمات التي تتطلب مهارات معينة للاستخدام. كما تقوم اللجنة بتقييم طبيعة عملائها الذين يتكونون إلى حد كبير من المنقطعين عن الدراسة.

٧٩- وتمثل قوة الدفع الراهنة للجنة في تعبئة المعاهد التدريبية من خلال عملية التسجيل الإلزامية. وتتطلب هذه العملية من المعاهد أن تثبت قدرتها على توفير التدريب بشكل واف. وبناء عليه، فإن المعاهد ملزمة بتزويد اللجنة بالمعلومات المطلوبة عن مسائل من قبيل المرافق الموفرة، ومؤهلات هيئات التدريس، ونوع الامتحانات التي تعقدتها، ومدة الدورات، وقيود الطلاب. وبعد ذلك يتم التفتيش على المعهد للتحقق من المعلومات التي قدمها.

٨٠- ويتيح تسجيل المعاهد وضع قائمة حصرية بالمعاهد الموجودة على الصعيد الوطني التي تستطيع أن تقدم تعليماً بعد المرحلة الثانوية وتعليماً مهنياً وحرفياً، بحيث يمكن أن تقوم اللجنة بإصدار مبادئ توجيهية بشأن الامتثال الجبري للمعايير الأكاديمية والتدريبية. ومن شأن ذلك أن ييسر إعداد المتدربين لنظام شهادات معترف بها على الصعيد الوطني.

المادة ٧

الطرائق الرئيسية المستخدمة في تحديد الأجور

٨١- نظام تحديد الأجور المعمول به في سري لانكا في الوقت الحاضر متعدد الأوجه ويتكون من تشكيلة من آليات تحديد الأجور. ويمكن تصنيف هذه الآليات في فئتين عامتين: آليات تحديد الأجور القائمة في القطاع الحكومي وتلك القائمة في القطاع غير الحكومي. والآليات الخاصة بالقطاع الحكومي هي:

لجان الأجور الحكومية؛

القرارات التنفيذية أو قرارات مجلس الوزراء.

والآليات التي تتقرر بواسطتها الأجور في القطاع غير الحكومي هي:

القرارات التنفيذية أو قرارات مجلس الوزراء؛

مجالس الأجور؛

محاكم الأجور؛

المفاوضات الجماعية؛

إجراءات التوفيق والتحكيم؛

القرارات التي يتخذها رب العمل من جانب واحد.

لجان الأجور

٨٢- تعين لجان الأجور من وقت إلى آخر لاستعراض أجور موظفي الحكومة. وتسري توصيات هذه اللجان، والقرارات الخاصة بالأجور المتخذة بناء عليها، على جميع موظفي القطاع العام من أدنى الدرجات إلى أعلاها.

القرارات التنفيذية أو قرارات مجلس الوزراء

٨٣- أصبحت القرارات التنفيذية أو قرارات مجلس الوزراء، على الرغم من أنها لم تكن تستخدم على نحو متواتر قبل السبعينيات، سمة منتظمة من سمات عملية تحديد الأجور في السبعينيات. والمناسبات التي أعلنت فيها هذه القرارات المتعلقة بالأجور باعتبارها أحد مقترحات الموازنة السنوية، ليست بالقليلة. وفي كثير من الأحيان، امتدت الاستفادة من مثل هذه الزيادات في الأجور إلى المستخدمين في القطاع غير الحكومي أيضاً.

مجالس الأجور

٨٤- تقوم مجالس الأجور المنشأة بموجب قانون مجالس الأجور بتحديد الأجور في عدد من الصناعات والخدمات والمزارع الكبيرة على أساس ثلاثي الأطراف.

إجراءات التحكيم والتوفيق

٨٥- تتضمن المادتان ٣ و٤ من قانون المنازعات العمالية أحكاماً بشأن إجراءات التوفيق والتحكيم. وتتخذ هذه الإجراءات شكل التحكيم من قبل هيئة تعين لهذا الغرض أو شكل التوفيق من قبل مفوض العمل أو من يقوم مقامه.

المفاوضات الجماعية

٨٦- ينص الباب الثالث من قانون المنازعات العمالية على الأساس القانوني لمصدر آخر من مصادر تحديد الأجور هو الاتفاقات الجماعية.

محاكم الأجور

٨٧- الأحكام الخاصة بإنشاء محاكم للأجور منصوص عليها في قانون الورش والمكاتب رقم ١٩ لعام ١٩٥٤. وتركز محاكم الأجور على المستخدمين الذين يشملهم قانون الورش والمكاتب، أي أولئك المدرجين إلى حد كبير في الدرجات غير التشغيلية. وقد أنشئت اثنتا عشرة محكمة من هذا القبيل على وجه الإجمال، وتم تحديد معدلات الحدود الدنيا لأجور آلاف عديدة من العمال في شتى منشآت الخدمات. وينص قانون الورش والمكاتب على إدراج المنشآت التي تسري عليها المعدلات في جدول ما بشكل محدد. بيد أن السلطات لم تلجأ إلى هذه الآلية منذ السبعينيات وقد دخلت في طي النسيان تماماً.

قرارات يتخذها رب العمل من جانب واحد

٨٨- القرارات التي يتخذها رب العمل من جانب واحد هي شكل من الأشكال السائدة في تحديد الأجور. أما إقدام الأفراد على التفاوض حول أجورهم فأقل شيوعاً ويقتصر على المهنيين والمدراء التنفيذيين ذوي المهارات العالية.

الحد الأدنى للأجور

٨٩- يعرف نظام تحديد الحد الأدنى للأجور على أنه إجراء قانوني يهدف إلى التوصل إلى تعيين أقل حد للأجور يمكن تطبيقه بشكل أعم وإنفاذه بشكل قانوني، على أساس سلطة الدولة.

٩٠- ومن بين جميع الآليات الآتفة الذكر، يمكن أفراد اثنتين منها فحسب على أنهما إجراءان قانونيان يدخلان ضمن هذا التعريف؛ ألا وهما محاكم الأجور ومجالس الأجور. وحيث أن محاكم الأجور لم تعد تعمل، فإن آلية مجالس الأجور هي النظام الوحيد القائم لتحديد الحد الأدنى للأجور في سري لانكا.

٩١- ويعود تاريخ نظام الحد الأدنى للأجور في سري لانكا إلى عام ١٩٢٧، عندما سن قانون الحد الأدنى للأجور (قانون العمل الهندي) لتنظيم الأجور المدفوعة للعمال الهنود المهاجرين. وقد حل محل هذا القانون فيما بعد قانون مجلس الأجور لعام ١٩٤١، الذي طبق بشكل أوسع. وقد اعترف القانون بالعديد من المبادئ الهامة، مثل تحديد معدلات الحد الأدنى للأجور، والأخذ بيوم العمل المحدد بشكل قانوني، والحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، ومفهوم ثلاثية أطراف العمل. ويوجد في الوقت الحاضر ٣٩ مجلساً للأجور تمارس مهامها وتقوم بتحديد الحد الأدنى للأجور بالنسبة للصناعات التالية:

الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك

- ١- زراعة الشاي وتصنيعه
- ٢- زراعة المطاط وتصنيعه
- ٣- زراعة جوز الهند وتصنيعه
- ٤- الكاكاو والهيل والفلفل

الصناعة التحويلية

- ٥- ضرب الأرز
- ٦- صناعة البسكويت والحلويات
- ٧- الخبز
- ٨- تصنيع جوز الهند
- ٩- الكحوليات والخل
- ١٠- تصنيع الثلج والمياه الغازية
- ١١- صناعة البيدي
- ١٢- صناعة النسيج
- ١٣- صناعة الجوارب
- ١٤- صناعة الباتيك
- ١٥- صناعة الملابس
- ١٦- صناعة الدباغة، والأحذية، والجلود
- ١٧- الطباعة

- ١٨- صناعة أعواد الثقاب
- ١٩- صناعة الأطر الداخلية لعجل السيارات
- ٢٠- صناعة الأواني الزجاجية
- ٢١- صناعة الطوب والقرميد
- ٢٢- الحرف الهندسية

التشييد

- ٢٣- حرفة البناء

تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق

- ٢٤- تصدير الشاي
- ٢٥- تصدير المطاط
- ٢٦- تصدير الحشايا والألياف المصنوعة من ليف جوز الهند
- ٢٧- تجارة الجملة والتجزئة
- ٢٨- الفنادق والتغذية

النقل والتخزين والاتصالات

- ٢٩- النقل بالسيارات
- ٣٠- المال، والتأمين، والعقارات

الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية

- ٣١- دور الحضانة
- ٣٢- السينما
- ٣٣- خدمات الأمن
- ٣٤- حرف الصحافة
- ٣٥- خدمات الحجاب.

٩٢- وقطاع الصناعة التحويلية هو شعبة الصناعة التي يوجد فيها أكبر عدد من مجالس الأجور، (٢٠ مجلساً)، في حين يوجد في قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية ١٥ مجلساً.

عدد الأشخاص الذين تشملهم كل مجموعة

٩٣- يقدر بأن مجالس الأجور تشمل نحو ٦٠ في المائة من مجموع السكان العاملين. ولا يمكن إجراء حساب دقيق لعدد الأشخاص الذين تشملهم كل فئة.

السلطة المختصة بتحديد هذه المجموعات

٩٤- لوزير العمل، بموجب المادة ٦ من قانون مجالس الأجور، سلطة تطبيق أحكام القانون على أي حرفة محددة، وأن ينشئ مجلساً للأجور لهذه الحرفة، شريطة أن يعلن عن عزمه على القيام بذلك في الصحيفة الحكومية وفي الصحف الإخبارية بما يتيح للأطراف المعنية أن تتقدم باعتراضاتها في هذا الصدد. كما توجد نصوص تيسر إجراء تحريات من أجل التحقيق في تلك الاعتراضات. وإذا ما تبين للوزير أنه لا يمكن إنشاء مجلس للأجور لأي حرفة لأسباب معينة، فله أن يأذن لمفوض العمل بأن يقرر معدلات الحد الأدنى للأجور لعمال تلك الحرفة.

الأجراء غير الداخليين في حماية نظام الحد الأدنى للأجور

٩٥- يسري قانون مجالس الأجور على الأشخاص المستخدمين في أي حرفة. وقد عرفت الحرفة على أنها تشمل أي صناعة أو منشأة أعمال أو عمل أو مهنة أو استدعاء للعمل يضطلع به أو يؤديه أو يمارسه رب عمل أو عامل في أي فرع أو وظيفة أو عملية في أي حرفة.

٩٦- بيد أنه لم تنشأ مجالس للأجور في كل "حرفة" من الحرف. وقد تم تحديد الصناعات التالية التي تستخدم عدداً كبيراً من العمال باعتبارها غير مشمولة بعد بتلك المجالس:

- زراعة الخضروات والفاكهة؛
- الثروة الحيوانية؛
- صيد الأسماك؛
- منتجات الألبان؛
- الزيوت والدهون النباتية والحيوانية؛
- السكر؛
- المشروبات؛
- الأخشاب والفلين؛
- الورق والمنتجات الورقية؛
- الكيمائيات الصناعية؛
- الصابون ومنتجات التنظيف؛
- الفخار والصيني والأواني الخزفية؛
- الأسمنت والجير؛
- المجوهرات والمواد الشبيهة.

٩٧- وقد استثنيت فئات العمال التالية صراحة من سريان قانون مجالس الأجور.

١٠٠٠ '١' موظفو الحكومة؛

١٠٠٠ '٢' أي صناعة أو منشأة أعمال تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير تدريب صناعي للأحداث الجانحين أو اليتامى أو الأشخاص المعوزين أو الصم أو العمي.

١٠٠٠ '٣' الموظفون في منشأة أعمال مملوكة للحكومة وتخضع لقانون احتياز بيوت الأعمال.

قوة القانون

١٠٠٠ ٩٨- تنص المادة ٢١ من القانون على أنه حيثما يقرر مجلس من مجالس الأجور حداً أدنى للأجور، فإن كل رب عمل يشمل هذا المجلس ملزم بدفع هذا الحد الأدنى. ويعتبر عدم الامتثال لذلك جرماً يعاقب عليه القانون.

معايير تحديد الأجور

١٠٠٠ ٩٩- لا يحدد قانون مجالس الأجور المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تحديد الحد الأدنى الأولي للأجور. وإنما ينص القانون ببساطة على أن يتكون أي حد أدنى للأجور يقرره مجلس للأجور من:

(أ) معدل أساسي؛

(ب) علاوة خاصة بمعدل يوائم على الفترات، وبالطريقة، التي قد يأمر بها المجلس في هذا القرار، وبحيث تتفق بقدر المستطاع مع المتغيرات في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة.

ويبدو أن مجلس الأجور يستطيع أن يعتمد، المعايير التي قد يراها ملائمة. وقد اتخذت عملية صنع القرارات في مجالس الأجور، إلى حد كبير، شكل التفاوض فيما بين المجموعات التي تمثل كل منها مصالحها الخاصة. وقد برز مفهوم الأجور والدخول المقارنة باعتباره المعيار الغالب الذي تستند إليه تقريباً جميع قرارات تحديد الأجور الأولية. ويبدو أن أجور المجموعات المقارنة من العمال هي الأساس الذي يستند إليه ممثلو المستخدمين في تبرير مطالباتهم بزيادة الأجور، في حين يقيم ممثلو أرباب العمل حججهم المضادة بالدرجة الأولى على أساس مدى مقدرة المنشأة على الدفع. ولم يحدث أن أخذ مفهوم حاجات العمال ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الحسبان عند تحديد الحد الأدنى الأولي للأجور.

آلية تحديد الحد الأدنى للأجور ورصده وتعديله

١٠٠٠ ١٠٠- إن آلية تحديد الحد الأدنى للأجور في سري لانكا تمثل مجلساً مستقلاً ودائماً وثلاثي الأطراف له سلطة التقدم بتوصيات نافذة، ويتم إنشاؤه على مستوى الصناعة كي يحدد معدلات الحد الأدنى للأجور لمجموعات معينة من العمال في الصناعات. وتوفر هذه الآلية إطاراً ملائماً لتحديد المعدلات على أساس

كل صناعة على حدة، مع مراعاة الظروف الخاصة بتلك الصناعة، وبمشاركة مباشرة من جميع الشركاء الاجتماعيين.

١٠١- ويتكون كل مجلس للأجور من مفوض العمل وأعضاء يمثلون أصحاب العمل والعمال في الحرفة التي أنشئ المجلس من أجلها، ومن أعضاء معينين. وللوزير أن يعين أعضاء في مجلس الأجور لا يتجاوز عددهم الثلاثة. ويرأس مفوض العمل كل مجلس من مجالس الأجور، ويجب أن يترأس كل اجتماع تعقده تلك المجالس. غير أنه ليس من حقه أن يدلي بصوته بشأن أي مسألة. ويجب أن يؤخذ كل قرار يصدره مجلس الأجور بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وتضمن أحكام القانون المساواة في قوة تصويت الأعضاء الممثلين. وتكفل الاشتراطات القانونية الخاصة بإعطاء الفرصة للأطراف المعنية بتقديم الاعتراضات وتلك الخاصة بإجراءات المناقشة المزدوجة، أن تكون القرارات عادلة، مع إشراك جميع الأطراف المعنية في أعمال المجلس.

١٠٢- وعندما يتخذ مجلس للأجور قراراً بشأن معدل الحد الأدنى للأجور، فلا بد من أن يقر الوزير هذا القرار. ومن سلطة الوزير أن يعيد قرارات مجالس الأجور إليها لتعاود النظر فيها. أي أنه يستطيع إما أن يقبل القرارات أو أن يرفضها، ولكنه لا يستطيع أن يغيرها. بيد أن هذه السلطة أصبحت من الناحية العملية خياراً انتقائياً للغاية. فلا يمكن لنا أن نعثر إلا على مناسبتين من هذا القبيل على مدى ٥٣ سنة منذ سن هذا القانون. ففي عام ١٩٨٥، أعاد الوزير قراراً بزيادة في الأجور صدّق عليها مجلس الأجور لحرفة الفنادق والتغذية، وذلك لما فيه صالح الصناعة التي كانت تواجه صعوبات نتيجة للخسائر الفادحة التي تكبدتها في عام ١٩٨٣. غير أن هناك حالة أخرى في هذا الصدد وإن لم تكن تتعلق بحجب مباشر للموافقة الوزارية، وهي حالة إرجاء قرار بشأن زيادة في الأجور اتخذها مجلس الأجور لحرفة زراعة الشاي في سنة ١٩٧١ لتنفيذ في سنة ١٩٧٩ من أجل تجنب زيادة التدهور في الصناعة التي كانت تترنح بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار الصادرات. ويعني ذلك ضمناً أن مجالس الأجور هي صانعة القرارات الفعلية فيما يتعلق بأجور الحرف التي أنشئت من أجلها.

١٠٣- وكما ذكر آنفاً، يتكون أي قرار يتخذه مجلس للأجور بتحديد معدل للحد الأدنى للأجور من معدل أساسي وعلاوة خاصة تتم موافقتها استناداً إلى التغيير في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة. وبموجب القانون، يجوز لسلطة تحديد الحد الأدنى للأجور أن تعين الفترات التي ينبغي أن تعدل فيها معدلات الحد الأدنى للأجور لكي تتوافق بقدر المستطاع مع التغييرات في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

المحافظة على القوة الشرائية

١٠٤- تبين مقارنة معدلات النمو في الحد الأدنى للأجور مع التغييرات في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تماثلاً عريضاً في حركتهما مما يشير إلى المحافظة على قوة الأجراء الشرائية إلى حد معقول. ومعدلات النمو السنوية في الحد الأدنى للأجور وفي الأرقام القياسية هي على النحو التالي:

الجدول ٧- معدلات النمو في الحد الأدنى للأجور وفي الأرقام القياسية للأسعار

(النسبة المئوية للنمو سنوياً)

الفترة	مؤشر الحد الأدنى للأجور	مؤشر الأسعار
١٩٥٩-١٩٥٠	٢,٦	٠,٧
١٩٦٩-١٩٦٠	٢,٥	٢,٢
١٩٧٩-١٩٧٠	١٥,٦	٦,٦
١٩٩٣-١٩٨٠	١٢,٦	١١,٥

الصحة والسلامة المهنتان

١٠٥- ينص قانون المصانع على الحد الأدنى لشروط الصحة والسلامة المهنتان. ويقوم بإنفاذ هذه الأحكام المهندسون القائمون بالتفتيش على المصانع.

وتضطلع الإدارة بالأنشطة التالية:

- ١- رصد البيئة العمالية لتعيين وتقييم ومكافحة المخاطر المهنية من قبيل الحرارة والضوء والضوضاء والاهتزازات، والكيماويات والمواد المختلفة، وعمليات التشغيل وأوضاعه، وأساليب العمل، إلى آخره؛
- ٢- رصد أماكن العمل بغرض توفير الحماية البيئية؛
- ٣- فحص العمال من أجل اكتشاف الأمراض المهنية في وقت مبكر، وذلك من خلال تحليل الدم والبول، واختبار السمع، وقياس طاقة الرئتين، إلى آخره؛
- ٤- تقييم درجة لياقة العمال للعمل، وعجزهم عنه، في الأغراض المتعلقة بالتعويض؛
- ٥- عمليات التفتيش الدورية على المصانع من أجل تقييم حالة الآلات، وإدخال نظم للعمل تكفل متطلبات السلامة، وتقديم المشورة بشأن المخاطر التي تواجه عند استخدام الآلات.

وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع أيضاً بالأنشطة التالية:

- ١٠٦- تقديم خدمات المشورة الطبية والعلمية والهندسية إلى المستخدمين ومنظماتهم؛ من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الصحية؛
- ١٠٧- تقديم خدمات المكتبات وخدمات المعلومات بشأن مخاطر شتى المهن والعمليات والمواد وبشأن تدابير مكافحة؛
- ١٠٨- توفير البرامج التعليمية والتدريبية عن السلامة والصحة المهنتين للمستخدمين وأصحاب العمل ومنظماتهم وكذلك للهيئات المهنية؛
- ١٠٩- القيام بأنشطة بحثية، ودعمها، في مجال السلامة والصحة المهنتين.

المادة ٨

الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها

عموميات

- ١٠٦- لسري لانكا تقليد راسخ في العمل النقابي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالدور الهام الذي لعبته النقابات في حركة استقلال سري لانكا قبل الحرب العالمية الثانية. إذ تعود بدايات حركة الطبقة العاملة في سري لانكا إلى عام ١٩١٩ في الواقع.
- ١٠٧- ففي نحو هذا التاريخ، اعتمدت حركات من مثل الرابطة السيلانية لرفاه العمال والمؤتمر الوطني السيلاني قرارات انطوت على أمور، منها المطالبة بمنح العمال حق التنظيم النقابي، وبتحديد وتنظيم الأجور الدنيا وساعات العمل، وبإلغاء عمل الأطفال، وكفالة حسن ظروف العمل والمعيشة للعمال. وقد تكوّن عدد من النقابات المبكرة فيما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٨. وأنشئ مؤتمر جميع نقابات سيلان في عام ١٩٢٨. ودخلت الأحزاب الاشتراكية اليسارية نحو عام ١٩٢٣ فصاعداً الحلبة السياسية وتبنت قضية حقوق العمال.
- ١٠٨- وقد توجّجت هذه التطورات بصدور قوانين عديدة هامة للعمل، منها قانون النقابات لعام ١٩٣٥ الذي اعترف بحقوق العمال في تكوين النقابات والانضمام إلى أيها شاءوا. وأعقبت ذلك سلسلة من قوانين العمل، منها قانون تعويض العمال لعام ١٩٣٥، الذي نص على أداء تعويضات للعمال الذين يصابون إصابات بدنية أثناء العمل؛ وقانون عمل النساء في المناجم الذي صدر في عام ١٩٣٧؛ وقانون الأطفال والشباب الذي سن في عام ١٩٣٩؛ وقانون مزايا الأمومة الذي ألزم أرباب الأعمال بأن يؤدوا إلى العاملات مدفوعات على سبيل المزية للأمومة وحظر استخدامهن عند الولادة وبعدها؛ وقانون مجلس الأجور الذي نص على إنشاء مجالس أجور لحرف بعينها تتولى تحديد الأجور الدنيا الواجب دفعها للعمال في حرف محددة؛ وقانون المصانع الذي يقضي بتوفير السلامة والرفاه للعاملين في المصانع.
- ١٠٩- وقد خوّلّت المحكمة العليا، منذ ما قبل الاستقلال وبعده في ظل دساتير مختلفة، سلطة إصدار أوامر ملزمة في صورة محررات قضائية بقصد حماية الحقوق والحريات الأساسية.

١١٠- وقد تضمن أول دستور جمهوري صدر في سري لانكا عام ١٩٧٢ نصاً يضمن الحقوق والحريات الأساسية، ومنها الضمانة التالية لتمكين النقابات من العمل بكفاءة.

١١١- "لكل مواطن الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وفي حرية الكلمة والتعبير، بما في ذلك النشر؛ وقد عمد الدستور الجمهوري الثاني الصادر في عام ١٩٧٨، والمعمول به الآن، إلى النص مجدداً على هذا الحكم في المادة ١٤-١(ج)، بعد أن أرسى في المادة ١٤-١(أ) الحق الأساسي لكل مواطن في تكوين النقابات والانضمام إليها.

١١٢- وسوف تفضي آخر التعديلات الدستورية المتوقعة عام ١٩٩٦ في سري لانكا، والمشار إليها في غير هذا الموضع من التقرير، إلى زيادة دعم حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحقوق أخرى عند تقوية أحكام حقوق الإنسان الواردة في الدستور لتتسق مع الأحكام الواردة في العهدين الدوليين.

١١٣- وقد أصدر رئيس سري لانكا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الميثاق الوطني للعمال. ويرمي الميثاق، كما تنص على ذلك ديباجته، إلى أعمال المثل المكرسة في إعلان فيلادلفيا وأحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها. وفي الميثاق إعلان بالتالي عن سياسة الدولة بشأن حقوق الإنسان الأساسية للعمال، وخدمات العمل، وظروف العمل، والإدارة العمالية، والعلاقات الصناعية، والضمان الاجتماعي، وعمل النساء والأطفال والشباب الناشئ، ورفاه العمال.

١١٤- ولم تتردد محاكم سري لانكا في تعضيد الحق الدستوري الذي يكفل الحرية النقابية. ففي قضية K.A.D.A. Goonaratne ضد Peoples' Bank، التي رفعت في ظل دستور عام ١٩٧٢، قضت المحكمة العليا بأن اصرار رب العمل على أن يستقيل الموظف من عضوية نقابة بعينها حتى يؤهل للترقية، وعلى أن يظل بعيداً عن عضوية تلك النقابة طيلة شغله لوظيفة من رتبة معينة يعتبر انتهاكاً للحق الأساسي في الحرية النقابية التي يكفلها الدستور. وأوردت المحكمة العليا التعليقات التالية على الحق في العضوية النقابية.

"إن حق جميع الموظفين (عدا فئات معدودة منصوص عليها) في اختيار تكوين النقابات هو جزء من قانون هذا البلد. وهذا الحق منصوص عليه في الدستور وفي القانون. ولا يمكن رب العمل أن يسلب هذا الحق القانوني بفرض شروط تخالفه في عقد العمل. ولكن إذا ارتأت الدولة بطبيعة الحال ضرورة لفرض قيد على هذا الحق، فلها أن تفعل ذلك بموجب المادة ١٨(٢) من دستور عام ١٩٧٢. فليس في الإمكان فرض مثل هذا القيد إلا بقانون وللأسباب التي نصت عليها المادة ١٨(٢) دون سواها.

ولهذا الحق في تكوين الجمعيات قيمة عظيمة ومجالات متنوعة. فهو يشمل الرابطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل ويمتد إلى كيانات من مثل النوادي والجمعيات. ولكن النقابات تتمتع بمكان الصدارة، إذ لها دور كبير تلعبه بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هيكل الحكومة الديمقراطي، وجزءاً من التكوينات السياسية والاجتماعية المعاصرة.

وحيثما يتحدث الدستور في مادته ١٨(١)(و) عن حرية تكوين الجمعيات، فهو يعني بذلك في المحل الأول حرية تكوين النقابات. ولا يباح تقييدها أو الحد منها إلا في ظروف استثنائية

للغاية، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بقانون رعاية للأمن القومي، أو النظام العام، أو ما شابه ذلك. ولربما يوجد إلى اليوم أرباب أعمال يعارضون تجمع العمال في نقابات. ولربما يعتقدون بكل اخلاص أن مصانعهم أو أماكن أعمالهم سوف تدار على نحو أفضل وأكفأ إذا لم يكن هناك تدخل نقابي. وهم على استعداد، لو سمح القانون بذلك، أن يحظروا التجمع النقابي باسم النظام والانضباط، عن طريق فرض شرط من هذا القبيل في خطاب التعيين. ولو اتجهت المحاكم إلى الأخذ برأي محكمة الاستئناف لأفضى ذلك بنا إلى محو حكم المادة ١٨(١)(و) من الدستور والقضاء في هذا البلد على النقابات والحركة النقابية التي نجحت، بعد صراع طويل ومتواصل خاضته بمشقة وعناء كبيرين، في اكتساب هذا الحق وتكريسه في الدستور".

الاتفاقيات الدولية

١١٥- انضمت سري لانكا كدولة طرف إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والى اتفاقية الحق في التنظيم وفي المساومة الجماعية لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٨) الصادرة عن منظمة العمل الدولية التي تسعى إلى حماية العمال من التصرفات التي تنطوي على تمييز يناهض العمل النقابي في مجال العمال. هذا، وسوف تصدق سري لانكا قريباً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧.

قانون النقابات

١١٦- تتمثل التشريعات الرئيسية التي تتناول الحقوق النقابية في سري لانكا في قانون النقابات رقم ١٤ لعام ١٩٣٥، المعدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٤٦، والقانون رقم ١٥ لعام ١٩٤٨، والقانون رقم ١٨ لعام ١٩٥٨، والقانون رقم ٢٤ لعام ١٩٧٠.

١١٧- وفي مصطلح قانون النقابات تعني كلمة "النقابة" أية رابطة أو أي تجمع للعمال أو لأرباب الأعمال، مؤقت أو دائم، يكون من أغراضه واحد أو أكثر من الاعتبارات التالية:

(أ) تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال أو بين العمال والعمال أو بين أرباب الأعمال وأرباب الأعمال؛

(ب) فرض شروط تقييدية على الأداء في أية حرفة أو تجارة؛

(ج) تمثيل العمال أو أرباب الأعمال في المنازعات الحرفية؛

(د) الدعوة إلى أو تنظيم أو تمويل الاضرابات العمالية أو اغلاقات أرباب الأعمال في أية حرفة أو صناعة، أو توفير مدفوعات أو أية مزايا أخرى إلى الأعضاء خلال فترة الاضراب أو الإغلاق، ويشمل ذلك أي اتحاد بين نقابتين أو أكثر.

١١٨- وللأفراد في سري لانكا الحق في تكوين النقابات أو الانضمام إليها كأعضاء رهنأً بالقيود الواردة في القانون فيما يتصل بنقابات الموظفين العموميين.

١١٩- ويعرّف القانون مصطلح 'العمال' تعريفاً واسعاً بحيث يشمل "أي شخص تعاقد أو يعمل بموجب عقد مع رب عمل بأية صفة كانت، سواء كان العقد صريحاً أو ضمناً، شفويًا أو مكتوباً، وسواء كان عقد خدمات أو تلمذة تدريبية، أو عقد شخصي لتنفيذ مهمة أو عمل ويشمل أي شخص يعمل عادة بموجب هذا العقد، سواء كان هذا الشخص أم لم يكن في الخدمة في أي وقت بعينه".

إنشاء النقابات من جانب فئات معينة من الأشخاص

١٢٠- ينص قانون النقابات على أن أية رابطة أو تجمع للموظفين العموميين يكون الغرض منه أو من بين أغراضه واحد أو أكثر من الأغراض المحددة في تعريف "النقابة" في المادة ٢ من القانون، يعتبر نقابة في مفهوم مقاصد هذا القانون. ولا تعتبر أية رابطة أو تجمع يضم فئات الأشخاص التاليين نقابة تخضع لقانون النقابات:

(أ) العاملون في الجهاز القضائي؛

(ب) أفراد القوات المسلحة؛

(ج) ضباط الشرطة؛

(د) ضباط السجون؛

(هـ) أعضاء الفرق الزراعية المنشأة بموجب قانون الفرق الزراعية.

١٢١- ويتضمن الجزء الرابع من القانون أحكاماً خاصة تنطبق على نقابات الموظفين العموميين. وتنص المادة ٢١ على وجوب امتناع المسجل عن تسجيل أية نقابة ينطبق عليها ذلك الجزء من القانون ما لم ينطو نظام النقابة على الأحكام التالية:

(أ) حكم يقصر الأهلية لعضوية النقابة أو لأي منصب أياً كان، سواء كان بأجر أو شرفياً، بما في ذلك منصب الرئيس، على الموظفين العموميين المستخدمين في أي إدارة محددة من إدارات الحكومة أو أي دائرة محددة من دوائر الحكومة، أو الذين، بالنظر إلى طبيعة عملهم، الذي عينوا من أجله، ينتمون إلى أي درجة أو فئة محددة من درجات أو فئات الموظفين العموميين وان استخدموا في إدارات مختلفة عن الحكومة، شريطة أن يجيز هذا الحكم مع ذلك لشخصين من خارج الإدارة أو الدرجة أو الفئة التي ينتمي إليها الموظفون العموميون حسب الحالة، أن ينتخبا في اجتماع عام سنوي للنقابة ليكونا عضوين فيها أو ليشغلا منصباً فيها، على أن يكون أحد هذين الشخصين رئيساً أو أميناً للنقابة ويكون الآخر عضواً في النقابة؛

(ب) وفي حالة نقابة رجال الضبط القضائي أو ضباط الأركان في الحكومة، يضاف إلى الأحكام المشار إليها:

١٠ حكم يصرح بأن النقابة لن تنتسب إلى أو تدمج في أو تتحد مع أي نقابة أخرى سواء لموظفين عموميين أو غيرهم (وسيرفع هذا القيد متى صدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧)؛

٢٠ حكم يصرح بأنه لن يكون للنقابة أي غرض سياسي أو صندوق سياسي بالمعنى الوارد في المادة ٤٧ من القانون.

حق تكوين النقابات في المنطقة التجارية الحرة

١٢٢- لا توجد في الوقت الحاضر نقابات في الشركات العاملة في المنطقة التجارية الحرة، رغم عدم وجود قيود قانونية تحول دون تكوين النقابات فيها. على أنه توجد منذ عام ١٩٨٤، بتعليمات من مجلس الاستثمار في سري لانكا، مجالس عمالية منتخبة بالاقتراع السري من عمال كل مؤسسة داخل المنطقة التجارية الحرة.

حق النقابات في الاتحاد

١٢٣- يعترف القانون بحق النقابات في الاتحاد. وتنص المادة ٣٤ من قانون النقابات على أنه يجوز لأي نقابتين مسجلتين أو أكثر أن تندمج معاً في نقابة واحدة. سواء عن طريق الحل أو عن غير طريقه أو تقسيم أموال هذه النقابات أو أيهما أو أي منها. ويشترط لذلك حصول المقترح على أصوات نصف أعضاء كل أو أي من هذه النقابات الذين يملكون حق التصويت. وطبقاً للإجراء الوارد في المادة ٣٥ من القانون، ينبغي توجيه إشعار تغيير الاسم أو الدمج إلى المسجل كتابة، ومتى اطمأن المسجل إلى أن أحكام القانون المتعلقة بالدمج قد احترمت وأن النقابة التي تكونت على هذا النحو تستحق التسجيل، فعليه أن يجري التسجيل، على أن يبدأ نفاذ الدمج اعتباراً من تاريخ هذا التسجيل.

١٢٤- ليست هناك أية قيود قانونية أو عملية تمنع النقابات من الحق في الاتحاد أو في الانضمام إلى المنظمات النقابية الدولية. ويوجد الآن زهاء ألف نقابة مسجلة ينتسب كثير منها بالفعل إلى منظمات نقابية دولية.

حق النقابات في العمل بحرية

١٢٥- ينطوي قانون النقابات على عدد من الأحكام ترمي إلى حماية حق النقابات في العمل بحرية. وتضفي المادة ٢٦ من القانون على النقابة المسجلة حصانة من الدعوى المدنية في بعض الحالات، فتنص على الآتي:

"لا وجه لإقامة أية دعوى أو اتخاذ أي إجراء قانوني آخر أمام أية محكمة مدنية ضد أية نقابة مسجلة أو أي مسؤول أو عضو فيها بصدد أي تصرف يؤتى على أعتاب أو في أعقاب منازعة نقابية يكون عضو النقابة طرفاً فيها، إذا بنيت هذه الدعوى أو هذا الإجراء القانوني فقط على أساس أن هذا التصرف يدفع شخصاً ما آخر إلى الإخلال بعقد العمل، أو أنه يتصادم مع تجارة

أو أعمال أو تشغيل شخص ما آخر أو مع حق شخص ما آخر في التصرف في ماله أو عمله كيفما شاء".

وتقضي المادة ٢٧ بعدم تحمل النقابة لتبعة التصرفات الضارة، إذ تنص على ما يلي:

"لا وجه لأن تقبل أية محكمة أية دعوى موجهة ضد أية نقابة أو ضد أي من أعضائها أو مسؤوليها بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن كافة أعضاء النقابة الآخرين بصدد أي تصرف ضار يعزى ارتكابه إلى النقابة أو إلى من ينوب عنها على أعتاب أو في أعقاب منازعة نقابية".

وتقضي المادة ٢٩ بعدم اعتبار مقاصد النقابة المسجلة من تقييد الحرفة عملاً غير قانوني:

"لا تعتبر مقاصد النقابة المسجلة، إذا انحصرت الدعوى ضدها في كونها تقييد الحرفة، عملاً غير قانوني يبيح تعريض أي عضو فيها للمساءلة الجنائية بدعوى التآمر أو بغير ذلك من الدعاوى، أو يبيح إبطال أي اتفاق أو عهد أو تعريضه للبطلان".

وتهيء هذه الأحكام بيئة قانونية مواتية تتيح للنقابات العمل بحرية لبلوغ أهدافها.

القيود الدستورية

١٢٦- يقر الدستور إمكانية تقييد الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في تكوين النقابات والانضمام إليها صيانة للأمن القومي، والنظام العام، والوفاق العرقي والديني، والاقتصاد القومي (المادة ١٥).

المساومة الجماعية

١٢٧- ينص قانون المنازعات الصناعية رقم ٤٣ لعام ١٩٥٠ (بصيغته المعدلة) على المساومة الجماعية، ويسعى إلى تشجيع الأطراف على إبرام اتفاقات جماعية، ويقضي بفرض جزاءات قانونية معينة إذا انتهكت هذه الاتفاقات. وقد جاء في تعريف "الاتفاق الجماعي" أنه أي اتفاق يبرم بين رب العمل أو أرباب الأعمال وأي عامل أو أية نقابة أو نقابات مؤلفة من عمال، ويتصل بشروط عمل أي عامل، أو بامتيازات أو حقوق أو واجبات أي رب عمل أو أرباب أعمال، أو أي عامل أو أية نقابة أو نقابات مؤلفة من عمال، أو بوسيلة تسوية أية منازعة صناعية. ومتى أبرم الاتفاق الجماعي، اعتبرت شروطه شروطاً ضمنية في عقد العمل المبرم بين أرباب الأعمال والعمال ولزمهم التقييد بالاتفاق.

١٢٨- وينطوي قانون المنازعات الصناعية على سمات عديدة تكفل سلامة تطبيق الاتفاق الجماعي، منها مثلاً شرط يقول إنه متى كان أي عمال في "صناعة" ما ملزمين باتفاق جماعي، فعلى رب العمل في هذه "الصناعة" أن يمنحهم شروطاً لا تقل مواتاة عن الشروط التي يتمتع بها سائر العاملين في تلك "الصناعة"، ما لم ينص الاتفاق على خلاف ذلك.

١٢٩- وهناك سمة أخرى في قانون المنازعات الصناعية يشجع المساومة الجماعية، إذ تقضي المادة ١٠(٦) منه بأحقية أي طرف في أي اتفاق جماعي في أن يتقدم بطلب كتابي إلى المفوض لإصدار أمر بموجب القانون ينص فيه على أنه يجوز للوزير أن يمد نطاق هذا الاتفاق الجماعي ليشمل سائر أرباب الأعمال في الصناعة المعنية، في أية منطقة، أو جميع أرباب الأعمال في البلد.

حق الاضراب

١٣٠- لئن كان الدستور يكفل الحقوق الأساسية في حرية تكوين الجمعيات وحرية تكوين النقابات والانضمام إليها، فإن حق الاضراب لم يكرس فيه صراحة كحق أساسي، ولم تمنحه النظم الأساسية.

١٣١- إلا أن قانون النقابات يعترف بالدعوة إلى أو تنظيم أو تمويل الاضرابات أو الاغلاقات في أية حرفة أو صناعة، أو توفير مدفوعات أو مزايا أخرى لأعضائها أثناء الاضراب أو الاغلاق بوصف ذلك داخلاً في مقاصد النقابة. ومن هنا يمكن القول بأن للعمال حق الاضراب من حيث أنه حق قانوني. وتضفي المادة ٢٦ من القانون الحماية القانونية على أي نقابة معترف بها أو أي مسؤول فيها من أي دعوى مدنية تزعم الإخلال بعقد العمل. وتضفي المادة ٢٧ الحماية من تبعة العمل الضار فيما يتصل بالتصرفات التي يعزى ارتكابها إلى النقابة أو نيابة عنها على أعتاب أو في أعقاب منازعة حرفية. كذلك تنص المادة ٤٧ على إنشاء صندوق مستقل باسم "الصندوق السياسي" يمول بمساهمات تقرر على استقلال له أو تؤدي إليه للإتفاق منها على تعزيز المصالح المدنية والسياسية لأعضائه تعضيداً لأي من المقاصد التي تنص عليها المادة وهي:

١٠- دفع أي نفقات يتكبدها بطريق مباشر أو غير مباشر أي مرشح أو مرشح مرتقب للانتخاب كعضو في البرلمان، أو لأي منصب عام، قبل الانتخاب أو أثناءه أو بعده، فيما يتصل بترشيحه أو انتخابه؛

٢٠- عقد الاجتماعات السياسية أياً كانت، أو توزيع الكتابات أو الوثائق السياسية من أي نوع كانت.

١٣٢- ومن ثم، فإن العمال في سري لانكا يتمتعون بحق الاضراب بوصفه حقاً قانونياً.

القيود

١٣٣- لا يعتبر الاضراب غير قانوني في سري لانكا إلا إذا انتهك قانون الأمن العام، أو قانون المنازعات الصناعية، أو قانون الخدمات العمومية الأساسية.

قانون الأمن العام

١٣٤- يملك الرئيس سلطة إعمال أحكام الجزء الثاني من القانون، في حالة قيام أو وشك قيام حالة طوارئ عامة، ومتى ارتأى استنساب ذلك لرعاية الأمن العام وصيانة النظام العام أو الاستمرار في توفير الامدادات والخدمات اللازمة للحياة في المجتمع.

١٣٥- ويعطي الجزء الثاني من القانون الرئيس الحق في إصدار ما يلزم أو يتناسب من "لوائح طوارئ" رعاية للأمن العام أو غيره. ومن أمثلة ممارسة هذا الحق اللائحة رقم ٥ لعام ١٩٨٧ الذي أعلن فيها الرئيس اعتبار الخدمات التالية خدمات أساسية: (أ) خدمات المصرف المركزي؛ (ب) المؤسسات المصرفية؛ (ج) خدمات وزارة الصحة؛ (د) الخدمات المرتبطة بتوريد وتوزيع الوقود والمنتجات البترولية؛ (هـ) الكهرباء؛ (و) خدمات السكك الحديدية، الخ.

قانون المنازعات الصناعية

١٣٦- ينص قانون المنازعات الصناعية على أنه لا يحق لأي عامل أن يبدأ أو يستمر أو يشارك أو يقوم بأي فعل لتعزيد أي اضراب يتصل بمنازعة صناعية في أية صناعة أساسية، ما لم يوافق هذا العامل أو من ينوب عنه رب العمل بإشعار كتابي، على النحو وبالشكل المقررين، بعزمه على بدء الإضراب، قبل ٢١ يوماً على الأقل من تاريخ بدء الإضراب.

١٣٧- وهناك قيود معينة على حرية النقابات في تنظيم الاجتماعات والمسيرات تفرضها قواعد قانونية عامة موجودة في قانون العقوبات وقانون الشرطة.

القيود المفروضة على بعض فئات الأعمال

١٣٨- لا تنطبق أحكام قانون النقابات بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالحق في الأحزاب على رجال القضاء وأفراد القوات المسلحة. وليس هناك قيد يحول دون الموظفين العموميين وممارسة الحق في الأحزاب. ويرد في الجزء الرابع من قانون النقابات حكم خاص ينطبق على نقابات الموظفين العموميين.

المادة ٩

١٣٩- فيما يلي أفرع الضمان الاجتماعي الموجودة في سري لانكا:

الرعاية الطبية؛

المزايا النقدية بسبب المرض؛

مزايا الأمومة؛

مزايا كبر السن؛

مزايا العجز؛

مزايا الورثة الباقين على قيد الحياة؛

مزايا إصابات العمل.

المزايا الطبية

١٤٠- ظل توفير الخدمات الصحية المجانية عنصراً رئيسياً في سياسة الرعاية الاجتماعية في سري لانكا منذ الاستقلال بل ومن قبله. وتتاح الرعاية الطبية على المستوى القومي لكل الناس في سري لانكا. والملح الرئيسي في النظام القائم هو عدم اقتضاء أي مقابل مالي محدد من الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الخدمات، التي تشمل لا العناية الطبية المجانية في صورة فحوص وأدوية فقط وإنما أيضاً الإيواء المجاني في المستشفيات. ولا تتاح كل هذه الخدمات إلا في المؤسسات الطبية الحكومية وعلى أيدي أطقم طبية حكومية.

المزايا النقدية بسبب المرض

١٤١- لا تقوم برامج المزايا النقدية بسبب المرض في سري لانكا على أساس تأمين يمول باستقطاعات من المرتبات. إلا أنه يقع على رب العمل في بعض الحالات المحدودة واجب توفير المزايا بسبب المرض مباشرة للعامل لديه.

١٤٢- يفرض القانون رقم ١٩ لعام ١٩٥٤ بشأن العاملين في المكاتب والمتاجر (لائحة العمل والأجور) التزاماً بمنح إجازات عرضية مدفوعة الأجر لمدة سبعة أيام في حالة المرض؛

١٤٣- وقد توصلت النقابات عن طريق عملية المساومة الجماعية إلى اتفاقات جماعية تعطي أعضاءها الحق في التمتع بإجازات مرضية. وتنص معظم هذه الاتفاقات على إجازات مرضية مدفوعة الأجر لمدة ٢١ يوماً. إلا أن عددها محصور في عدد قليل من الشركات فقط في القطاع المنظم.

١٤٤- يضاف إلى ذلك أن بعض أرباب الأعمال يضعون مخططات طبية متنوعة لعمالهم. ومن أمثلة هذه المخططات:

١٤٥- استقدام طبيب لمكان العمل يعني طبيباً بالموظفين الذين يرغبون في هذه الرعاية. ويتحمل رب العمل في بعض الحالات تكاليف الأدوية الموصوفة. وهناك نوع من المخططات لا يذهب فيه الطبيب إلى مكان العمل وإنما يتولى رب العمل فيه إيفاد الموظف للعلاج؛

- ٢٠ قيام رب العمل بدفع مبلغ محدود كل عام للعامل سداداً للمصاريف الطبية التي تكبدها، وأحياناً لقاء المصاريف التي تكبدها عن أفراد أسرته أيضاً؛
- ٣٠ على الرغم من أن الأمر لا يزال في دائرة الاستثناء، هناك اتجاه متزايد في السنوات الأخيرة لدى أرباب الأعمال للتأمين على موظفيهم، أو على موظفين من فئات معينة، لتغطية مصاريف الإقامة في المستشفيات لقاء أقساط يدفعها رب العمل.

مزايا الأمومة

١٤٣- تقدم مزايا الأمومة إلى الفئات التالية من العاملات في سري لانكا:

- ١٠ الموظفات الحكوميات؛
- ٢٠ العاملات المغطات بالجزء الأول من قانون العاملين في المكاتب والمتاجر؛
- ٣٠ العاملات المغطات بقانون مزايا الأمومة رقم ٣٢ لعام ١٩٣٩.

قانون العاملات في المكاتب والمتاجر

١٤٤- ينطبق القانون على "كل عاملة تستخدم في مكتب أو متجر أو بصدد أعمالهما". ويحق للعاملة الداخلة في هذا التعريف الحصول على إجازة مدفوعة الأجر عن ٨٤ يوم عمل إجمالاً بمناسبة ولادة أول وثاني طفل. أما بالنسبة لولادة الطفل الثالث وما يليه فيحق لها ٤٢ يوماً. وفي كل الحالات يحق لها أن تحصل إجازة مدتها ١٤ يوماً قبل الولادة، فإذا لم تستنفدها بسبب تبيكير ولادة الطفل فلها أن تأخذها بعد الولادة.

قانون مزايا الأمومة

١٤٥- تنطبق أحكام هذا القانون على جميع العاملات، أي أية امرأة تعمل بأجر في أية حرفة، سواء كان العقد صريحاً أو ضمناً، شفوياً أو مكتوباً.

١٤٦- وتستبعد فئات العاملات التاليات من نطاق القانون:

- ١٠ العاملات المستخدمات في المكاتب والمتاجر أو بصدد أعمالهما؛
- ٢٠ المرأة التي تعمل عرضياً؛
- ٣٠ المرأة التي تستخدم في أية صناعة أو تجارة أو مشروع يستهدف أساساً توفير التدريب الصناعي للأحداث الجانحين أو الأيتام أو الأشخاص المعوزين، أو الصم أو البكم أو العمي.

١٤٧- ويحق للأنتى التي ينطبق عليها القانون الحصول على إجازة مدفوعة الأجر مجموعها ١٢ أسبوعاً بمناسبة ولادة أول وثناني طفل (بما في ذلك أيام العطلات التي تتخلل هذه المدة) أما بالنسبة لولادة الطفل الثالث وما يليه، فتكون الإجازة ستة أسابيع. ويحق لها الحصول أيضاً على إجازة مدتها أسبوعان قبل الوضع بنفس الأسس المشار إليها فيما سبق بالنسبة للنساء الأخريات. على ألا يدفع لها سوى سبعة أثمان الأجر خلال فترة الإجازة. ويفرض القانون على رب العمل أن يتيح للعاملة التي ترضع طفلاً يقل عمره عن سنة واحدة فترتين للرضاعة في يوم العمل العادي في الوقت الذي تختاره.

مزايا الأمومة في القطاع الحكومي

١٤٨- تنظم المادة ١٨ في الفصل الثاني من قانون المؤسسات مزايا الأمومة في القطاع الحكومي. ووفقاً لهذا القانون تتمتع العاملة التي لا تقل مدة خدمتها عن تسعة أشهر بإجازة بأجر كامل لمدة ١٢ أسبوعاً بالنسبة للمولود الحي الأول والثاني. وتمنح بالنسبة لأي طفل يولد بعد الطفل الثاني، إذا لم تقل مدة خدمتها عن تسعة أشهر، إجازة بأجر كامل لمدة ستة أسابيع. أما إذا كانت العاملة لم تقض في الخدمة تسعة أشهر على الأقل، فتمنح إجازة لمدة ١٢ أسبوعاً بالنسبة للمولود الحي الأول والثاني، يدفع لها أجر عن جزء منها يتناسب مع طول مدة خدمتها، على أن تظل بقية الإجازة قائمة دون أجر.

مزايا كبار السن والعجز والورثة الباقين على قيد الحياة

عموميات

١٤٩- يوجد زهاء ٣٧٠ ٠٠٠ مستفيد من المعاشات الحكومية، بما في ذلك الأرمال، يتلقون معاشاتهم الشهرية عن طريق أكثر من ١ ٠٠٠ مصرف ومكتب بريد على امتداد الجزيرة. وقد منح ذوو المعاشات المقيمون في الخارج تيسيرات تتيح لهم سحب معاشاتهم في بلد الإقامة دون قيد عن طريق وكلاء التاج الملكي في المملكة المتحدة أو بعثات سري لانكا في الخارج. ويقوم معظم ذوي المعاشات السريلانكيين في المملكة المتحدة، والهند، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك يستطيعون تلقي معاشاتهم بالإضافة إلى حساباتهم المصرفية في سري لانكا على النحو المعتاد، ولكن من المفروض أن يرسلوا شهادة "حياة" شهرية إلى المصرف. ويتلقى جميع ذوي المعاشات علاوة خاصة قدرها ٦٠٠ روبية شهرياً، كما يتلقى عدد كبير منهم علاوة غلاء معيشة قدرها ٢٦٠ روبية. ويحق لذوي المعاشات الحصول كذلك مجاناً على مجموعتين من تذاكر العطلات على السكك الحديدية كل سنة. وقد طبق نظام لا مركزي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أتاح صرف المعاشات الشهرية المقررة للمدنيين والأرمال واليتامى، وأفراد الخدمات المسلحة إلى مكاتب الأمانات الإقليمية في الإدارة المحلية لتوزيعها على أصحابها. وقد نجح العمل بهذا المخطط. هذا، وحرصاً على تقصير الفاصل الزمني بين يوم التقاعد وقبض المعاش، استحدث في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مخطط جديد عهد بإصدار خطاب استحقاق المعاش إلى الإدارة التي أمضى فيها الموظف أيام خدمته الأخيرة. ووضعت إدارة المعاشات خطة لإتاحة شيك بقيمة المعاش المخفضة في نفس يوم التقاعد. وقد شرع بالإضافة إلى ذلك في تطبيق مخطط شامل لتدريب كافة المستخدمين العاملين في مجال المعاشات في جميع إدارات ومؤسسات الحكومة بمساعدة تمويلية من بنك التنمية الآسيوي. ويجري العمل بهذا البرنامج منذ حوالي سبعة أشهر وأفاد منه ما يقرب من ٦٠٠ ٢ موظف دربوا على جميع جوانب

أعمال صرف المعاشات. وقد أرسلت نحو ٨٧٥ مؤسسة، حتى وقت كتابتنا هذه، موظفيها للإفادة من هذا التدريب، الذي سوف يستمر.

١٥٠- هذا ويوجد عدد من مخططات التقاعد بالنسبة للأشخاص العاملين في القطاع الحكومي.

مخطط المعاشات المدنية

١٥١- يعاد النظر في مخطط المعاشات من وقت إلى آخر. وتستند الأحكام المتعلقة بالمعاشات المدنية في الوقت الحاضر أساساً إلى تعميم الإدارة العامة رقم ٤٤ لعام ١٩٩٠. وطبقاً لهذه الأحكام تنقسم فترات الخدمة الحكومية إلى فئتين: خدمة تجاوز ٣٠ عاماً وخدمة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً. ويستحق الموظف مزايا المعاش إذا كان:

(أ) يشغل منصباً دائماً خاضعاً لنظام المعاشات في الخدمة العامة؛

(ب) أمضى في الخدمة فترة محسوبة لا تقل عن ١٠ سنوات.

وتخصم الاجازات الممنوحة بدون مرتب من فترات الخدمة المذكورة. ولا يوجد سن أدنى للتقاعد، وإن ظل سن التقاعد الاختياري ٥٥ سنة. ويفرض التقاعد إجبارياً عند بلوغ سن الستين.

١٥٢- ويستحق أي موظف تقاعد بعد استكمال مدة خدمة قدرها ٣٠ عاماً الحصول على معاش يوازي ٩٠ في المائة من آخر مرتب مدفوع له، وكذلك على معاش مخفض يؤهله لقبض معاش شهري بواقع ٨٠ في المائة من آخر مرتب مدفوع له ومعاش بدلي تعادل قيمته ٢٤ ضعف معاشه الشهري. وبذلك يستوفى منه عن طريق الخصم ١٠ في المائة لمدة عشر سنوات من تاريخ التقاعد، يعود بعدها إلى قبض معاشه بما يوازي ٩٠ في المائة.

١٥٣- ولا يجوز للموظف أن يتقاعد، في الظروف العادية، إلا إذا بلغ الخامسة والخمسين، أي سن التقاعد الاختياري. ولكن يمكن إحالة الموظف العام إلى التقاعد في أي يوم لأسباب خاصة، مثل إلغاء الوظيفة، والاعتبارات التأديبية، والأسباب الطبية وما أشبه ذلك، ويحق له عندئذ الحصول على معاش إذا كان قد استكمل عشر سنوات في الخدمة. وتستطيع فئات خاصة من الموظفين، مثل المدرسات، والممرضات، والقابلات، إلخ. أن تتقاعد بعد استكمال ٢٠ سنة في الخدمة وتستطيع الحصول على المعاش عند بلوغ سن الخمسين.

١٥٤- ويستطيع الموظفون الحكوميون اختيار التقاعد بموجب تعميم الإدارة العامة ٩٠/٤٤ بعد استكمال عشر سنوات في الخدمة، ويستطيعون قبض معاشهم في اليوم الذي يستكملون فيه في الخدمة عشرين سنة من تاريخ أول تعيين أو في اليوم الذي يبلغون فيه سن الخامسة والخمسين، أيهما أقرب.

معاش الأرمال واليتامى

١٥٥- يفرض على الموظف العام الذكر أن يسهم إجبارياً في مخطط معاشات الأرمال واليتامى منذ دخوله في الخدمة العامة. ثم يظل يسهم فيه إلى تاريخ التقاعد. وتتراوح المساهمة بين ٣ في المائة و٦ في المائة بحسب المرتب. ويحق لأي موظف عام يتقاعد بوصفه شخصاً غير متزوج أن يسترجع مساهماته مضافاً إليها فوائد مركبة بواقع ١,٥ في المائة. ويستحق الأطفال حتى سن الحادية والعشرين معاش اليتامى عند وفاة الأرملة. ويستحق هذا أيضاً الأطفال بالتبني، شريطة أن يكون التبني قد تم أثناء المساهمة في الصندوق.

١٥٦- ومنذ تعديل قانون الأرمال واليتامى في عام ١٩٨١، أصبحت أرملة الموظف الحكومي تستحق الحصول على نفس قدر المعاش الذي كان زوجها يقبضه أو كان يحق له قبضه في تاريخ وفاته. وقد امتد نظام معاشات الأرمال ليشمل أرمال الموظفات العموميات بموجب القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨٣. وقد خيِّرت الموظفات العموميات اللاتي كن بالخدمة قبل ذلك التاريخ في الانضمام إلى هذا المخطط، بينما يتعين على من التحق بالخدمة العامة قبل عام ١٩٨١ المساهمة في المخطط إجبارياً. أما مساهمات الموظفين العموميين الذكور فقد كانت دائماً إجبارية.

١٥٧- وقد استحدث القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٨١ المعدل لقانون الأرمال واليتامى الأحكام الجديدة التالية:

(أ) يحق للطفل الذي يشهد له مجلس طبي بأنه عاجز أو غير قادر على الكسب عن طريق العمل، الحصول على معاش الأرمال واليتامى عند وفاة الأرملة. وفي حالة الإناث، تستحق هذه المزية للعاجزات على أن لا يكن متزوجات. ولا يرد هنا أي قيد يتعلق بالعمر.

(ب) يستحق الأطفال بالتبني أيضاً هذه المزايا باعتبارهم يتامى، شريطة أن يكون التبني القانوني قد حدث أثناء إسهام الموظف في مخطط معاشات الأرمال واليتامى.

(ج) ويتوقف استقطاع المساهمات في مخطط معاشات الأرمال واليتامى وقت التقاعد. وكان العمل يجري فيما سبق على استمرار المساهمة لفترة ٣٥ سنة وإن تعدى ذلك تاريخ التقاعد.

(د) ولا تستحق أرمال من عينوا في الخدمة العامة بعد ٢ تموز/يوليه ١٩٨١ أي مزايا إذا كان أزواجهم قد استقالوا أو أعضوا من الخدمة العامة دون معاش. ولا يمس هذا الإجراء أرمال من عينوا قبل ذلك التاريخ.

١٥٨- ويدير صندوق معاشات الأرمال واليتامى أمين/محاسب تابع لمدير المعاشات. وبالإضافة إلى هاتين الفئتين الرئيسيتين من المعاشات (أي المعاشات المدنية ومعاشات الأرمال واليتامى) يتولى مدير المعاشات إدارة المخططات التالية أيضاً بموجب القوانين الأساسية التي سبق ذكرها.

منحة الوفاة

١٥٩- تؤدي منحة الوفاة إلى عيال الموظفين العموميين الذين يتوفون في الخدمة، على ألا تقل مدة مكوثهم في الخدمة عن ٥ سنوات. وتعادل المنحة مرتب سنتين وتصرف إلى عيال الموظف. وهناك مدفوعات أخرى تؤدي من مثل منح الخدمة لأولئك الذين لا يستحقون الحصول على معاش شهري لنقص مدة خدمتهم عن عشر سنوات، ومنح الخدمة التي تدفع يوميا لعمال المياومة، ومكافآت الإصابات التي تصرف إلى المصابين أثناء أداء واجباتهم الاعتيادية، وتعويزات الشرطة لرجال الشرطة، ومكافآت خيرية في الحالات التي تستأهل ذلك لعدم استحقاق أصحابها أي منح أخرى، إلخ..

مخطط معاشات الإدارة المحلية ومخطط معاشات الأرامل

١٦٠- ضمَّ مخطط معاشات الإدارة المحلية، الذي كانت تديره وزارة الإدارة المحلية، إلى صلاحيات مدير المعاشات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وتمثل شروطه شروط مخطط المعاشات المدنية. ويغطي هذا المخطط أعضاء دوائر الإدارة المحلية الذين يعملون في البلديات، ومجالس المدن، والبراديشيات (Pradeshiya) والسابات (Sabas)، إلخ، وتصرف معاشاتهم من صندوق معاشات دوائر الإدارة المحلية. ويصدق هذا أيضا على مخطط معاشات الأرامل واليتامي الذي تماثل شروطه إلى حد بعيد شروط معاشات الأرامل واليتامي المدنية. ويبلغ عدد الأعضاء زهاء ٢٠ ٠٠٠ شخص.

١٦١- ومع دمج دائرة الإدارة المحلية في الخدمة العامة، أحدثت قانون المجلس المحلي رقم ١٧ لعام ١٩٩٢ تغييرا أدخل بموجبه معاشات الإدارة المحلية في نطاق عمليات معاشات الخدمة العامة. وظل المخطط السابق ينطبق على الذين تقاعدوا قبل ذلك التاريخ دون سواهم.

مخطط معاشات أرامل ویتامي المدرسين

١٦٢- كانت معاشات الأرامل واليتامي تصرف حتى ٢ تموز/يوليه ١٩٨١، إلى كل المدرسين في المدارس الحكومية والخاصة وإلى المدرسين الذكور في بيريفيناس (Pirivenas) بموجب لوائح صندوق معاشات أرامل ویتامي المدرسين لعام ١٩٥٤. ومنذ ذلك التاريخ ضم كل المدرسين العاملين في الخدمة الحكومية إلى مخطط معاشات الأرامل واليتامي المدنية بأثر رجعي اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٧٠، بموجب القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٨١ المعدل لمعاشات الأرامل واليتامي. وتدار الوحدة بواسطة مجلس إدارة ويتولاها أمين/محاسب تابع لمدير المعاشات.

مخطط معاشات الخدمة المسلحة ومخطط معاشات الأرامل والیتامي

١٦٣- يحكم قانونا معاشات ومنح الجيش والبحرية والقوات الجوية لعامي ١٩٦٢ و ١٩٨١ نظام دفع المعاشات إلى أفراد القوات المسلحة الثلاث. وبموجب أحكام هذين القانونين يتعين على أفراد الخدمة المسلحة ممن في رتبة الضابط أن يمضوا ٢٠ عاما في الخدمة وأن يمضي غيرهم في الرتب الأخرى ٢٢ عاما لاستحقاق المعاش الشهري. أما سن التقاعد فهو ٥٥ سنة. ويحق لأفراد الخدمة المسلحة الحصول أيضا على معاش بدلي يعادل ٣٠ شهرا من معاشه، فإذا اختار ذلك تلقى معاشا مخفضا طيلة السنوات العشر التالية. وهم يستحقون

في حالة العجز بسبب الخدمة العسكرية معاش عجز حسب الجدول الوارد في القانونين، فإذا تعدت مدة الخدمة ١٠ سنوات، استحقوا معاشاً عن الخدمة أيضاً. ويستأهل الأفراد الذين أكملوا ٥ سنوات في الخدمة منحة وفاة أيضاً تدفع إلى عيالهم. فإذا تجاوزت مدة الخدمة ٢٢ عاماً دفع مبلغ المعاش البدلي بالكامل وكذا منحة الوفاة، وإلا دفع مرتب سنة واحدة فقط. ويقوم بإدارة وحدة معاشات الخدمة المسلحة مساعد لمدير المعاشات.

١٦٤- وتتولى الوزارة إدارة مخطط معاشات الأرامل واليتامى بموجب قانون معاشات الأرامل واليتامى رقم ١٨ لعام ١٩٧٠ (الخدمة المسلحة) ويرتد العمل به إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، وتقوم على خدمته وحدة معاشات الأرامل واليتامى المدنية. وتطابق شروط هذا المخطط إلى حد كبير شروط مخطط معاشات الأرامل المدنية.

مخطط معاشات المزارعين ومزايا الضمان الاجتماعي

١٦٥- استحدث مخطط معاشات المزارعين ومزايا الضمان الاجتماعي في عام ١٩٨٧ اعترافاً بإسهام المزارعين في الاقتصاد. وحتى ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيين، وأغلبهم من زراع الأرز، يتمتعون بأي تدبير محسوس يحميهم اجتماعياً عند كبر السن. ويقرر المخطط معاشاً مدى الحياة، ومساعدة مالية في حالة العجز، ومنح للعيال في حالة الوفاة المبكرة للمزارع.

طبيعة المخطط ومقاصده

١٦٦- هذا المخطط اختياري وتشاركي. ولا يتلقى المستفيد منه صدقة من الدولة، وإنما منحة ساهم هو أيضاً فيها، وإن كانت الدولة قد ساهمت فيه مساهمة كبيرة سواء بتقديم رأس المال المبدئي أو بسداد المصاريف المتكررة اللازمة لبناء قاعدة موارد المخطط.

١٦٧- وباب المخطط ليس مفتوحاً أمام كل المزارعين. فبالنظر لضخامة المسؤولية المالية التي يتعين على الدولة أن تتحملها، فرضت بعض القيود من حيث العمر، وملكية الأرض وأنواع المحاصيل المزروعة.

وباب الاشتراك في المخطط مفتوح، على الوضع الذي يعمل به الآن، أمام المزارعين:

- الذين لا يقل عمرهم عن ١٨ عاماً ولا يتجاوز ٥٠ عاماً في تاريخ الالتحاق؛
- الذين يزرعون أياً من المحاصيل التالية كمزارع مالك أو مزارع مستأجر:
الأرز والحبوب؛
المحاصيل الحقلية الأخرى والخضراوات؛
المحاصيل الجذرية والدرنية؛
الفواكه؛
التبؤل؛
قصب السكر.

١٦٨- ولا يستفيد من هذا المخطط المزارعون الذين يملكون و/أو يفلحون أكثر من ١٠ هكتارات من الأراضي، بما في ذلك الأراضي الجبلية وأراضي الأرز، والمزارعون المشاركون في معاشات أو المستفيدون من مزايا صندوق العمل التحوطي ودافعوا الضرائب على الدخل.

١٦٩- وقد وضعت معايير الاستحقاق بطريقة تقصر الالتحاق عموماً على الفئات التي يسهل تعريفها في القطاع الزراعي المحلي، وتستبعد المزارعين الذين يتمتعون بالفعل بمزايا مخطط ضمان اجتماعي أو معاش آخر والمزارعين ذوي اليسار.

المساهمات

١٧٠- هذا المخطط تشاركي ويلتزم العضو فيه بأن يؤدي مساهمة نصف سنوية إلى أن يصل إلى سن الستين أو يصاب بالعجز. وتختلف المساهمة باختلاف العمر وقت الالتحاق.

المزايا

١٧١- يستحق المزارع الذي ينضم إلى المخطط ويحافظ على وثيقة الانضمام المزايا التالية:

١- معاش مدى الحياة: يستحق المزارع الذي يفي بالتزاماته بعد دفع مساهماته بالكامل الحصول على معاش دوري مدى الحياة ابتداءً من سن الستين. ويتوقف المبلغ المدفوع على سن المساهم وفترة المساهمة ومجموع المبالغ التي ساهم بها. ويدفع المعاش إلى نهاية الشهر الذي يتوفى فيه العضو؛

٢- مزايا العجز: يستحق المزارع الذي ينضم إلى المخطط، بموجب ترتيبات التأمين الجماعي، الحصول على منحة تدفع له مرة واحدة أو نفقة دورية مدى الحياة فور حدوث العجز الدائم/الكلي؛ منحة تدفع له مرة واحدة أو معاش اعتباراً من سن الستين دون أية مساهمات أخرى إذا أصيب العضو بعجز دائم/جزئي قبل بلوغ سن الستين؛

٣- منحة الوفاة: إذا توفي العضو قبل بلوغ سن الستين، تؤدي إلى ورثته الشرعيين منحة تدفع إليهم مرة واحدة.

مخطط معاشات صائدي الأسماك

١٧٢- يجري العمل بمخطط مماثل لصالح صائدي الأسماك.

صندوق العمل التحوطي

١٧٣- يوفر صندوق العمل التحوطي مزايا تقاعدية عن طريق آلية مخطط تشاركي يضم العمال وأرباب الأعمال في كل مؤسسة عمل تضم عاملاً أو أكثر فيما عدا ما يلي:

- العاملون لحسابهم؛
- العاملون في الخدمة الحكومية أو خدمة الإدارة المحلية؛
- العاملون في الخدمة المنزلية؛
- العاملون في أية منظمة خيرية أو أية مؤسسة ليس لها من غرض سوى العبادة الدينية أو الخدمة الاجتماعية؛
- العاملون في أية منشأة ينصب جل غرضها على توفير التدريب الصناعي للأحداث الجانحين أو اليتامى أو الأشخاص المعوزين أو الصم أو البكم أو العمي.

١٧٤- ويقوم صندوق العمل التحوطي على مساهمات ثنائية من جانب رب العمل والعامل. ويسهم العامل الآن فيه بنسبة ٨ في المائة من إجمالي دخله ورب العمل بنسبة ١٢ في المائة. وإن كان ليس هناك ما يمنع أي رب عمل وأي عامل من المساهمة بنسبة مئوية أعلى من النسب الدنيا المذكورة. ورب العمل مسؤول عن استقطاع نصيب عماله من إجمالي دخولهم وتحويله إلى الصندوق، إلى جانب نصيبه، خلال الشهر التالي. وتحمل المدفوعات المتأخرة على الحسابات الفردية للأعضاء وتضاف عليها فوائد في نهاية كل عام. ويتحصل الصندوق على فوائد من استثماراته في الأوراق المالية. وتدفع المزايا إلى الأعضاء في دفعة واحدة تشمل المساهمات المشتركة والفوائد المتراكمة في الظروف التالية:

- عند التوقف عن العمل بعد سن ٥٥ للرجال و ٥٠ للنساء؛
- عند العجز الدائم والكامل عن العمل؛
- عند الوفاة؛
- عند توقف المرأة عن العمل بعد الزواج؛
- عند مغادرة البلد نهائياً؛
- عند شغل وظيفة دائمة ذات معاش في الخدمة الحكومية، أو في خدمة الإدارة المحلية، أو خدمة المقاطعات، أو خدمة سلطة محلية.

صندوق العمل الاستئماني

١٧٥- استحدث صندوق العمل الاستئماني في آذار/مارس ١٩٨١ لكفالة زيادة مزايا التقاعد للطبقة العاملة. وتمائل أحكامه فيما يتعلق بشمول أرباب الأعمال أحكام صندوق العمل التحوطي. إلا أنه، على العكس من هذا الصندوق الأخير، يعود بمزايا على العمال الذين لا يقدمون مساهمات عنها. إذ ينص القانون على أن يساهم رب العمل فيه بمبلغ يعادل ٣ في المائة من الدخل الشهري الإجمالي للعامل. كذلك تخصم أية مساهمة تزيد عن الحد الأدنى في القانون تكون قد دفعت إلى صندوق العمل التحوطي وتدفع إلى صندوق العمل الاستئماني.

١٧٦- ويمكن أن ينتفع أيضا من أحكام صندوق العمل الاستئماني العاملون لحسابهم، الذين يجوز لهم أن يصبحوا أعضاء في الصندوق عن طريق إرسال إشعار إلى مجلس صندوق العمل الاستئماني يعلنون فيه عن رغبتهم في الانضمام إلى عضويته.

١٧٧- وتودع الأموال في حسابات فردية للأعضاء وتضاف إليها الفوائد سنوياً. وللمجلس سلطة استثمار الأموال في المنشآت الصناعية والتجارية وإنشاء وتشغيل مشاريع تجارية وصناعية، وتنمية الممتلكات العقارية.

١٧٨- وتسترجع المزايا في الظروف التالية:

- عند التوقف عن العمل، بشرط ألا يحق للعضو أن يسحب أي مبلغ قائم في حسابه إلا مرة واحدة كل خمس سنوات، إلا إذا كان التوقف عن العمل بسبب عجز ناشئ عن حادث أو مرض؛
- عند وفاة العامل، تدفع المزايا إلى الشخص المسمى، أو إلى التالي في القرابة أو إلى مدير الشركة.

مزايا اصابة العمل

١٧٩- ينص قانون تعويض العمال على دفع تعويض إلى العامل الذي يصاب بضرر شخصين نتيجة حادث ناشئ عن العمل أثناء تأديته أو بأمراض سببتها المهنة. ويحدد مبلغ التعويض وفقاً لمدى الإصابة التي حدثت والأجر الشهري للعامل. وعند الوفاة بسبب الإصابة يدفع التعويض إلى عياله. على أن نطاق تطبيق القانون يقتصر على الأشخاص الذين يعملون بأجور لا تتعدى ٥٠٠ روبية في الشهر وفي مهنة من المهن المحددة في القانون. يضاف إلى ذلك أنه لا ينطبق على:

- أي شخص يكون عمله عارضاً ويكون مستخدماً لغرض يخرج عن نطاق حرفة أو عمل رب العمل؛

- أي شخص له صفة تلحقه بأفراد القوات البحرية أو البرية أو الجوية؛

- أي فرد من أفراد قوة الشرطة في سري لانكا.

المزايا الأسرية

١٨٠- أدخل نظام الدعم الغذائي في الستينات لصالح الشعب بأكمله. وفي عام ١٩٧٢ استبعد دافعو الضرائب والعيال من الإفادة من هذا المخطط. وفي عام ١٩٧٨ أدى تطبيق معيار الدخل إلى قصر الدعم على نحو ٥٠ في المائة من السكان. وفي عام ١٩٧٩ عدل المخطط من جديد بتحويله إلى نظام لطواع الغذاء (ذات القيمة النقدية) وبتعديل أسعار بعض المواد الغذائية حتى تقترب من الأسعار العالمية. وبموجب مخطط طواع الغذاء، قصر توزيع طواع الغذاء على الأسر التي يقل دخلها المعلن عن مستوى معين، لتمكينها من شراء مواد غذائية أساسية متاحة في محلات مخصوصة بأسعار غير مدعومة.

١٨١- وتمشياً مع سياسة سري لانكا المتطاولة الأمد في تحقيق "تنمية محورها الإنسان" بادرت الحكومات المتتابة ببرامج متنوعة لتخفيف وطأة الفقر، استهدفت الأسر المدرجة في قوائم مخطط طواع الغذاء التي تقلصت مزاياها بالقيمة الحقيقية على مر السنين بسبب التضخم. وتلقى كل أسرة منحة شهرية بموجب هذه البرامج التي تستهدف، لا مجرد ضمان الحاجات التي تسد رمق الأشخاص المعنيين فحسب، وإنما أيضاً تسخير طاقاتهم الانتاجية للانخراط في أنشطة مولدة لدخل يعينهم على الاعتماد على الذات وعلى المساهمة مساهمة انتاجية في المجتمع والاقتصاد.

الرفاه (Samurdhi)

١٨٢- أقرت القمة الاجتماعية العالمية في عام ١٩٩٥ بضرورة اطلاق حركة الرفاه العالمية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ أطلقت سري لانكا حركة الرفاه (Samurdhi) لمساعدة ١,٢ مليون أسرة على الارتفاع عن خط الفقر. وسوف تتلقى ١٠٠ ٠٠٠ أسرة ١ ٠٠٠ روبية شهرياً. وتمثل هذه الأسر أفقر قطاع سكاني في البلد، إذ يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠ روبية. وسوف تتلقى ال ١,١ مليون أسرة الباقية التي يتراوح دخلها الشهري بين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ روبية منحة شهرية قدرها ٥٠٠ روبية.

١٨٣- وسوف يقوى مخطط دعم الدخول هذا بمشاريع للعمل اعتماداً على الذات ومشاريع تعاونية ومجتمعية تستهدف زيادة الانتاجية وخلق العمالة (للاطلاع على تفاصيل أوفى، انظر الفقرات ٢١ - ٢٣ أعلاه).

الجدول ٨ - الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية
(بملايين الروبيات)

الخدمات الاجتماعية^(١)

<u>السنة</u>	<u>مجموع الإنفاق</u>	<u>نسبته المئوية إلى الدخل المحلي الاجمالي</u>	<u>نسبته المئوية إلى اجمالي الإنفاق الحكومي</u>
١٩٨٠	٢٣٥	٠,٤	١,٠
١٩٨٥	٤٩١	٠,٣	٠,٩
١٩٩٠	٢ ٢١٠	٠,٧	١,٩
١٩٩٣	١ ٥٩٦	٠,٣	٠,٩

الدعم الغذائي^(ب)

<u>السنة</u>	<u>مجموع الإنفاق</u>	<u>نسبته المئوية إلى الدخل المحلي الاجمالي</u>	<u>نسبته المئوية إلى اجمالي الإنفاق الحكومي</u>
١٩٨٠	٢ ٠٧٣	٣,١	٧,٣
١٩٨٥	١ ٧٢٨	١,١	٣,٠
١٩٩٠	٦ ٣٢٢	٢,٠	٥,٥
١٩٩٣	٥ ٣٧٤	١,١	٣,١

(أ) بما في ذلك الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وشؤون الشباب، والرياضة، والأنشطة الدينية والثقافية.

(ب) بما في ذلك الجاناسافيا (Janasaviya) اعتباراً من ١٩٨٩.

الفئة التي تتمتع بمستوى من الضمان الاجتماعي أقل من أغلبية السكان

١٨٤- من المعترف به أن العاملين في القطاع غير النظامي في المناطق الريفية والحضرية يتمتعون بمستوى من الحماية في مجال الضمان الاجتماعي يقل كثيراً عن نظرائهم في القطاعات المنظمة. وقد اتخذت خطوة كبرى لتوفير الضمان الاجتماعي لذلك القطاع من السكان باستحداث مخططي معاشات المزارعين وصائدي الأسماك.

١٨٥- وتنظر الحكومة الآن في اقتراح بتنفيذ مخطط للضمان الاجتماعي يغطي الأشخاص العاملين في مجالات البناء، والنجارة، وإصلاح المعدات الكهربائية، وتربية الحيوان، والغزل، الخ، ممن لا يتمتعون بمخططات للمعاش أو التأمين أو صناديق تحوطية.

مخططات الضمان الاجتماعي الخاصة غير النظامية

١٨٦- يوجد عدد من مخططات الضمان الاجتماعي غير النظامي في شكل مخططات تأمينية، بالإضافة إلى المخططات القانونية.

المادة ١٠

١٨٧- قدمت سري لانكا مؤخراً تقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/8/Add.13) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (C/13/Add.18).

الأسرة

١٨٨- يستخدم مصطلح "الأسرة" في المجتمع السريلانكي للتعبير عن الوحدة الأساسية التي تتألف من رجل وزوجته التي ارتبط بها بعقد زواج والأطفال الذين يولدون لهما أو يتبنينهم. وتنص المادة ١٢ من دستور سري لانكا على أن تعترف الدولة بالأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع وتحميها.

سن بلوغ الرشد حسب اختلاف المقاصد

١٨٩- انظر تقرير سري لانكا بموجب اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/8/Add.13).

١٩٠- يجدر التنويه بأن التعديلات التي أدخلت على قانون تسجيل الزواج لعام ١٩٠٧ وأن قانون كانديان (Kandyan) للزواج والطلاق الصادر في عام ١٩٥٢ قد رفعا الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء، بموجب أحكامهما إلى ١٨ سنة. وهذان القانونان ينطبقان على جميع الذكور والإناث، ما عدا المسلمين.

حق الرجل والمرأة في إبرام عقد الزواج

١٩١- يكفل القانون حق جميع الرجال والنساء، مفرق سن الثامنة عشرة، في إبرام عقد الزواج بكامل الحرية والاختيار. وكانت توجد في الماضي حواجز اجتماعية من مثل الطبقة والدين وحتى المهر، ولكنها تتلاشى الآن نتيجة الحضرة والتنمية الاجتماعية والتعليم. ولا تزال توجد حتى الآن زيجات مرتبة ينعدم فيها الرضاء الحر. ولا علاقة لسري لانكا بالحواجز الاجتماعية والدينية الصارمة التي لا تزال توجد في بعض أنحاء آسيا، ولا سيما في الهند.

١٩٢- وبتسجيل الزواج يتفق الزوج والزوجة قانوناً على تربية وصيانة وحماية وتقوية الأسرة. ويعاد التأكيد على الروابط الاجتماعية والدينية والثقافية في حفلات الزواج، وبذا تمهد الساحة لقيام أسرة متحدة وحادية ناجحة. وينظر المجتمع باستياء إلى الانفصال والطلاق. وتعتقد كل أسرة في الحياة الأسرية وتحترمها، بغض النظر عن القدرة على الكسب، وتعني بالأطفال وتعلمهم وتساعدهم على إنشاء الأسر بل وعلى الإعالة.

مزايا الأمومة

١٩٣- انظر ما ورد بصدد المادة ٩ أعلاه. انظر أيضاً تقرير سري لانكا الثاني المقدم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (C/13/Add.18).

الحدود التي يحظر النزول عنها في عمل الأطفال المدفوع الأجر

١٩٤- انظر تقرير سري لانكا بموجب اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/8/Add.13).

١٩٥- أطلقت إدارة الاختبار وخدمات رعاية الطفولة حملة واسعة مولتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من خلال وسائط الاعلام الجماهيرية لجمع المعلومات عن الأطفال الذين يعملون. وقد استجاب الجمهور للحملة استجابة طيبة وتلقت ادارة الاختبار وخدمات رعاية الطفولة ما يقرب من ٢٠٠٠ شكوى في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ حول أطفال يعملون، جرى انقاذهم بعد اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.

١٩٦- ويجري الآن تعديل التشريعات المتعلقة بعمل الأطفال. وأقر مجلس الوزراء المقترحات وصيغ التشريع الجديد. وسوف يقدم إلى البرلمان قريباً جداً. ومرفق بهذا التقرير صورة عن مشروعه^(١).

١٩٧- تستخدم أغلبية الأطفال العاملين في سري لانكا في الخدمة المنزلية. ولما كان المستخدمون لهم يخفون دائماً الوقائع المتعلقة بالأطفال الخدم، فإنه يتعذر إلى حد كبير جداً جمع أرقام دقيقة عنهم. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الشكاوى الألفين المشار إليها في الفقرة ١٩٥ أعلاه كانت تتعلق جميعها بأطفال يعملون خدماً بالمنازل.

(١) يمكن الاطلاع عليها في الأمانة.

وربما يقدر عدد الأطفال الذين يعملون في سري لانكا بـ ٥٠٠ ١٠٧ طفل تقريبا. ولم يرد أي تبليغ عن حالات يستخدم الأطفال فيها في منشآت صناعية. ويستخدم عدد ضئيل من الأطفال في الفنادق والحافلات الخاصة والأسواق؛ أما أغليبيتهم فيستخدمون خدماً في المنازل. وتقع أعمار معظم مجموعة الأطفال هذه بين ١٠ سنوات و١٤ سنة. ويساعد بعض الأطفال في مناطق الفلاحة الريفية آباءهم في الأنشطة الزراعية في أوقات فراغهم. ولا يشاكل ذلك عمل الأطفال لعدم وجود أي استغلال ولعدم حرمانهم من أي من حقوقهم، وخصوصاً الحق في التعليم. كذلك لا يدخل الأطفال الذين يساعدون أسرهم في الأنشطة المنزلية خلال أوقات فراغهم في فئة الأطفال العاملين.

اليتامى

١٩٨- تتولى الأسر الموسعة تنشئة الأطفال اليتامى في سري لانكا، وتوفر لهم الرعاية والحماية. ويوجد ٥٠٠ ٢ طفل يتيمتهم المنازعات المسلحة. وتأوي المؤسسات عدداً صغيراً جداً منهم؛ أما الأغلبية فتعيش في كنف الأسر الموسعة. ومن بين إجمالي عدد الأطفال الذين يتيموا بأسباب طبيعية أو نتيجة منازعات مسلحة يوجد ٧ أطفال فقط في منازل إيواء تابعة للدولة و٢٣٤ ١ طفلاً في معسكرات ومؤسسات طوعية.

الأطفال المتروكون

١٩٩- يوجد في الوقت الحاضر ٢٧ صبياً وصبية في بيوت الإيواء الحكومية تخلت عنهم أمهاتهم غير المتزوجات. ولا يتخلى الآباء المتزوجون في سري لانكا عن مواليدهم الجدد، بسبب الوصمة الاجتماعية التي تلصق بالأم غير المتزوجة، ويعثر على أسر بديلة ملائمة لتبني هؤلاء الأطفال. ولا يبقى في المؤسسات سوى العجزة من الأطفال.

الأطفال العجزة

٢٠٠- يعاني ٤ في المائة من أطفال سري لانكا تقريباً من وجه من وجوه العجز البدني أو العقلي. ويوجد ٥٢ مركزاً لهؤلاء الأطفال تديرها الحكومة ومنظمات غير حكومية. ولما كانت الخدمات التي تقدمها غير كافية فقد أطلقت الحكومة برنامجاً موسعاً لإعادة التأهيل على أساس مجتمعي للأطفال والبالغين العجزة على حد سواء.

أطفال الشوارع

٢٠١- تهتم الحكومة بمشكلة أطفال الشوارع. ويأوي البيت الحكومي لأطفال الشوارع ما ينيف قليلاً على ١٠٠ طفل. وتوجد أيضاً مراكز رعاية نهائية تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية. ويحاط الأطفال الذين يستفيدون من هذه البرامج بحقوقهم تجاه مقدمي الرعاية. وتقتصر البرامج الحالية لأطفال الشوارع على الوفاء بالمطلوب. ويجري الآن اتخاذ إجراءات لتوسيع هذه البرامج.

المادة ١١

التغذية

٢٠٢- حققت سري لانكا، بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية في منطقة جنوب آسيا، نجاحاً كبيراً في مؤشرات الحالة الاجتماعية ، على النحو الذي انعكس في انخفاض معدل وفيات الرضع، وانخفاض معدل وفيات الأمهات عند الوضع، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. بيد أن من المفارقات أن الحالة التغذوية ولا سيما للرضع وللأطفال قبل سن الدراسة لم تظهر حدوث تحسن بنفس القدر. وتسهم عوامل كثيرة في نقص التغذية. وتشمل هذه العوامل: مدى توفر الغذاء والقدرة على شرائه، والسلوك الخاص باستهلاك الغذاء، والأنماط الثقافية، والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية، وانتشار الأمراض المعدية.

الحالة الراهنة

سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة

٢٠٣- هناك ما يدل على انخفاض المستهلك من السعرات للأمهات أثناء الحمل والرضاعة، وانخفاض معدلات الوزن عند الولادة، وتوقف النمو المبكر لدى الأطفال دون السنتين من العمر.

٢٠٤- وهناك فروق ملحوظة بين المناطق الجغرافية والمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية، إذ ترتفع نسبة الأطفال المتأثرين من سوء التغذية في مناطق المزارع الكبرى، بينما يكون تأثير الأطفال في المناطق الريفية أقل من ذلك نسبياً. واتضح أن الحالة التغذوية للأطفال الحضر هي أفضل من نظيرتها لدى الأطفال في كل من المناطق الريفية ومناطق المزارع الكبرى.

الجدول ٩ - انتشار نقص التغذية بحسب المراكز

دراسة استقصائية لحالة التغذية (١٩٨٨/١٩٨٩)

المركز	عدد السكان	حجم العينة	توقف النمو	الهزال	التزامن
كولومبو	١ ٦٩٨	٢٩٢	٢٨,٤	١٥,٩	٥,٥
غامباها	١ ٣٨٩	٣٢٤	١٩,٤	١٢,٣	٢,٢
كالوتارا	٨٢٧	٣٢٧	٣٣,٣	١٤,٦	٤,٦
كاندي	١ ١٢٦	٤٤٨	٥١,٦	١٤,٣	٦,٠
ماتالي	٣٧٥	٣٤١	٤٠,٩	٢٦,٣	١٢,٠
نوارا إيليا	٥٢٢	٣٤٨	٤١,٨	١٦,١	٦,٠
غالي	٨١٤	٣٩٣	٣١,٨	١٩,٥	٦,٩
ماتارا	٦٤٤	٣٦٣	٢٢,٩	٢١,٥	٦,١
كورونيفالا	١ ٢١٢	٢٩٣	٢٦,٧	١٧,٥	٣,٤
بوتلام	٤٩٣	٣١٥	٣٢,١	١٦,٢	٤,١
أنورادابورا	٥٨٧	٤٥٣	٢٩,٦	٢٢,٣	٦,٨
بولوناروا	٢٦٢	٣٨٣	٣٠,٤	٢١,٢	٧,٠
بادولا	٦٤٢	١ ٠٦٠	٤٦,٣	١٤,٧	٥,٢
مونيراغالا	٢٩٦	٣١٤	٤٢,٠	٢٩,٤	١١,١
راتنابورا	٧٩٦	٢٦٨	٣٥,٦	١٨,٩	٦,٠
كيغالا	٦٨٢	٢٢٣	٣٧,٤	١٨,٨	٥,٤
سري لانكا	١٢ ٧٥٤	٦ ١٧٢	٣٦,٤	١٨,٤	٥,٢

المصدر: وزارة تخطيط السياسات والتنفيذ

٢٠٥- ويتضح من الجدول أن انتشار حالات توقف النمو في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ كان أعلى ما يكون في مراكز كاندي، وبادولا، ومونيراغالا، بينما كانت انتشار حالات الهزال على ما يكون في مركزي مونيراغالا، وماتالا - وجميعها مراكز تقع في المقاطعة الوسطى ومقاطعة أوبا. وتبين الاستنتاجات الأولية المتوصل إليها في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ١٩٩٣ التي أجرتها إدارة التعداد السكاني والإحصاءات بالتعاون مع وزارة الصحة وشؤون المرأة، معدلات انتشار قدرها ٢٣,٧ و ١٦,٦ و ٣٧,٦٧ في المائة على التوالي لحالات توقف النمو والهزال ونقص الوزن (نقص الوزن بالنسبة إلى السن).

الجدول ١٠- الحالة التغذوية للأطفال والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام ١٩٩٣

العمر (بالأشهر)	توقف النمو (%)	الهزال (%)	نقص الوزن (%)
٥ - ٣	٤,٩	٣,١	٥,٨
١١ - ٦	١١,٨	٦,٨	١٧,٩
٢٣ - ١٢	٢٥,٧٩	١٨,٢	٣٦,٣

٢٠٦- وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٣ إلى حدوث انخفاض في انتشار حالات توقف النمو ونقص الوزن ولكنها لم تشر إلى أي تغيير ملحوظ في انتشار حالات الهزال. كما تؤكد هذه النتائج ما توصلت إليه الدراسات الاستقصائية السابقة من نتائج فيما يتعلق بتفاوت انتشار حالات نقص التغذية في المناطق الحضرية والريفية ومناطق المزارع الكبرى.

الجدول ١١- الحالة التغذوية للأطفال بحسب القطاعات

القطاع	توقف النمو (%)	الهزال (%)	نقص الوزن (%)
منطقة العاصمة كولومبو	١٨,٩	١٢,٢	٣٠,٥
مناطق حضرية أخرى	١٦,٣	١٧,١	٢٩,٦
مناطق ريفية	٢٢,٨	١٦,٤	٣٨,٣
المزارع الكبرى	٥٤,٤	٩,٦	٥٣,١

٢٠٧- ومعدل انتشار حالات توقف النمو في قطاع المزارع الكبرى هو ضعف معدل انتشاره في المناطق الريفية وأكثر بثلاث مرات تقريباً من معدل انتشاره في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن انتشار حالات الهزال يشهد أدنى معدلاته لدى أطفال قطاع المزارع الكبرى. وربما يرجع ذلك إلى أن معدل حالات انتشار توقف النمو هو أعلى ما يكون لدى أطفال قطاع المزارع الكبرى الذين يبدو عند الكثير منهم وجود علاقة طبيعية بين الوزن والطول عندما لا يؤخذ السن في الحسبان. كما أن برامج التغذية التكميلية الخاصة التي يُصطلح بها في مناطق المزارع الكبرى قد تكون أحد العوامل المسهمة في ذلك.

٢٠٨- وهناك حاجة إلى تركيز الجهود على تحسين الممارسات المتبعة فيما يتعلق بالتغذية التكميلية. وتوجد في البلد أمثلة كثيرة على عمليات التدخل بالتغذية الموجهة إلى الفئات العمرية الأقل تأثراً. وهذا يتطلب الانتباه والتغيير إذا ما أُريد منع حدوث توقف النمو في سن مبكرة. والتوعية التغذوية لا تعالج على نحو ملائم المشاكل العملية المتعلقة بالتغذية التكميلية ولا تبرز الرسالة الصحيحة المتصلة بالكمية الغذائية المستهلكة غير الكافية. وينبغي إعادة النظر في مناهج التدريس وتحسينها. كما ينبغي متابعة التشجيع على الرضاعة الطبيعية.

٢٠٩- ومع أن الاختلال الرئيسي فيما يتعلق بنقص التغذية في سري لانكا هو سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين، فإن الدراسات قد أظهرت وجود ثلاثة أنواع هامة من الاختلال الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة. وهذه هي فقر الدم التغذوي الناجم عن نقص الحديد، والاختلالات الناجمة عن نقص اليود، ونقص فيتامين "ألف".

٢١٠- وتشير البيانات المتاحة من دراسة استقصائية لمنطقة مختارة (سيلفا وأثوكورالا: Silva and Athukorala, 1991)، إلى الحاجة إلى قياس حالة النقص في فيتامين "ألف" على المستوى الوطني. ويجري معهد البحوث الطبية حالياً دراسة على المستوى الوطني لتحديد مدى انتشار النقص في فيتامين ألف في البلد. ومن المتوقع أن تتاح بيانات هذه الدراسة في عام ١٩٩٦.

٢١١- وثمة مجال هام لم يتلق اهتماماً كافياً هو مشكلة الأمراض المتصلة بالتغذية المفرطة التي تنزع إلى أن تتزايد انتشاراً مع حدوث تغير في أنماط الحياة ينجم في معظم الأحيان عن التحضر السريع. وهي أمراض ناجمة عن مضاعفات السمنة مثل أمراض القلب الناجمة عن "الاسكيميّة" (فقر دم موضعي ناشئ عن عقبات تعترض تدفق الدم في الشرايين)، والداء السكري، وارتفاع ضغط الدم، ومرض المرارة.

برامج التدخل بتوفير التغذية

٢١٢- لتحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الرقيقة الحال، شرعت الحكومات المتتالية في عدد من برامج التدخل المباشر بتوفير التغذية. ويرد أدناه بيان موجز لهذه البرامج.

مخطط طواع الغذاء وبرنامج التخفيف من الفقر

٢١٣- اعتمدت سري لانكا في عام ١٩٤٢ مخططاً لتوزيع الأغذية ببطاقات ولدعم أسعارها جرى عن طريقه توزيع كميات كافية من الأغذية على جميع السكان بأسعار مدعومة. وأدى هذا المخطط لتوزيع الأغذية ببطاقات ودعم أسعارها إلى توفير قدر هام من الأمن الغذائي ولكنه كان عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني. ومن ثم أخذ في عام ١٩٧٢ بمعايير الدخل لتحديد أهلية الاشتراك في مخطط الدعم من أجل توجيه الدعم الغذائي إلى أكثر فئات السكان حاجة. وفي عام ١٩٧٩، أُجري تعديل في مخطط دعم الأغذية عن طريق تحويل مباشر للدخل في شكل طواع للغذاء أتيحت لشراء مجموعة مختارة من السلع الأساسية مثل الأرز والدقيق والسكر واللبن المجفف والكيروسين. وتشكل الأغذية المدعومة جزءاً كبيراً من كميات السعرات المستهلكة لدى فئات الدخل الأدنى. وقد استُبدل بهذا المخطط برنامج جانا سافيا الذي جرى تطبيقه على مراحل لتزويد مجموعات الدخل المنخفض بالدعم المالي والمادي لبلوغ الاكتفاء الذاتي عن طريق الاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل.

٢١٤- ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٥، يجري العمل ببرنامج للازدهار (ساموردهي) الذي يستهدف تحسين مستويات معيشة الفقراء (للحصول على التفاصيل، انظر المقدمة).

برنامج ثريبوشا

٢١٥- أنشئ برنامج ثريبوشا، وهو برنامج للتغذية التكميلية تابع لوزارة الصحة، بدعم من "كير" (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان)/وكالة التنمية التابعة للولايات المتحدة بهدف توفير تغذية تكميلية لأضعف قطاعات السكان من ناحية التغذية ولا سيما الرضع (٦ - ١٢ شهراً)، والأطفال قبل سن الدراسة، والحوامل والمرضعات. وتمثل هذه التغذية التكميلية في تقديم طعام جاهز مقوّى بالفيتامينات والمعادن. ويجري توزيع عبوتين زنتهما ٧٥٠ غراماً من الثريبوشا على مجموعات مستفيدة مختارة تعاني من نقص التغذية. ومن المتوقع أن يستهلك كل مستفيد ٥٠ غراماً يومياً من هذا الغذاء الذي يزوده بـ ١٨٤ سعراً و١٠,٣٦ غرامات من البروتين. ويقدر عدد المستفيدين من هذا البرنامج بـ ٥٨٠ ٠٠٠ شخص. ويوزع غذاء الثريبوشا بصورة رئيسية عن طريق مستوصفات رعاية الأمومة والطفولة التابعة لإدارة الخدمات الصحية، وقطاع المزارع وبعض المنظمات غير الحكومية.

عمليات أخرى للتدخل بتوفير التغذية

٢١٦- إن عمليات التدخل الأخرى المتصلة بتوفير التغذية والمنفذة من خلال شبكة الرعاية الصحية الأولية تشمل: رصد وتعزيز النمو، ومراقبة التغذية، والتوعية التغذوية، والتكاملة بالمغذيات الدقيقة، ومعالجة وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، ومكافحة الأمراض المعدية. وظل يعمل منذ سنوات عديدة بنظام تقديم وجبة غذاء بالمدارس إلى جميع الطلاب، وهو يستهدف تحسين الوضع التغذوي للأطفال المدارس. وعلى الرغم من عمليات التدخل هذه، لم يسجل أي تحسن ملحوظ في الحالة التغذوية للسكان على مر السنين. بيد أن هذه التدابير ساهمت، فيما يبدو، في الحد من أكثر أنماط سوء التغذية حدة.

المشاكل ذات الأولوية

٢١٧- ترد أدناه مشاكل ذات أولوية تتطلب مزيداً من الاهتمام:

(أ) سوء الحالة الصحية والتغذوية الإجمالية للحوامل والتي ينتج عنها ارتفاع معدل حدوث حالات الوزن المنخفض عند الولادة؛

(ب) الرضاعة الطبيعية غير المرصية، ولا سيما انخفاض انتشار الرضاعة الطبيعية وحدها خلال الأشهر الأربعة إلى الأشهر الستة الأولى؛

(ج) عدم توفر الغذاء الكافي، وانخفاض وتيرة تناول الغذاء، وانخفاض كثافة الطاقة التي يوفرها النظام الغذائي والقيام في مرحلة متأخرة أثناء الطفولة بتقديم التغذية التكميلية في شكل أغذية شبه صلبة وصلبة؛

(د) مشكلة الاختلالات الناجمة عن النقص في المغذيات الدقيقة؛

(هـ) عدم تطور الهياكل الأساسية في الزراعة وغيرها من القطاعات ذات الصلة بشكل يكفي لمواجهة الطلب على زيادة إنتاج الغذاء؛

(و) الافتقار إلى التعاون فيما بين القطاعات فيما يتعلق بمعالجة مشكلة نقص التغذية؛

(ز) التحكم في التغذية.

لجان التغذية

٢١٨- إدراكاً للحاجة إلى اتخاذ تدابير متضافرة، قام المجلس الوطني للصحة، برئاسة رئيس الوزراء، بتعيين اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالتغذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتقديم المشورة والتنسيق والمساعدة في تنفيذ برنامج وطني للتغذية. وتتألف عضوية اللجنة التوجيهية الوطنية من كبار الموظفين من وزارات الصحة، والتعليم، وتخطيط السياسات وتنفيذها، والتنمية والبحوث الزراعية، والخدمات الاجتماعية، ومجالس المقاطعات، والصندوق الاستئماني للتخفيف من الفقر.

٢١٩- وفي الوقت نفسه، أنشئت لجان إقليمية للتغذية والصحة برئاسة أمراء الأقاليم وبتمثيل من الإدارات الحكومية والوكالات غير الحكومية المهمة بالتغذية وكذلك بتمثيل من المجتمعات المحلية، بغية تنسيق الأنشطة المتصلة بالتغذية التي ينفذها حالياً عدد من الوكالات الحكومية وغير الحكومية على مستوى الأقاليم.

٢٢٠- وهذه اللجان، التي أنشئت في جميع مجالات أمراء الأقاليم، من المتوقع أن تؤدي دوراً رئيسياً في تخطيط وتنفيذ برامج التغذية المتعلقة بمجالات كل منها، وذلك باستخدام الموارد المتوفرة محلياً إلى أقصى حد ممكن. وتضم عضوية هذه اللجان مسؤولين إقليميين من إدارات الصحة، والتعليم، والزراعة، وموظفين من منظمات تطوعية ورؤساء القرى.

٢٢١- وبذلك، أنشئت هياكل أساسية سليمة من أجل تنفيذ برامج التغذية والصحة على مستوى أبعد المناطق عن المركز.

تدابير السياسات العامة

٢٢٢- يجري الأخذ بالتدابير التالية المتعلقة بالسياسة العامة:

١٠ سيجري توجيه برامج مثل "ساموردهي" و"جاناسافيا" و"سوفاسافيا" ومخطط طواع الغذاء، ومخطط المساعدة العامة وغيرها من مخططات الرعاية، نحو المحتاجين (الفقراء جداً والمعوقون، إلخ). وسيجري بصورة منتظمة تقييم وتعديل استخدامها وآثارها المفيدة؛

- ٢٠٠ سيجري حفز المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية على إنشاء مراكز مجتمعية تقدم وجبات صحية منخفضة التكاليف وذلك باستخدام الأغذية المتاحة محلياً، وعلى توزيع المكملات الغذائية؛
- ٢٠١ سيجري النهوض بالتوعية الصحية والتغذية من أجل إيجاد عادات أكل صحية، وأغذية صحية منخفضة التكلفة، والتغلب على الأساطير والتقاليع الخاصة بالأغذية، والمحافظة على النظافة الشخصية الجيدة، واستخدام المراحيض، واستهلاك الأملاح الميؤدة، إلخ؛
- ٢٠٢ سيجري النهوض بتطوير الحدائق المدرسية والحدائق المنزلية من أجل زراعة واستهلاك الخضروات الورقية الخضراء والأغذية الغنية بفيتامين "جيم" (مثل الجواقة، والحمضيات) والأغذية الغنية بفيتامين "ألف" (الفواكه الصفراء/الحمراء مثل ثمر البابو، و"اليام" والنباتات البقلية، إلخ)؛
- ٢٠٣ سيجري تشجيع استهلاك قدر قليل من السمك أو اللحوم بالإضافة إلى البروتين النباتي. وينبغي تطبيق الحد من استخدام جوز الهند كمصدر للدهون على جميع الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالأمراض المعصدة. وعدم تقييد المعدل الحالي المتوسط للمستهلك من جوز الهند الذي يشكل مصدراً مفيداً للسعرات الحرارية لدى فئات الدخل المنخفض؛
- ٢٠٤ سيجري تقديم علاج طرد الديدان لكل من أطفال سن ما قبل المدرسة وطلاب المدارس والحوامل الذين يعيشون في أوضاع غير صحية؛
- ٢٠٥ رفع معدل المستهلك من البيود عن طريق إتاحة الأملاح الميؤدة، على الأقل في الأماكن التي يكون فيها نقص البيود متوطناً؛
- ٢٠٦ سيجري ضمان توفير المراقبة المنتظمة للمظاهر العينية المترتبة على نقص فيتامين "ألف" لدى المجموعات الضعيفة (الأطفال والحوامل والمرضعات) ولا سيما في قطاع المزارع الكبرى والأحياء الفقيرة الحضرية؛
- ٢٠٧ سيجري معالجة الحالة التغذوية للحوامل والوالدات بغية خفض حالات نقص الوزن عند الولادة ومعدلات وفيات المواليد. وسيجري مراقبة تغذية الأمهات الحوامل وزيادة الوزن أثناء الحمل، وتوفير مكملات الحديد لمدة لا تقل عن ١٧ أسبوعاً أثناء الحمل وستة أسابيع أثناء الفترة اللاحقة للولادة لجميع الحوامل والوالدات وبعد الولادة؛
- ٢٠٨ تشجيع اتباع ممارسات سليمة للفطام عن طريق توعية الأمهات. وسيجري كذلك القيام عن طريق وسائط الإعلام بنشر وصفات إعداد أغذية الفطام باستخدام الأغذية المتاحة للعامّة.

- ١١٠ سيجري زيادة عمليات رصد النمو لدى أطفال ما قبل سن الدراسة واتخاذ تدابير تصحيحية في أبكر وقت. وستجري الأمانة الإقليمية، مستخدمة في ذلك مرافقها المشتركة بين القطاعات، عمليات رصد الحالة التغذوية بشكل منتظم. وستكون الإنجازات المتحققة في هذا المجال عنصراً هاماً في تقييم أداء الاستراتيجية الإنمائية على صعيد الأقاليم.
- ١٢٠ سيجري تعزيز ورصد مدونة قواعد تسويق بدائل لبن الأم في سري لانكا. وسيجري تشجيع الرضاعة الطبيعية.
- ١٣٠ سيجري تقديم وجبة منتصف النهار في وقت أبكر (في شكل وجبة إفطار مغذية) وتوجيهها نحو المدارس المحتاجة التي تُحدّد في دراسات استقصائية سابقة. وسيجري تشجيع المعلمين في المدارس الريفية على وضع ترتيبات لإعداد هذه الوجبة في المدارس بمشاركة الوالدين.
- ١٤٠ سيجري مراقبة الإعلانات المتعلقة بالأغذية بغية ضمان تصحيح الممارسات غير الأخلاقية. ولهذا الغرض، سيجري إعداد مدونة لقواعد السلوك.
- ١٥٠ سيجري رصد الاحتياجات التغذوية للمسنين في المجتمعات الفقيرة. وفضلاً عن ذلك سيجري تدريب العاملين في مجالي الصحة والتغذية في المؤسسات التي ترعى المسنين والمعوقين عقلياً وبدنياً واليتامى والمصابين بأمراض مزمنة وفي الصناعات التي تستخدم أعداداً كبيرة من العمال، تدريباً يرمي إلى تعزيز ومراقبة حالة التغذية.
- ١٦٠ سيجري تشجيع البحوث فيما يتعلق بالمشاكل المعنية المتصلة بالتغذية.

الأهداف

- ٢٢٣- قامت اللجنة التوجيهية الوطنية بتحديد أهداف وصياغة استراتيجيات لتنفيذ برنامج تغذية وطني. وأهم أهداف البرنامج هي ما يلي:
- (أ) خفض حالات سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين لدى الرضع وأطفال سن ما قبل الدراسة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٥؛
- (ب) ضمان أن يتلقى جميع الرضع الرضاعة الطبيعية على وجه الحصر لمدة أربعة أشهر على أن تستمر هذه الرضاعة فيما بعد حتى السنتين وأن يتم تكميلها على النحو المناسب؛
- (ج) القيام على نحو نشط بتعزيز الوقاية من حدوث حالات النقص في المغذيات الدقيقة ومراقبتها، وهي تتمثل في: فقر الدم الناجم عن نقص الحديد مع التشديد بشكل محدد على ذلك أثناء فترة الحمل؛ ونقص فيتامين "أ"؛ ونقص اليود؛

(د) رصد حالات الإفراط في التغذية والسمنة وما يترتب عليها من مضاعفات.

الاستراتيجيات والأنشطة

٢٢٤- ولتحقيق هذه الأهداف، أوصت اللجنة التوجيهية الوطنية باعتماد خمس استراتيجيات لصياغة البرنامج الوطني الذي ينبغي التخطيط له وتنفيذه عن طريق اللجان الإقليمية للتغذية والصحة. وهي:

١' الدعوة والتعبئة الاجتماعية في مجال التغذية بغية تعبئة الالتزام السياسي وتحقيق اشتراك جميع مجموعات السكان؛

٢' تعزيز الروابط فيما بين الخدمات المصلة بالتغذية التي تقوم بتنفيذها جميع القطاعات العاملة على مستوى الأقاليم عن طريق لجان التغذية والصحة، لكي يكون التركيز على الأسرة وبيئتها المجتمعية المباشرة؛

٣' تحسين توفير الخدمات التغذوية وإمكانيات الحصول عليها ولا سيما لأسر الرضع وأطفال ما قبل سن الدراسة والمراهقين والحوامل والمسنين مع التشديد بوجه خاص على أولئك الموجودين في المناطق المحرومة والمتخلفة؛

٤' تحسين المعرفة الخاصة بالتغذية لدى المجموعات الأخرى بغية منع حدوث حالات السمنة ومضاعفاتها؛

٥' تحسين التوعية التغذوية على مستوى المجتمع والمنزل.

الأمن الغذائي للأسر المعيشية

٢٢٥- في عام ١٩٩٥، أخذت الحكومة ببرنامج جديد للتخفيف من الفقر وتوليد الدخل يُعرف باسم برنامج "ساموردهي". وحل هذا البرنامج محل المخططات القائمة للتخفيف من الفقر في البلد مثل برنامج جانا سافيا ومخطط طواع الغذاء ومخطط وجبات منتصف النهار. وحتى الآن، استفاد من برنامج ساموردهي ٥٣٣ ٩٥٥ أسرة من أصل الرقم المستهدف وقدره ١,٢ مليون أسرة.

٢٢٦- وتشير البيانات إلى حدوث تحسن في حالة الفقر في الفترة من ١٩٨٦/١٩٨٥ إلى ١٩٩١/١٩٩٠ (البنك الدولي، تقرير تقييم الفقر لعام ١٩٩٤: World Bank, Poverty Assessment Report 1994). ومما يؤكد هذا كذلك الاتجاه المتزايد في القدر المستهلك من الأسعار الحرارية والبروتينات والدهون للفرد الواحد على النحو المبين في الجدول ١١. بيد أن التقارير تشير إلى وجود هذا الاتجاه المتزايد في المناطق الحضرية وإلى أن الفجوة بين الأغنياء والمفقرات قد اتسعت. والفقر في سري لانكا هو بصورة غالبية ظاهرة ريفية. ويؤثر الفقر في المناطق الحضرية تأثيراً سلباً على الأحياء الفقيرة.

٢٢٧- ومن حيث الاتجاهات، فإن إنتاج الحبوب والبقول قد انخفض في السنوات القليلة الماضية. وحدث ركود في غلة الارز إلى جانب حدوث انخفاض في استخدام الأسمدة. وعلى العكس من ذلك، فإن استهلاك القمح يظهر حدوث اتجاه تزايدى وهو يتلقى إعانات غير موجهة نحو فئة ما ومتساوية فيما بين الأغنياء والفقراء. وقد انخفض إنتاج الخضراوات إلى مستويات تبعث على القلق، أي من ١٠٤٨ طناً مترياً في عام ١٩٨٨ إلى ٥٨٨ طناً مترياً في عام ١٩٩٤، مما أدى إلى زيادة أسعارها وعدم تمكّن مجموعات الدخل المنخفض من الحصول عليها. ولا تسنح لنسبة كبيرة نوعاً ما من السكان إمكانية الحصول على كميات وافية من الأغذية، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى أوجه التفاوت في الدخل.

الجدول ١٢- القدر المستهلك من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون للفرد الواحد

السنة	السعرات الحرارية/يومية			البروتين (بالغرامات/يومية)			الدهون (بالغرامات/يومية)		
	المجموع	النباتية	الحيوانية	المجموع	النباتية	الحيوانية	المجموع	النباتية	الحيوانية
١٩٩١	٢ ٣٣٨	٢ ٢٠٣	١٣٨	٥٨	٤٤	١٤	٤٩	٤٣	٦
١٩٩٢	٢ ٢٨٢	٢ ١٤٦	١٣٧	٥٦	٤١	١٥	٥١	٤٤	٧
١٩٩٣	٢ ٣٠٥	٢ ١٥٨	١٤٧	٥٨	٤١	١٧	٥٢	٤٥	٧
١٩٩٤	٢ ٤٩١	٢ ٣٤٦	١٤٥	٦١	٤٦	١٦	٥٧	٥٠	٧

المصدر: الموازنة الغذائية للفترة ١٩٩٤-١٩٩١، إدارة التعداد السكاني للإحصاءات، وزارة تخطيط السياسات والتنفيذ.

٢٢٨- وقد ارتفعت، فيما يبدو، أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاعاً أسرع من القدرة الشرائية للأُسُر. وكثير من الأسر المعيشية الريفية في وضع هش من حيث أنها غير قادرة على مواجهة التقلبات الموسمية في المتاح من الغذاء وفي أسعار الأغذية. وتتأثر من ذلك بوجه خاص الأسر المعيشية التي تكون لديها نسبة إنفاق عالية في هذا الصدد.

٢٢٩- وفيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، فإن صيد الأسماك وإن كان قد ارتفع في مجموعه لكنه لا يفي إلا بنسبة ٦٤ في المائة من الطلب. يقابل ذلك حدوث زيادة في الواردات من الأسماك في شكل أسماك مجففة ومعلبة. وتُظهر أعداد رؤوس الثروة الحيوانية حدوث اتجاه نزولي في الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠، باستثناء الدواجن.

٢٣٠- وقد تباينت على مر السنين تقديرات الخسائر في الأغذية اللاحقة للحصاد. فقد قدرت هذه الخسائر في حالة الأغذية الطازجة القابلة للتلف بنحو نسبة ٣٠ في المائة؛ أما في حالة الحبوب فلم تتجاوز، فيما يبدو، ٣ في المائة. ويوجد تفاوت موسمي أكبر فيما يتعلق بالمتاح من الأغذية واستهلاكها في المناطق الجافة من سري لانكا.

٢٣١- وإن تكاليف المدخلات الزراعية والأيدي العاملة مرتفعة (أي أن تكاليف الانتاج ترتفع بشكل منتظم). وهناك شح متزايد في الأراضي التي يمكن زراعتها بالمحاصيل. وباستثناء حالة الحمص الأخضر، فإن زراعة جميع المحاصيل بما في ذلك الأرز، في انخفاض. وهناك تفاوت في توزيع المنتجات الزراعية والسلمكية. وخلال السنوات القليلة الماضية، حدث اختلال جزئي في توفير خدمات الإرشاد الزراعي.

٢٣٢- وإن ما حدث في العقد الماضي من تغيرات في العادات الغذائية، ولا سيما لدى السكان الحضريين، وتوفر طحين القمح بأسعار مدعومة، هما مثالان على عدم وجود الحوافز للانتاج المحلي من الأغذية (الأرز وغيره من الحبوب). وقد فشلت لأسباب عديدة المحاولات الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الغذائية من خلال تشجيع حدائق الأسر. وعلى الرغم من التوصيات الموضوعية لاستخدام السماد العضوي والزراعة في القدور الفخارية، فإن المشكلة التي تثيرها عدم كفاية الأرض والمياه وارتفاع تكلفة التسوير وعدم كفاية خدمات الإرشاد الزراعي قد عاقت هذا النشاط.

٢٣٣- ووفقاً لآخر دراسة استقصائية متعلقة بالأسر المعيشية، فإن نسبة ٥٠ في المائة من الأسر لا تكسب دخلاً كافياً لتلبية متطلباتها الغذائية بالكامل؛ إذ ينفق بعض الأسر ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الدخل على الغذاء. وأحد الأسباب الهامة لهذه الحالة هو الاتجاه الآخذ في الظهور والمتمثل في صرف النقود على شراء المواد الغذائية المصنعة الجاهزة المرتفعة التكلفة المعلن عنها في وسائل الإعلام بدلاً من شراء الأغذية المتاحة محلياً والمنخفضة التكلفة. ومع ذلك، فإن انخفاض الدخل ليس هو المشكلة الوحيدة؛ فحتى في الأسر المعيشية التي يعاني أطفالها من نقص في التغذية يكون استهلاك أولئك الأطفال للأغذية المزودة بالطاقة من أي دخل إضافي يتم كسبه، استهلاكاً منخفضاً. فضلاً عن ذلك، وحتى في الحالات التي يكون فيها المتاح من الغذاء كافياً، يمكن أن يحدث نقص في التغذية بسبب توزيع الأغذية بشكل تفضيلي على أفراد الأسر غير المتأثرة.

٢٣٤- وتوفر الأملاح الميؤدة واستخدامها غير كافيين. وهناك قيود إدارية وعملية ينبغي التغلب عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأملاح الميؤدة. ومن الضرورة زيادة التوعية بأهمية الأملاح الميؤدة بغية التغلب على مقاومة تغيير العادات الغذائية.

٢٣٥- وتؤدي التكاليف المرتفعة للخضراوات والآثار السلبية المترتبة على الإعلانات التجارية للأغذية في وسائل الإعلام إلى عرقلة التنوع الغذائي عن طريق استهلاك المواد الغذائية المتوفرة محلياً لتحسين محتوى الأغذية من الحديد وفيتامين "ألف". وتجرى حالياً تجارب لتقوية طحين القمح بالحديد بغية تحسين القدر المستهلك من الحديد، ومن المتوقع الانتهاء منها عما قريب.

المنظمات النسائية

٢٣٦- خلال العقد الماضي، بذلت جهود واعية لإشراك المرأة في التيار الرئيسي لعملية التنمية. واتباعاً لهذه السياسة، أنشئ مكتب للمرأة. وكخطوة أخرى في هذا المجال، أنشئت وزارة شؤون المرأة. وفي مجالات الزراعة والصحة والتغذية بوجه خاص، جرى بنشاط تشجيع إنشاء منظمات نسائية بهدف جعلها قنوات للاتصال وأداة للعمل. وينبغي استخدام هذه المنظمات بصورة منتظمة في النهوض برعاية المرأة والطفل.

٢٣٧- وقد اعتمد مجلس الوزراء في عام ١٩٩٣ ميثاق المرأة، وهو بيان بالسياسة العامة يركز على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأُنشئت اللجنة الوطنية للمرأة في آب/أغسطس ١٩٩٣ لتنفيذ أحكام ميثاق المرأة، وعُهد إليها بولاية تتمثل في تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز القائم على الجنس واتخاذ الإجراءات بشأنها، ورصد السياسات والبرامج فيما يتعلق بتأثيرها على حقوق المرأة ومسؤولياتها.

الالتزام السياسي

٢٣٨- إن الالتزام السياسي بالتخفيف من الفقر والحد من النقص التغذوي هو التزام رفيع المستوى يتطلب وقتاً كما يتطلب اتباع سياسات حكيمة/واعية من أجل تجسيده في أعمال فعلية. والقيود التي يفرضها الاقتصاد الكلي المتصلة بموقع سري لانكا واعتمادها على الأسواق الدولية لها أثر ثقيل الوطأة على الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية.

٢٣٩- وقد التزمت حكومة سري لانكا، بوصفها إحدى الدول الموقعة على إعلان كولومبو لعام ١٩٩٢ (رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، بأولويات التغذية المحددة في هذا الإعلان، ووافقت بالفعل على خطة العمل المتعلقة بالأطفال (١٩٩١) التي أقرت أهداف مؤتمر القمة العالمية المعني بالأطفال. وكانت سري لانكا أيضاً إحدى الدول التي وقعت في وقت مبكر على اتفاقية حقوق الطفل التي تحمي أربعة مجالات رئيسية متعلقة بحقوق الطفل هي: البقاء والتنمية والحماية والمشاركة.

الجدول ١٣ - إنتاج الأغذية واستهلاكها

متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد بالكيلوغرامات سنوياً	الأغذية المتاحة للاستهلاك	الواردات بآلاف الاطنان المترية	الانتاج بآلاف الاطنان المترية	الأرز
١٠٠	١ ٧٢٧	١٩٥	٢ ٣٨٩	١٩٩١
٩٨	١ ٧٠٦	٣٤٩	٢ ٣٤٠	١٩٩٢
٩٧	١ ٦٩٧	٣٠٤	٢ ٥١٠	١٩٩٣
٩٧	١ ٦٩١	٣٤	٢ ٦٨٣	١٩٩٤
				طحين القمح
٣٥	٥٩٧	٤٩٥	-	١٩٩١
٣٢	٥٦١	٥٢٣	-	١٩٩٢
٣٢	٥٥٤	٥٧٠	-	١٩٩٣
٣٩	٦٧١	٦٥٥	-	١٩٩٤

الجدول ١٣ - انتاج الأغذية واستهلاكها (تابع)

متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد بالكيلوغرامات سنويا	الأغذية المتاحة للاستهلاك	الواردات بآلاف الاطنان المترية	الانتاج بآلاف الاطنان المترية	حبوب أخرى
١,٥	٢٦	-	٤١	١٩٩١
١,٧	٣٠	-	٣٤	١٩٩٢
٢,٠	٣٥	-	٤٠	١٩٩٣
٣,٠	٤٩	٨٥	٣٩	١٩٩٤
الحمص الأخضر				
١,٥	٢٦	-	٢٧	١٩٩١
١,٣	٢٢	-	٢٣	١٩٩٢
١,٢	٢٠	-	٢١	١٩٩٣
١,٠	١٨	-	١٩	١٩٩٤
فول الصويا				
	٢			
٠,١	١,٥	٣	٢	١٩٩١
٠,١	٤	٠,٣	١,٣	١٩٩٢
٠,٢	١٥	٣	٠,٩	١٩٩٣
٠,٩		١٥	١	١٩٩٤
اللوبياء والعدس				
	٧٦			
٤,٤	٦٧	٥٥	٢٣	١٩٩١
٤	٦٧	٥٥	١٧	١٩٩٢
٤	٩٣	٤٦	١٩	١٩٩٣
٥		٧٩	١٩	١٩٩٤
الخضراوات				
	٥٦٧			
٣٣	٥٧٢	-	٥٦٧	١٩٩١
٣٣	٥٧٩	-	٥٧٢	١٩٩٢
٣٣	٥٨٧	-	٥٧٩	١٩٩٣
٣٤		-	٥٨٧	١٩٩٤

الجدول ١٣ - إنتاج الأغذية واستهلاكها (تابع)

متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد بالكيلوغرامات سنويا	الأغذية المتاحة للاستهلاك	الواردات بآلاف الاطنان المترية	الإنتاج بآلاف الاطنان المترية	السنة
١٠	١٧٩	٥٣	٢١١	١٩٩١
١١	١٩٣	٥٦	٢٢١	١٩٩٢
١٣	٢٢١	٧٨	٢٣٦	١٩٩٣
١١	٢٠٠	٦١	٢٤٠	١٩٩٤
اللحم البقري				
١,٣	٢٣	٠,٠٧	٢٣	١٩٩١
١,٥	٢٦	٠,١	٢٦	١٩٩٢
١,٤	٢٤	٠,٠٤	٢٤	١٩٩٣
١,٠	١٧	٠,٠٦	٢٦	١٩٩٤
الدواجن				
٠,٩	١٥	٠,٥	١٥	١٩٩١
١,١	١٩	٠,٤	١٩	١٩٩٢
١,٥	٢٥	٠,٣	٢٥	١٩٩٣
١,٠	١٧	٠,١	٢٦	١٩٩٤
البيض				
٢,٦	٤٥	-	٤٦	١٩٩١
٢,٦	٤٥	-	٤٦	١٩٩٢
٢,٧	٤٨	-	٤٩	١٩٩٣
٢,٧	٤٨	-	٤٩	١٩٩٤
حليب البقر				
٨	١٣٩	-	١٨٩	١٩٩١
٨	١٣٧	-	١٩٦	١٩٩٢
٨,٥	١٤٧	-	٢٠٦	١٩٩٣
٩	١٥٥	-	٢١٢	١٩٩٤

Food Balance Sheet 1991-94, Departement of Census and Statistics, Ministry of Policy Planning and Implementation. المصدر:

الحق في سكن ملائم

٢٤٠- ترد أدناه معلومات عن حالة الإسكان في سري لانكا مأخوذة من تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٨١:

الجدول ١٤ - عدد المساكن بحسب القطاع، لعام ١٩٨١

النسبة المئوية	عدد الوحدات السكنية المشغولة	القطاع
١٨,٢	٥١١,٨	المناطق الحضرية
٧٤,٧	٢٠٨٤,٨	المناطق الريفية
٧,٧	٢١٧,٢	مناطق المزارع الكبرى
١٠٠	٢ ٨١٣,٨	المجموع

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى التعداد الوطني للمساكن لعام ١٩٨١).

الجدول ١٥ - عدد المساكن بحسب نوع السكن، لعام ١٩٨١

النسبة المئوية	عدد الوحدات السكنية المشغولة	نوع السكن
٤١,٩	١ ١٨٧,٥	دائم
٥١,٦	١ ٤٥٣,٣	شبه دائم
٦,٥	١٨٢,٠	مرتجل
١٠٠	٢ ٨١٣,٨	المجموع

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى التعداد الوطني للمساكن لعام ١٩٨١).

الجدول ١٦ - الوحدات السكنية المشغولة بحسب نوع الحيازة، لعام ١٩٨١

النسبة المئوية	الوحدات السكنية المشغولة (بالآلاف)	شكل الحيازة
٦٩,٥	١ ٩٥٦,٣	ملكية
١٠,٢	٢٨٧,٩	ايجار
١١,٥	٣٢٤,٤	ايجار بلا مقابل
٨,٧	٢٤٥,٢	غير ذلك
١٠٠,٠	٢ ٨١٣,٨	المجموع

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للمساكن لعام ١٩٨١).

٢٤١- ويبين الجدول ٤ عدد الأسر التي تعيش في وحدات سكنية مشغولة.

الجدول ١٧ - وحدات سكنية ودور سكنية غير الوحدات السكنية، لعام ١٩٨١

النسبة المئوية	عدد الوحدات	عدد الأسر المعيشية في الوحدات السكنية المشغولة
٩٥,٣	٢ ٧٥٦,٠	١
٤,٢	١٢١,٧	٢
٠,٥٣	١٣,٤	٣
٠,٠٧	٢,١	٤ أو أكثر
١٠٠,٠	٢ ٨٩٣,٢	المجموع

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للمساكن لعام ١٩٨١).

الجدول ١٨ - المياه

الأشخاص (بالنسبة المئوية)	الوحدات السكنية المشغولة (بالنسبة المئوية)	مصدر المياه
١٨,٦	١٧,٦	مياه مضخوخة في مواسير
٥٢,٧	٥٢,٢	آبار محمية
٢٠,١	٢٠,٦	آبار غير محمية
٦,٤	٧,٠	صهاريج نهريّة
٢,١	٢,٥	مصادر أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
١٤ ٦٢٩,٧	٢ ٨١٣,٨	مجموع عدد الوحدات عدد الأشخاص (بالآلاف)

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى التعداد الوطني للمساكن لعام ١٩٨١).

الجدول ١٩ - المراحيض بحسب الوحدات السكنية المشغولة والأشخاص، لعام ١٩٨١

الأشخاص (بالنسبة المئوية)	الوحدات السكنية المشغولة (بالنسبة المئوية)	نوع المراحيض
٥,٦	٤,٨	مراحيض مزودة بوعاء رحض باستخدام الماء
٢٣,٥	٢٢,١	مراحيض مانعة للتسرب
٣٨,٤	٣٧,٧	حُفَر
٢,١	١,٩	دلو
٢٧,٦	٣٠,٣	غير موجودة
٢,٨	٣,٢	غير مذكورة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
١٤ ٦٢٩,٧	٢ ٨١٣,٨	مجموع عدد الوحدات
		الأشخاص (بالآلف)

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى التعداد الوطني للمساكن لعام ١٩٨١).

الجدول ٢٠ - مرافق الكهرباء لأغراض الإنارة والطهي، بحسب المساكن المشغولة، لعام ١٩٨١

مجموع المساكن المشغولة بالنسبة المئوية	عدد المساكن المشغولة	غرض الإمدادات
١٤,٩	٤١٩,٦	الإنارة
٠,٨	٢٣,١	الطهي

المصدر: إدارة التعداد والإحصاءات (بالاستناد إلى التعداد الوطني للمساكن، لعام ١٩٨١).

مستوطنات الإسكان غير القانونية

تقع معظم المستوطنات غير القانونية على أراضٍ حكومية في مدينة كولومبو.

الجدول ٢١ - عدد أكواخ الصفيح في مدينة كولومبو، حسب أقسام بلدية كولومبو، ١٩٩٢

عدد الأكواخ	أقسام بلدية كولومبو
٥ ٥٠٨	شمال كولومبو
٦ ١٩٠	وسط كولومبو
٣ ٧٨٥	بوريل
٤ ٨٣٥	شرق كولومبو
١ ١١٧	غرب كولومبو
٢٨ ٦٨٥	المجموع

المصدر: مكتب مدينة كولومبو، الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان.

قائمة انتظار للحصول على مساكن

٢٤٢- في عام ١٩٩٥، دعت الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان إلى تقديم طلبات على مستوى الجزيرة بأسرها للحصول على مساعدة إسكان. وتقدمت ٥٨٩ ٠٧٦ أسرة بطلبات للحصول على مساعدة مالية لتشييد منازل جديدة أو رفع مستوى المنازل القائمة فعلاً.

٢٤٣- وتقوم الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان بتنفيذ برامج الإسكان التالية بغية مساعدة الأسر المحتاجة. ويجري بموجب برامج مختلفة توفير مساكن مؤقتة عندما يكون ذلك مطلوباً.

(أ) برنامج توفير مائة مسكن لكل دائرة انتخابية: هو برنامج يوفر مرافق سكنية مع الأرض والهياكل الأساسية على أساس مستوطنة سكنية للأسر ذات الدخل المنخفض ولأسر الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط وذلك في سياق التنمية الإسكانية المتكاملة:

(ب) برنامج الإسكان الحضري:

١٠٠ التشييد المباشر للمساكن/الشقق لغرض البيع: يجري في إطاره تشييد الشقق/المنازل لغرض البيع بأسعار معقولة لأسر الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ولأسر ذات الدخل المتوسط في المناطق الحضرية وشبه الحضرية:

- ٢٤ التشييد المباشر للمساكن/الشقق لأغراض إعادة الإسكان: وهو يوفر مرافق لإعادة إسكان الأسر التي يلزم ترحيلها من أماكن معيشتها لأسباب شتى؛
- ٣٤ برنامج المشاريع المشتركة الإسكاني: يجري في إطاره تشجيع المستثمرين الخاصين على الاستثمار في تشييد المساكن لصالح ذوي الدخل المتوسط وذوي الشريحة العليا من الدخل المتوسط المرتفع؛
- ٤٤ برنامج إعادة الإسكان في المناطق الساحلية للأسر ذات الدخل المنخفض: ويجري في إطاره تشييد مساكن/شقق لإعادة إسكان الأسر التي تعيش في المناطق الساحلية لتوفير بيئة معيشية أفضل لها وتحسين البيئة الساحلية؛
- ٥٤ برنامج القروض: وهو يقدم قروضا سكنية بأسعار فائدة منخفضة يمكن تحملها من أجل أسر الدخل المنخفض بغية تشييد المساكن؛
- ٦٤ برنامج تقديم المساعدة في شكل منح: ويرمي إلى تقديم المساعدة في شكل منح إلى أفقر الأسر الحضرية الفقيرة بهدف تشييد مساكن؛
- ٧٤ المرافق العامة: ويرمي إلى توفير أو رفع مستوى المرافق العامة مثل المياه والتصحاح في المستوطنات الحضرية وشبه الحضرية التي تقطنها الأسر ذات الدخل المنخفض؛
- ٨٤ برنامج الخدمات الأساسية الحضرية المنفذ بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): ويرمي إلى تحسين التغذية والمياه والتصحاح والتوعية الصحية وأنشطة توليد الدخل للأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض عن طريق السلطات المحلية الحضرية. وقد بدأت في عام ١٩٩٠ المرحلة الثالثة من هذا البرنامج بتخصيص مليونين ونصف مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تشمل ١٢ منطقة من مناطق المجالس البلدية ومناطق المجالس الحضرية. وقد نُفذت هذه المرحلة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ كما هو مخطط لها. وكان من المخطط أن تنفذ المرحلة الرابعة (البرنامج القطري) في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠. ونظرا للنجاح الذي حققته المرحلة الثالثة للبرنامج، أوصى فريق التقييم التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية اليونيسيف بمواصلة البرنامج اثناء الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. وبناء على هذه التوصية، قررت اليونيسيف مواصلة البرنامج وخصصت ٠,٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة له. وقد مَوَّل هذا البرنامج من الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وخصصت اليونيسيف لعام ١٩٩٥ تسعة ملايين روبية في شكل مساعدة أجنبية واجبة السداد وتقديم حكومة سري لانكا للبرنامج أربعة ملايين روبية كمبلغ مناظر محلي؛
- ٩٤ برنامج ضفة القناة: يرمي إلى تقديم المساعدة في شكل قروض/منح لغرض تشييد مساكن إلى الأسر المرحلة من المنطقة المسمولة بمشروع تحسين ضفة القناة.

(ج) برنامج الإسكان الريفي:

١٠ برنامج القروض: الذي يرمي إلى تقديم قروض سكنية بأسعار فائدة منخفضة يمكن تحملها إلى الأسر الريفية ذات الدخل المنخفض لغرض تشييد المساكن؛

٢٠ برنامج تقديم المساعدة في شكل منح: ويرمي إلى تقديم المساعدة في شكل منح إلى أفقر الأسر الريفية الفقيرة بهدف تشييد مساكن.

(د) برنامج الإسكان في مناطق المزارع الكبرى:

١٠ برنامج القرض: ويقدم تسهيلات قروض سكنية بأسعار فائدة منخفضة يمكن تحملها إلى عمال المزارع الكبرى لغرض تشييد مساكن؛

٢٠ برنامج المرافق العامة: ويوفر مرافق عامة لمستوطنات عمال المزارع الكبرى لتحسين بيئتهم المعيشية.

٢٤٤- ولمعرفة عدد الأشخاص الذين يشغلون الأنواع المختلفة من الوحدات السكنية، انظر الجدول ١٥.

القوانين السارية التي تؤثر على أعمال الحق في السكن

٢٤٥- تؤثر القوانين التالية على أعمال هذا الحق:

قانون تخطيط المدن والأرياف، المجلد ١٩، رقم ١٣ لعام ١٩٤٦؛

قانون الإسكان الوطني، المجلد ١٢، رقم ٣٧ لعام ١٩٥٤؛

قانون نينداماغا للأراضي، المجلد ١١، رقم ٣٠ لعام ١٩٦٨؛

الأحياء الحكومية (قانون استعادة الممتلكات)، المجلد ٢٠، رقم ٧ لعام ١٩٦٩؛

قانون الإيجار، المجلد ١٩، رقم ٧ لعام ١٩٧٢؛

قانون الإصلاح الزراعي، المجلد ١١، رقم ١ لعام ١٩٧٢؛

قانون هيئة التنمية الحضرية، المجلد ١٩، رقم ٤١ لعام ١٩٧٨؛

قانون الهيئة الوطنية الإنمائية لتنمية الإسكان، رقم ١٧ لعام ١٩٧٩؛

قانون أراضي الدولة (استعادة الملكية)، رقم ٧ لعام ١٩٧٩؛

قانون منح الأراضي (أحكام خاصة)، المجلد ١١، رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩؛

قانون الخدمات الزراعية، المجلد ١١، رقم ٥٨ لعام ١٩٧٩؛

قانون هيئة التنمية الحضرية (أحكام خاصة)، المجلد ١٩، رقم ٤٤ لعام ١٩٨٤؛

قانون الهيئة البيئية المركزية.

التدابير المتخذة لإعمال الحق في السكن

٢٤٦- أعلنت الحكومة في برنامجها الانتخابي، عن أهداف السياسة العامة التالية فيما يتعلق بالإسكان:

سيجري وضع برنامج وطني خاص لضمان حق كل أسرة في امتلاك منزل وفقاً لاحتياجاتها؛

إيلاء الأولوية القصوى للحاجة إلى توفير مرافق سكنية أفضل لسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية والساحلية وفي المناطق الريفية؛

من أجل حل مشكلة إسكان الطبقات ذات الدخل المتوسط وطبقات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط سيجري البدء في مخططات إسكان خاصة لها؛

القضاء على الإسراف في النفقات العامة واستخدام الأموال التي يتم توفيرها على هذا النحو لتشيد مساكن للسكان؛

سيجري إنشاء صندوق إسكان وطني لتمكين ذوي الدخل الثابتة من الحصول على قروض إسكان مسهلة وبأسعار فائدة منخفضة. ويسهم جميع الموظفين في هذا الصندوق ابتداءً من أول مرتب لهم؛

اتخاذ خطوات لتوفير الأراضي والأسمنت وطوب البناء وغيره من مواد البناء بتكلفة منخفضة؛

سيجري وضع برنامج خاص لمساعدة المتزوجين حديثاً على شراء الأرض والحصول على قروض إسكان بتكلفة منخفضة.

التدابير المتخذة لتشجيع "استراتيجيات التمكين"

٢٤٧- تنفذ معظم برامج الإسكان التابعة للهيئة الوطنية لتنمية الإسكان عن طريق آليات إدارية مضمنة عليها الطابع اللامركزي ومخوطة السلطة.

٢٤٨- وجمعية تنمية الإسكان هي المنظمة الرئيسية على مستوى المجتمعات المحلية التي تشترك في برنامج الإسكان الريفي على مستوى القاعدة الشعبية. وتمثل المهام الرئيسية المسندة إلى جمعية تنمية الإسكان في حشد وتعزيز إشراف المجتمعات المحلية على استخدام القروض التي تمنحها الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان من أجل تشييد مساكن، وعلى عمليات استعادة القروض، إلخ.

٢٤٩- وفيما يتعلق بالمستوطنات الحضرية، فإن مجالس تنمية المجتمعات المحلية هي المؤسسات الرئيسية التي تقوم في إطار برنامج الإسكان الحضري بالاضطلاع بالأنشطة والإشراف على أعمال التنمية الإجمالية والتنسيق مع فرادى الأسر المعيشية ومع المنظمات المرتكزة على المجتمعات المحلية.

٢٥٠- وبرنامج "تخطيط العمل المجتمعي" هو المنهجية القائمة على أساس المجتمعات المحلية التي يجري عن طريقها تجميع المقيمين في إطار مجموعة الأنشطة المتعلقة بالمستوطنة لأغراض التعبئة وبناء القدرات والتنظيم وإنشاء مجالس تنمية المجتمعات المحلية بغية إعداد وتخطيط وتنفيذ وإدارة برامج التنمية الإسكانية والاجتماعية التابعة لها.

٢٥١- وترد أدناه التدابير المتخذة لضمان استخدام المساعدات الدولية للإسكان والمستوطنات البشرية لتلبية حاجة أكثر الفئات حرماناً:

برنامج لضمان إسكان ذوي الدخل المنخفض وإيوائهم، الذي يتبع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

٢٥٢- تم الحصول على ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمنح المساعدة المالية للأسر المنخفضة الدخل المحتاجة إلى مأوى. ويتمثل الغرض من هذا البرنامج في تمكين الأسر الريفية والحضرية المنخفضة الدخل المحتاجة إلى مأوى من الحصول بيسر على قروض سكنية تتمشى مع احتياجاتها وقدرتها على السداد بسعر فائدة منخفض ومن تلقي مساعدات ممكنة أخرى للوفاء باحتياجاتها فيما يتعلق بالسكن.

منح السلع الأساسية المقدمة إلى بناء مساكن ذوي الدخل المنخفض

٢٥٣- نُفذت المرحلة الأولى من هذا البرنامج في عام ١٩٩٤، وأدت هذه المرحلة إلى مساعدة ٧ ٩٥٢ أسرة منخفضة الدخل بتزويدها بصفائح مغلقة للتسقيف منحتها حكومة اليابان. ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج لتقديم المساعدة إلى ١٥٥ ١١ أسرة.

برنامج الخدمات الأساسية الحضرية الذي يتلقى مساعدة من "اليونسيف"

٢٥٤- نُفذت المرحلة الأولى من هذا البرنامج في منطقة مجلس بلدية كولومبو خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣. وقد عمل مجلس بلدية كولومبو هو ومجلس مرافق الراحة العامة على تحسين الحالة الصحية والتغذوية والمرافق الأساسية للأطفال والأمهات من الفقراء وذلك في حدود بلدية كولومبو. وخصصت اليونسيف عشرة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ هذه المرحلة من البرنامج الذي تقوم حكومة هولندا بتمويله.

٢٥٥- ونظراً إلى نجاح المرحلة الأولى من البرنامج، قررت اليونسيف دعم توسيع نطاق أنشطته ليشمل ست هيئات محلية حضرية:

مجلس بلدية كولومبو

مجلس بلدية جافنا

مجلس بلدية باتيكولوا

مجلس بلدية ديهيوالا

المجلس الحضري لكالتارا

المجلس الحضري لموراتووا

وخصص مبلغ قدره ٣,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للمرحلة الثانية أثناء الفترة ١٩٨٨-١٩٨٤ وعيَّنت الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان التابعة لوزارة الحكم المحلي والإسكان والتشييد لتكون الوكالة الوطنية للتنسيق. ومولت الوكالة الكندية للتنمية الدولية هذه المرحلة.

٢٥٦- وبدأت في عام ١٩٩٠ المرحلة الثالثة من برنامج الخدمات الأساسية الحضرية بمخصصات قدرها ٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة تغطي مناطق ١٢ مجلساً بلدياً ومناطق مجلسين حضريين. وفيما يلي السلطات المحلية المشمولة بهذه المرحلة:

مجلس بلدية كولومبو

مجلس بلدية جافنا

مجلس بلدية باتيكالوا

مجلس بلدية ديهيوالا

مجلس بلدية كالتارا

مجلس بلدية موراتووا

مجلس بلدية كاندي

مجلس بلدية غالي

مجلس بلدية نيليا

مجلس بلدية نيغومبو

مجلس بلدية ماتالي

مجلس بلدية كورونيغالا

مجلس بلدية راتناپورا

مجلس بلدية بادولا

ونفذت المرحلة الثالثة من البرنامج خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ كما هو مخطط لها. ومن المزمع تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج القطري في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١.

برنامج توفير مائة مسكن لكل دائرة انتخابية

٢٥٧- في عام ١٩٩٥، بدأت الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان برنامج توفير مائة مسكن لكل دائرة انتخابية وذلك في إطار تنمية الإسكان المتكامل بغية تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض وأسر الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بمرافق سكنية مع الأرض في شكل مستوطنة. وتقع هذه المشاريع في مناطق تتوفر بالقرب منها مرافق الهياكل الأساسية. وفي الأماكن الأخرى التي لا تكون فيها الهياكل الأساسية كافية، اتخذت الهيئة الوطنية لتنمية الإسكان خطوات لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لهذه المستوطنات الجديدة لتشجيعها على أن تتطور كمراكز حضرية صغيرة ووسيلة.

التدابير المتخذة للحماية من الطرد بسبب التنمية الحضرية

٢٥٨- يكفل برنامج إعادة الإسكان، للأسر المتأثرة، مرافق سكنية أفضل تتوفر بالقرب منها الهياكل الأساسية.

الصعوبات التي تواجه في مجال الوفاء بالحق في السكن

٢٥٩- تواجه في هذا الصدد الصعوبات التالية:

١- نقص الموارد المالية؛

٢- ارتفاع أسعار الأراضي بشكل غير مقدر عليه؛

٣- تكلفة التشييد المتزايدة.

المادة ١٢

الصحة العقلية والبدنية للسكان

٢٦٠- تملك سري لانكا شبكة للخدمات الصحية واسعة النطاق من حيث تغطيتها الجغرافية والسكانية، وهي لها سمعة قديمة العهد تتمثل في محافظتها على مستوى مرتفع بشكل معقول فيما يتعلق بالمرافق الصحية وذلك من خلال توفير الرعاية الطبية مجاناً، والرعاية المجانية في المستشفيات، والمرافق الإكلينيكية المجانية. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق تخصيص مبالغ كبيرة من الموارد المالية من الميزانية الحكومية للقطاعات الاجتماعية بصورة مستمرة في فترة ما بعد الاستقلال. ففي عام ١٩٩٠ أنفقت نسبة ١,٥ في المائة من الانتاج القومي الإجمالي (٤,٩ مليارات روبية) على توفير المرافق والتسهيلات الصحية. وكان التشديد على كل من الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية.

٢٦١- والحالة الصحية الراهنة للسكان هي انعكاس لإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية. فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٢,٨ سنة في عام ١٩٤٦ إلى ٦١,٧ سنة في عام ١٩٦٣، وإلى ٦٧ سنة في عام ١٩٨١، و٧١,١ سنة (عند الذكور) و٧٤,٨ سنة (عند الإناث) في عام ١٩٩١. وتعكس الزيادة السريعة التي حدثت في متوسط فترة العمر والتي كانت أكبر في حالة الإناث، حدوث تحسن ملحوظ في توفير الرعاية الصحية والاجتماعية التي أسهمت في تحقيق البقاء للفئات الضعيفة كالرضع والأطفال والحوامل.

٢٦٢- وقد حدث انخفاض ملحوظ على مر السنين في معدل المواليد الخام: من ٤٠,٤ لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٢٠,١ في عام ١٩٩٢. وحدث تحسن هائل في معدل الوفيات. إذ انخفض معدل الوفيات الخام خلال الفترة نفسها من ١٢,٦ لكل ١٠٠٠ نسمة إلى ٥,٦ في عام ١٩٩٢. ويبلغ معدل وفيات الأمومة زهاء ٤ لكل ١٠٠٠ مولود حي مقابل ١٦,٥ في عام ١٩٤٥ و٥,٦ في عام ١٩٥٠. وانخفض معدل وفيات الرضع إلى ١٧,٥ في عام ١٩٨٩ مقابل ١٤٠ في عام ١٩٤٥ و٨٢ في عام ١٩٥٠. وبلغ معدل وفيات المواليد الأولي في ارتفاعه ٧٥,٥ في عام ١٩٤٥ و٤٩,٢ في عام ١٩٥٠. والرقم الحالي هو ١٤ (١٩٩٢).

٢٦٣- وعلى النقيض من حدوث تحسن في الحالة الصحية، فإن حالة تغذية لم تسجل تغيراً إيجابياً ملحوظاً. فقد ظلت نسبة توقف النمو بلا تغيير: قرابة ٣٦ في المائة خلال الثمانينات. ومن الناحية الأخرى ارتفعت نسبة الهزال لدى الأطفال دون سن الخمس سنوات إلى ١٨ في المائة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ مقابل ١٢ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١. وبلغت هذه النسبة في ارتفاعها ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٣.

٢٦٤- وفضلاً عن ذلك، يحدث في سري لانكا نمط للمرضية (الإصابة بالأمراض) شائع في البلدان النامية، وهو يعود بصورة رئيسية إلى انخفاض المستوى الاجتماعي - الاقتصادي، وسوء مرافق التصحاح البيئي، وانخفاض مستويات التغذية وربما عدم كفاية التوعية الصحية. وأدى هذا الوضع إلى معاناة السكان من ارتفاع مستويات المرضية الناجمة عن الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها. وعلى الرغم من السيطرة بنجاح على الكوارث الرئيسية مثل الكوليرا والطاعون والجذري التي كانت سائدة في فترة ما قبل الاستقلال، ومن الاستئصال شبه التام لأمراض الطفولة عن طريق الوقاية الأولية، لا تزال تحدث بقدر كبير أمراض تعزى إلى تلوث المياه والأغذية، والأمراض التي تنقلها نواقل الأمراض، والتهابات جهاز التنفس العلوي الشائعة لدى فئات العمر والتي يمكن الوقاية منها. ومع التحسنات في العمر المتوقع، تحدث زيادة في حالات الإصابة

بالأمراض تُعزى إلى التقدم في السن. وكذلك فإن الماضي القريب قد شهد ارتفاعاً في المرَضية يُعزى إلى الجروح والتسمم نتيجة للتطورات في استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعية والصناعة والاتصالات.

الصحة العقلية

٢٦٥- على الرغم من أن سري لانكا قد شهدت مؤشرات حيوية أفضل نسبياً من المؤشرات التي تم التوصل إليها في بلدان كثيرة ذات وضع اقتصادي مشابه أو أفضل، فإنه توجد بعض الاتجاهات التي تبعث للقلق في أنماط الإصابة بالأمراض ولا سيما فيما يتعلق بالصحة العقلية. ويُقدَّر أن نسبة تتجاوز ٥ إلى ١٠ في المائة من السكان تعاني من اختلالات عقلية وأن نسبة الذين يعانون من اختلالات عقلية حادة تبلغ ٢ في المائة من مجموع السكان.

٢٦٦- ويرد أدناه جدول يوضح عدد المقبولين في المستشفيات الحكومية المعنية بالاختلالات العقلية:

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	الحالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة
٢٤١,١	٢١١,٣	٢٠٧	١٧٦,٨	

ويشير هذا التحليل إلى اتجاه متزايد في حالات الاختلالات العقلية. وخلال السبعينات، بلغ عدد المقبولين في المستشفيات بسبب الاختلالات العقلية قرابة ١٧٧ شخصاً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٩٩٣، كان العدد المناظر ٢٤١. ولدى سري لانكا ثاني أعلى معدل انتحار في العالم، وتفيد المعلومات أن أكثر من ٨ ٠٠٠ من الشباب قد انتحروا في عام ١٩٩١.

٢٦٧- ومع التصنيع وتحسُّن الاتصالات والوتيرة المتسارعة للتنمية، فإن المجتمع في سري لانكا يشهد زيادة في الضغوط الاجتماعية. فهناك أعداد متزايدة تبحث عن العمل في أماكن بعيدة عن مساكن وقرى أسلافهم. ونتيجة لذلك، فإن الشرائح الشابة من السكان غير مقيدة بالقيم والمواقف والمعتقدات المحافظة وتمتع بمستويات عالية من الحرية الاجتماعية. ومن الواضح أن الاعتماد على المخدرات والكحول، والجرائم التي يرتكبها المراهقون، والاساءة إلى الأطفال والخلافات الزوجية، والاختلالات الجنسية هي في تزايد ومن المحتمل أن تتسبب في مشاكل كبيرة في سري لانكا.

٢٦٨- وبالنظر إلى ما تقدم وإلى التفسخ الراهن للنسيج الاجتماعي الذي حدث بسبب النزاع الإثني الجاري، فمن الواضح أن هناك حاجة ملحة لوضع برنامج فعال للصحة العقلية في سري لانكا.

٢٦٩- وتتمثل إحدى المشاكل المرتبطة ارتباطاً خاصاً بمرضى الأمراض النفسية المزمنة في أن أقاربهم والمجتمع يرفضونهم. ولذلك توجد حاجة إلى إيوائهم في مضاف ودور خاصة بهم.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالصحة

٢٧٠- التزمت الحكومات المتتالية بتوفير الرعاية المجانية والشاملة والترويجية الوقائية والعلاجية والتأهيلية التي يسهل وصول السكان بأسرهم إليها. وقد أُعيد تأكيد هذا الالتزام عندما وقعت الحكومة في عام ١٩٨٠ على ميثاق التنمية الصحية الخاص بمنظمة الصحة العالمية، الذي صادق بصورة رسمية على مفهوم "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية بوصفها الاستراتيجية الرئيسية.

٢٧١- وفي آذار/مارس ١٩٩٢، شكّلت فرقة عمل رئاسية لصياغة سياسة وطنية للصحة في سري لانكا. وتستهدف السياسة الوطنية للصحة بلوغ غايات وأهداف معينة بحلول عام ٢٠٠٠ يمكن قياسها.

٢٧٢- ويتمثل الزخم الرئيسي لسياسة الصحة في التسهيلات فيما يلي:

تعزيز الصحة، والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية على السواء، والقضاء عليها؛

تشجيع اتباع أنماط حياة صحية تؤدي إلى حماية وصون وتعزيز صحة السكان، ولا سيما أطفال المدارس والشباب والمراهقين، وتكون قادرة على تحقيق ذلك؛

تنمية الموارد البشرية مع التأكيد على بناء مواقف إنسانية إيجابية ودراية ومهارات ملائمة لتقديم خدمات ذات نوعية محددة في إطار الأدوار المتغيرة للقطاعين العام والخاص في الوسط الاقتصادي في المستقبل؛

تعزيز نوعية ومدى الخدمات القائمة، مع التشديد على سد الهوة الموجودة في هذا الصدد؛

تحقيق اللامركزية في إدارة الصحة.

٢٧٣- كما قامت الحكومة بصياغة الخطة المنظورية للتنمية الصحية التي تغطي العشر سنوات المقبلة ابتداءً من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٤ لكي يُسترشد بها في الجهود المستقبلية المبذولة في مجال التنمية الصحية.

الانفاق الحكومي على الصحة

٢٧٤- خصصت سري لانكا في الستينات نحو ٧,٥ في المائة من الانفاق الحكومي للخدمات الصحية. وكان ذلك أكثر من ٢ في المائة من الانتاج المحلي الإجمالي. وبلغ الانفاق اليوم على الخدمات الصحية نحو ٤ في المائة من الانفاق الحكومي و١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمومة

٢٧٥- انخفض معدل وفيات الرضع من ١٤٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٤٥ إلى ١٩,٣ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٩٠. وتحدث قرابة ٧٠ في المائة من وفيات الرضع في الفترة المرتبطة بالولادة. والأسباب الرئيسية لوفيات الرضع هي: الاضطرابات في فترة ما حول الولادة، والوزن المنخفض عند الولادة، والاختناق والصدمة عند الولادة، وأمراض الجهاز التنفسي، والأمراض الطفيلية، والالتهابات المعوية.

٢٧٦- وانخفض معدل وفيات الأمومة من ١٦٥٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٤٥ إلى معدل يُقدَّر بـ ٦٠ لكل ١٠٠٠٠٠ في عام ١٩٩٢. وتتمثل أكثر أسباب وفيات الأمومة شيوعاً في النزف أثناء الحمل والولادة، الذي يسبب مضاعفات للحمل، والاجهاض وارتفاع الضغط. وإن تعضن الدم النفاسي، الذي كان في الأربعينات سبباً رئيسياً لوفيات الأمومة، يستأثر حالياً بنحو ٣ في المائة من وفيات الأمومة.

٢٧٧- ومع ذلك يجب ملاحظة أنه على الرغم من أن المؤشرات الإجمالية قد وصلت إلى مستويات مُرضية، لا تزال توجد فروق ملحوظة بين المراكز الإدارية والقطاعات الاجتماعية فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع والأمومة.

رعاية الأمومة والطفولة

٢٧٨- بحلول عام ١٩٤٥، كان نظام الولادة التقليدية في المنزل، الذي كان يتسم برداءة مستوى النظافة وعدم القدرة على مواجهة الولادات المعقدة، في طريقه إلى الزوال في سري لانكا. وفي حين أن أقل قليلاً من نصف العدد الكلي للولادات كان يتم في عام ١٩٤٥ إما بحضور قابلات محليات أو في المستشفيات ودور التمريض، فإنه بحلول عام ١٩٩٢ حدثت نسبة ٩٧,٧ في المائة من الولادات بحضور عاملين صحيين.

٢٧٩- وتوفر رعاية صحة الأمومة والطفولة عن طريق مستوصفات الرعاية لها قبل الولادة ورعاية الطفل. ويقوم بإدارة هذه المستوصفات أطباء وكوادر مؤلفة من ممرضات راهبات، وقابلات يعملن في مجال الصحة العامة. وقد حدث انخفاض في معدلات وفيات الأمومة والرضع جاء نتيجة لكل من خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة على المستوى الأول وهي خدمات شاملة وواسعة النطاق ومرتبطة بالمستوى المؤسسي الوسيط، وكذلك تدريب القابلات وكون عدد المناطق والأشخاص المشمولين برعايتهم عدداً يمكن تحمله، إلى جانب التوعية الصحية والمكملات التغذوية.

٢٨٠- ومكتب صحة الأسرة هو المنظمة المركزية المسؤولة عن تخطيط وتنسيق وإدارة ورصد وتقييم برامج صحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة في البلد. ويضطلع المكتب، في إطار هذا الدور، بتوفير التدريب أثناء الخدمة في مجال صحة الأسرة لفئات شتى من العاملين الصحيين، وهو يجري بحثاً في مجال الخدمات الصحية ويقوم بتنفيذ مشاريع خاصة تمويلها وكالات دولية لدعم وتعزيز الخدمات في جميع أنحاء البلد.

الوصول إلى المياه المأمونة ومرافق ملائمة للتخلص من الإفرازات

٢٨١- إن وزارة الصحة مهتمة على نحو نشط بتزويد السكان بالمياه المأمونة ومرافق صحية للتخلص من الإفرازات.

٢٨٢- والتخلص من القمامة هو إحدى مهام الهيئات المحلية التي يشرف عليها في ذلك الطبيب الموظف بالصحة/المدير الإقليمي للخدمات الصحية. ويتمثل أحد العناصر الهامة لبرنامج التصحاح البيئي التابع لوزارة الصحة في تشجيع بناء المراحيض في المنازل التي لا تخلو من هذه المرافق. وتحقيقاً لهذا الهدف، تقوم الإدارة، بالإضافة إلى خلق الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال برامج التوعية الصحية، بتقديم المساعدة المالية إلى الأسر المعيشية الفقيرة من أجل بناء المراحيض. وفي إطار هذا المخطط، الذي ظل يعمل به منذ عام ١٩٥٩، تُدفع إعانة إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل من أجل بناء مراحيض يفضل أن تكون من نوع المراحيض المانعة لتسرب الماء. ويتم التزويد بالصفائح المعدنية والشطافات و(السيفونات) عند الطلب. وقد زادت الإعانة تدريجياً من ٢٥ روبية في البداية إلى ١٥٠٠ روبية في عام ١٩٩٣. ونظراً إلى ارتفاع تكلفة البناء، يلاحظ أن هذه الإعانة غير كافية. وتبعاً لذلك، ينبغي زيادة هذه الإعانة ومجموع المخصصات المقدمة لهذا الغرض.

٢٨٣- وتكشف البيانات المتاحة عن أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٢ كانت نسبة ٦١ في المائة من مجموع السكان (باستثناء المقاطعات الشمالية والشرقية) تملك مرافق ملائمة للتخلص من الإفرازات. وكانت نسبة ٦٧ في المائة من سكان الحضر لديها مرافق ملائمة للتخلص من الإفرازات بالمقارنة مع ٦٠ في المائة في القطاع الريفي. والمراحيض المزودة بوعاء رحض باستخدام الماء والمراحيض المانعة للتسرب والمراحيض التي تتخذ شكل حفر تُعتبر مرافق مرضية للتخلص من الإفرازات.

٢٨٤- ووزارة الإسكان والتشييد مسؤولة بصورة رئيسية عن توفير المياه الصالحة للشرب للسكان الحضريين والريفيين. وتقوم وزارة الصحة بمراقبة نوعية المياه بينما تقوم بتشجيع استخدام المياه المأمونة للشرب وذلك عن طريق التوعية المجتمعية. والمياه التي يحصل عليها من مشاريع الإمداد بالمياه الصالحة للشرب عن طريق وصلات المنازل، وحنفيات الفناء، والأنابيب الرئيسية العامة، والحفر التي يُستخرج منها الماء بمضخات يدوية، والآبار المحفورة المحمية، تُعرّف بأنها مصادر للمياه الصالحة للشرب. ووفقاً للبيانات التي قام بتجميعها المجلس الوطني للإمدادات والصرف الصحي بالمياه فإن نسبة المناطق التي تتوفر فيها المياه في المساكن أو على مسافة يسهل الوصول إليها لا تتجاوز ٥٣ في المائة، باستثناء المقاطعات الشمالية والشرقية. ومع ذلك، هناك فرق ملحوظ في القطاعين الحضري والريفي فيما يتعلق بتوفر مياه الشرب المأمونة؛ إذ يحصل ٨٧ في المائة من سكان الحضر على مياه الشرب المأمونة بينما لا يتمتع بهذه الميزة إلا ٤٩ في المائة من السكان الريفيين.

الأطفال الرضع الذين تم تحصينهم ضد الخناق (الدفتيريا)، والسعال الديكي، والكزاز (التيتانوس)، والحصبة، وشلل الأطفال، والسل الرئوي

٢٨٥- يعود البرنامج الوطني للتحصين في سري لانكا إلى الستينات. فقد أُخذ في عام ١٩٦١ بالتلقيح الثلاثي ضد الخناق والشلل والكزاز، كما أُخذ ببلقاح شلل الأطفال عن طريق الفم في عام ١٩٦٢. وبحلول

عام ١٩٦٣ كان التلقيح ضد السل (ب. س. ج. بCG) يتم في جميع أنحاء البلد. وهكذا، تقدر نسبة تحصين الرضع على نطاق البلد بما يلي:

ب.س. ج. ٧٠ في المائة

الخُنَاق والشلل والكزاز ٣ ٢٥ في المائة

لقاح شلل الأطفال المقدم عن طريق الفم (OPV 3) ٣٠ في المائة

٢٨٦- صادفت الجهود الأولية المبذولة في مجال التحصين مشاكل عديدة مثل عدم كفاية التدريب للعاملين المدربين، والتعطل في سلسلة التبريد، والافتقار إلى وسائل النقل الملائمة، والانقطاع في إمدادات اللقاحات. كما واجه البرنامج في البداية مقاومة من الناس. وللتغلب على هذه المشاكل، بُدئ في عام ١٩٧٨ في برنامج موسع للتحصين. ولم يُؤخذ بلقاح الحصبة في البرنامج الموسع للتحصين في سري لانكا في هذه المرحلة بسبب التكلفة المرتفعة جداً للقاح وعدم وجود بيانات وبائية كافية عن الحصبة.

٢٨٧- وإدراكاً من وزارة الصحة لكون تحصين الأطفال الشامل هو أمر في المتناول، فإنها قد قامت في آب/أغسطس ١٩٨٥ بتحديد أهداف للبرنامج فيما يتعلق بمدى شمول التحصين والحد من الأمراض وطرق تحقيق هذه الأهداف. وكانت الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق تحصين الأطفال الشامل هي التعجيل بالبرنامج وفقاً للمبادئ المحددة إجمالاً في الوثيقة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف المعنونة "مبادئ التخطيط لأنشطة التحصين المُعجل بها".

٢٨٨- ويبين استعراض مشترك بين الحكومة ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف للبرنامج الموسع للتحصين ولبرنامج القضاء على أمراض الإسهال، أُجري في ثلاثة أقسام صحية اختيرت بشكل عشوائي، أن نسبة تحصين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً كانت أكثر من ٩٠ في المائة للقاح ب. س. ج.، والخُنَاق والشلل والكزاز ٣، ولقاح شلل الأطفال عن طريق الفم ٣، بينما تجاوزت نسبة التحصين ضد الحصبة ٥٠ في المائة. كما تحققت في هذه الأقسام الثلاثة حماية شاملة للأطفال، تقريباً من كزاز المواليد.

٢٨٩- وقد اتسمت نهاية عام ١٩٨٥ بإطلاق برنامج التحصين المُعجل به مع إلتزام سياسي ثابت من جانب الحكومة بتحقيق الهدف المتمثل في تحصين الأطفال الشامل بحلول نهاية عام ١٩٨٩. وقد أدى إطلاق هذا البرنامج إلى تحقيق زيادة ملحوظة في مدى تحصين الرضع ضد الأمراض المستهدفة الستة.

٢٩٠- وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣، حدث انخفاض ملحوظ في حالات الإصابة بالأمراض التي يستهدفها البرنامج الموسع للتحصين: فقد انخفضت حالات الإصابة بشلل الأطفال من ١,٧ إلى ٠,١ والخُنَاق من ٠,٣ إلى لا شيء، والسعال الديكي من ٣,٧ إلى ٠,١، والحصبة من ٣٤,٣ إلى ٣,٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بينما انخفض كزاز المواليد من ٨٢,٩ إلى ٣,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

٢٩١- وقد كفل تنفيذ البرنامج الموسع للتحصين التخطيط والإدارة الفعالين، وتوفير كميات كافية من لقاحات جيدة النوعية، وتوفير نظام سليم "لسلسلة التبريد" وأساليب لرصد للبرنامج والإشراف عليه وتقييمه.

وتلقى الموظفون على المستوى المركزي ومستويي الأقاليم والمراكز التدريب في مجالي إدارة البرنامج الموسع للتحصين ومنهجية "سلسلة التبريد". وتلقى مفتشو الصحة العامة وقابلات الصحة العامة التدريب بوجه خاص على تقنيات التلقيح. وأدى دمج البرنامج الموسع للتحصين مع أنشطة رعاية الأمومة والطفولة انطلاقاً من المستوى المركزي مروراً بمستويي الأقاليم والمراكز وأنتهاء بقابلات الصحة العامة، إلى ضمان تحصين الأطفال في جميع أنحاء البلد في السن الملائمة.

٢٩٢- وبمضي البرنامج نحو عام ٢٠٠٠ والزمخ الذي تكتسبه الجهود المبذولة لاستئصال شلل الأطفال والقضاء على كزاز المواليد، ينبغي إعادة تقييم الموارد المالية اللازمة للإبقاء على البرنامج الموسع للتحصين على مستواه الحالي على الأقل. ومع الانخفاض التدريجي للأموال المتاحة من مصادر دولية وغير حكومية، فإن الإنفاق على هذا البرنامج سيتعين الإبقاء عليه على مستوى مرتفع للغاية إذا ما أُريد عدم فقدان المكاسب المتحققة منه حتى الآن.

العمر المتوقع

٢٩٣- إنعكس التطور التدريجي لسياسات واستراتيجيات الصحة في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة في سري لانكا من ٤٢,٨ سنة في عام ١٩٤٦ إلى ٧١ سنة في عام ١٩٩٢. ويتجاوز ذلك بقدر كبير العمر المتوقع الذي تم تسجيله في معظم بلدان جنوب آسيا الأخرى. وقد تجاوز الآن العمر المتوقع للإناث نظيره للذكور بعد أن كان أقل منه في الماضي. وهكذا، فإن العمر المتوقع عند الولادة كان ٤٤ في عام ١٩٤٦ سنة للذكور، مقابل ٤٢ سنة للإناث. وفي عام ١٩٩٢ فإنه بلغ ٦٨ سنة لدى الذكور مقابل ٧٢ سنة لدى الإناث.

القوة العاملة في مجال الصحة

٢٩٤- يعمل في سري لانكا ما مجموعه أكثر من ٥٢ ٠٠٠ شخص في قطاع الصحة الحكومي. ومن بين هؤلاء، فإن ٣ ٣٤٥ (٦,٤ في المائة) هم أطباء، و١ ٢٥٣ (٢,٤ في المائة) هم من المسجلين كممارسين طبيين مساعدين، و١١ ٢١٤ (٢١,٦ في المائة) ممرضاً، و٤١ ٠٨٧ (٧,٩ في المائة) قابلة صحة عامة، و٢ ٠٢٥ (٣,٩ في المائة) قابلة مستشفيات. وفي عام ١٩٩٢ كان هناك ٣٨١ جراح أسنان و١١٣ ممرضاً صحياً. وتعمل نسبة تتجاوز بقليل ربع مجموع القوة العاملة في مجال الصحة كموظفين ثانويين.

٢٩٥- وقد حدثت في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ زيادات ملحوظة في توافر الموظفين الصحيين الرئيسيين وذلك من حيث أعدادهم وكذلك من حيث معدلاتهم بالنسبة إلى السكان. فقد ارتفع عدد الأطباء الموظفين من ٣ ٣١٦ في عام ١٩٨٠ إلى ٣ ٧١٣ في عام ١٩٩٢.

٢٩٦- وهناك في القطاع الخاص ما يُقدَّر بـ ٥٥٠ طبيب أسرة ممارس مؤهل. وتنتشر خدمات القطاع الخاص إلى حد كبير في المناطق الحضرية وهي تقدّم عن طريق قرابة ٨٠٠ طبيب ممارس عام و ٨٥ مستشفى خاصاً و ٨٢٥ سريراً و ٦٦٢ صيدلية البيع بالتجزئة وبضع مختبرات للتشخيص. وازداد عدد الممرضات إلى الضعف تقريباً من ٦ ١٢٤ إلى ١١ ٢١٤، كما ازداد عدد قابلات الصحة العامة من ١ ٨١٧ إلى ٤ ١٠٨. وخلال الفترة نفسها، حدث انخفاض في عدد ممرضات الصحة العامة (من ٢١٣ في عام ١٩٨٠ إلى ١١٣ في عام ١٩٩٢) وفي مفتشي الصحة العامة (من ٩١٣ إلى ٨١٦).

**الجدول ٢٢ عدد المستشفيات الحكومية وما يتصل بها من أسرة وموظفين ومرضى
تمت معالجتهم والافاق على خدمات الصحة، للفترة ١٩٩٢-١٩٨٨**

العدد

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	البند
٤٢٦	٤٢٢	٣٦٥	٣٥٢ ^(هـ)	٤١٩	٤١٣	المستشفيات ^(أ)
٤٨ ٩٤٨	٤٧ ١٨٤	٤١ ٧٨٢	٤١ ٤١٦ ^(هـ)	٤٥ ٧٢١	٤٤ ٤٥٤	الأسرة ^(أ)
٣ ٧١٣	٣ ٣٤٥	٢ ٩٣٤	٢ ٤٤٠ ^(هـ)	٢ ٤٥٦	٢ ٣١٦	الأطباء ^(ب)
١ ٣٠٥	١ ٢٥٣	١ ٢٠١	١ ٠٧٤ ^(هـ)	١ ١٩٣	١ ١٠٠	أطباء موظفون مساعدون/أطباء موظفون مسجلون
١١ ٨١٨	١١ ٢١٤	٩ ٩٣٤	٩ ٩٥٧ ^(هـ)	٩ ٤٨٦	٣ ٣١٧	ممرضون وممرضات ^(ج)
٥ ٧٧٢	٥ ٧١٠	٥ ٦٩٧	٥ ٧٠٦ ^(هـ)	٦ ٠٣٠	٦ ٠١٩	الحاضرون
٧ ١٦٠ ^(و)	٦ ٩٦٧ ^(و)	٥ ٤٣٨	٥ ٣٨٣	٥ ٠٣٨	٣ ٨٣٧	النفقات: بملايين الروبيات ^(د)

المصدر: وزارة الصحة.

(أ) يُستثنى من ذلك دور الأمومة والمستوصفات المركزية، لكنه يشمل مستشفيات الأمومة (مستشفى De Soysa ومستشفى Castle Street).

(ب) الأطباء من جميع الرتب الذين يعملون في إدارة الخدمات الصحية.

(ج) باستثناء ممرضى (ممرضات) التلاميذ والممرضين (الممرضات) العاملين في مجالي الصحة العامة وطب الأسنان.

(د) يشمل النفقات الرأسمالية والمنح والتخفيضات والمساهمات.

(هـ) تُستثنى من ذلك المقاطعات الشمالية والشرقية.

(و) مؤقت.

المجموعات التي لديها حرمان فيما يتعلق بالرعاية الصحية

٢٩٧- تسلم الحكومة بأن الخدمات الصحية لا تصل حتى الآن بالكامل إلى المجموعات التي في أمس الحاجة إليها مثل الأطفال والشباب والمراهقين وقطاعات السكان الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً مثل الفقراء الحضريين ومن يعيشون في المناطق المشمولة بمشاريع إنمائية كبرى ومناطق المزارع الواسعة ومناطق النزاع المسلح.

الإصحاح البيئي والصناعي

٢٩٨- يشكل التلوث البيئي الناجم عن مصادر مختلفة قلقاً متزايداً بالنسبة إلى قطاع الصحة. ويسهم في التلوث البيئي كل من عملية التحضر والتصنيع، وزيادة استخدام السيارات المزودة بمحركات، وزيادة استخدام الأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات في الزراعة، وإزالة الأحراج، وتغيير أنماط المعيشة التي تتطلب تكنولوجيا منزلية حديثة واستخدام الأغذية السريعة التجهيز، إلخ. وأدى ذلك، إلى الإصابة بأمراض كثيرة كما أن له آثاراً سلبية في الأجل الطويل على صحة السكان.

٢٩٩- والمشاكل الصحية البيئية الشائعة في سري لانكا هي ما يلي:

أمراض الاسهال، الناجمة إلى حد كبير عن تلوث المياه والأغذية؛

أمراض التنفس الحادة بسبب تلوث الهواء داخل المباني وخارجها؛

الأمراض الناجمة عن التعرض لمركبات كيميائية، ولا سيما المواد الكيميائية الزراعية؛

الحوادث والاصابات؛

الملاريا وغيرها من الأمراض التي تنقلها نواقل الأمراض؛

الاصابات بالطفيليات المعوية.

ونظراً إلى ذلك، تم التسليم بضرورة إلقاء نظرة أدق على القضايا الصحية والبيئية بغية معالجة المشاكل الآخذة في الظهور الناجمة عن التلوث البيئي.

القضايا والمشاكل

٣٠٠- لدى سري لانكا مجموعة تبعث على الاعجاب من التشريعات من الجداول الحسنة الإعداد المتعلقة بالمعايير البيئية وبمعايير النوعية والتي تغطي كثيراً من الجوانب. ولكن توجد أوجه نقص في اللوائح التنظيمية الفرعية لهذه القوانين وفي القدرة التقنية والمؤسسية على إنفاذها ورصدها. وعلى الرغم من أن

سري لانكا في مرحلة مبكرة من مراحل التصنيع، فمن المحتمل أن يتوسع القطاع الصناعي بسرعة في العقود القليلة المقبلة.

٣٠١- وتزداد المخاطر الصحية الناجمة عن انبعاثات المركبات الآلية عن زيادة حجم حركة المرور على الطرق. وهذه المخاطر هي من فئتين. ففي الفئة الأولى، يحدث الضرر بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الضارة الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة التي تسهم في الاحترار العالمي. وتنبعث غازات الدفيئة من مجموعة متنوعة من المصادر. أما المواد المستنفدة للأوزون فتنبعث من المركبات الآلية، وأجهزة تكييف الهواء، والثلاجات، ومن طائفة كبيرة من المنتجات الأخرى. وكل من الأسباب والآثار الضارة لهذه الفئة من المخاطر الصحية هي عالمية أكثر منها محلية. وفي نظر سري لانكا، فإن القلق الأكبر ينصب على ما يدخل إلى رئتي الإنسان من غازات سامة ومواد دوائية تشمل أول أكسيد الكربون، والهيدروكربونات، وأكسيد النيتروز، وثاني أكسيد الكبريت، والكربون والرصاص المنقولين في الهواء. والآثار الضارة التي تلحق بالصحة والناجمة عن استنشاق الأدخنة الضارة هي من الخطورة بما يكفي لتبرير اتخاذ تدابير تصحيحية في الحال.

٣٠٢- والمخاطر الصحية التي تحدث أثناء الطهي ترجع بصورة رئيسية إلى استخدام مواعين غير ملائمة ووقود سيء النوعية، وهي تلحق بالضرر بالفقراء بشكل خاص. ويجري معظم طهي المنازل في سري لانكا باستخدام مواقد تعمل بحطب الوقود الخام وغير الفعال. وتحدث الآثار الضارة في المقام الأول بفعل التعرض المفرط للحرارة والدخان الناجم عن وهج النار وكذلك عن الحروق العرَضية.

٣٠٣- وتوجد مخاطر صحية أخرى تحدث في الدور التي تتخذ نَزْلاً. إذ يعيش عدد كبير من الشباب حول الجامعات والمناطق الصناعية، إلخ، في أجواء مكتظة. وكثيراً ما يكون هؤلاء الشباب وافدين من أجواء ريفية ويعيشون في أوضاع غير صحية خالية من المرافق والتسهيلات الأساسية المتمثلة في التهوية المناسبة والماء والإصحاح المناسبين والتغذية المناسبة مما يجعله غير قادر على الراحة أو الدراسة في جو يتسم بالخصوصية.

تدابير السياسة العامة

٣٠٤- حددت السياسة الصحية الوطنية عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين حالة الصحة والبيئة في البلد. وفيما يلي هذه التدابير وحالتها الراهنة:

(أ) سيجري استبعاد الصناعات الشديدة التلويث من سري لانكا عن طريق القيام، بموجب برنامج تقييم التأثير البيئي، بمعالجة وتحديد المعايير البيئية قبل إنشاء الصناعات الملوثة.

(ب) سيجري القيام على أساس الأولوية بدراسة تكاليف وفوائد الاستمرار في السماح بالاستخدام المجاني للعديد من الكيماويات الزراعية العالية السمية، التي هي محظورة في كثير من البلدان الأخرى.

(ج) سيجري النهوض باستخدام الأسمدة العضوية في الزراعة والمزارع الواسعة لكي تحل جزئياً محل الأسمدة الكيميائية.

(د) سيجري النهوض باستخدام المكافحة المتكاملة للأعشاب للتصدي للآفات في الزراعة والمزارع الواسعة لكي تحل جزئياً محل مبيدات الآفات.

(هـ) يجري تنفيذ عدد من التدابير بغية الحد من المخاطر الصحية الناجمة عن الانبعاثات والمواد السامة. فقد أنشئت لجنة مشتركة فيما بين الوكالات لتنسيق وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية بازل. وتقوم هذه اللجنة نفسها بتنسيق برنامج عمل بعنوان "هواء نقي بحلول عام ٢٠٠٠". كما أنه سيجري ضمان تحسين مستويات صيانة المركبات الآلية، ولا سيما فيما يتعلق بالانبعاثات الأديخنة الضارة. وسيتم إدراج هذا الشرط ضمن إجراءات الترخيص السنوي للمركبات الآلية. وفضلاً عن ذلك، يجري تشجيع تحسين صيانة المركبات الآلية عن طريق ما يلي:

١٠ برنامج للتوعية، باستخدام المحاضرات والكراسات وبرامج تلفزة؛

٢٠ تنفيذ برنامج شامل تقوم بإعداده لجنة فرعية تعينها الهيئة البيئية المركزية؛

٣٠ تقرير يُعد لتوضيح التكلفة الفعلية لضبط المحرك وما ينبج من ذلك من خفض للتلوث.

٤٠ تشجيع استخدام الغازولين الخالي من الرصاص. وتوجد لجنة فرعية معنية بإعادة تركيب مكونات الوقود تقوم ببحث إمكانية توفير غازولين خالٍ من الرصاص في أقرب وقت ممكن. وقد وافقت شركة سيلان للنفط التي تحتكر استيراد النفط على توفير غازولين خالٍ من الرصاص ابتداءً من عام ١٩٩٦.

(و) وبالنظر إلى المشاكل المتعلقة بالبيئة والصحة البشرية والناجمة عن استيراد المواد الكيميائية السامة واستخدامها بشكل عشوائي في البلد، فإن وضع نظام ملائم لمراقبة استيراد المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها يُعتبر ضرورة ملحة. وبمبادرة من الهيئة البيئية المركزية، عُينت في تموز/يوليه ١٩٨٩ لجنة استشارية تقنية لمراقبة استيراد المواد الكيميائية السامة واستخدامها. وقامت هذه اللجنة بتجميع قائمة جرد بجميع المواد الكيميائية المستوردة إلى البلد بما في ذلك المبيدات والمواد الصيدلانية والمواد الكيميائية الصناعية. وتملك سري لانكا اليوم سجلاً كاملاً بجميع المواد الكيميائية المستوردة والمستخدمة داخل البلد.

اشترك المجتمع المحلي في الرعاية الصحية الأولية

٣٠٥- يعود اشترك المجتمعات المحلية في أنشطة الارشاد الصحي إلى عهد بعيد في سري لانكا. فمنذ ما يصل إلى ٤٠٠ سنة، أي في الفترة بين ٤٣٧ و٣٧٧ قبل الميلاد، سُيدت في سري لانكا مستشفيات مجتمعية كانت الأولى من نوعها. وخلال فترة ما قبل الاستعمار وما تلاها من فترات الاستعمار، اعتاد الأثرياء على التبرع بالأراضي والمباني والموارد الأخرى لإنشاء مستوصفات ومستشفيات وتشغيلها في محلياتهم. وما زال هذا التقليد مستمراً إلى حد ما حتى اليوم. وظلت سياسة الحكومة دائماً هي تشجيع اشترك المجتمع المحلي في الأنشطة الإنمائية المجتمعية بما في ذلك في مجال الصحة.

٣٠٦- وبعد إعادة تشكيل هيكل الخدمات الصحية وإقامتها على أساس لا مركزي، فإن نظام توفير ودعم الرعاية الصحية الأولية (الشكل ٢-٤) يتيح هيكلًا تنظيميًا لاشتراك المجتمعات المحلية. ومركز غرامودايا للصحة على مستوى القرية هو محور تشجيع المشاركة من جانب المجتمع المحلي، في حين أن العاملين في مجال صحة الأسرة هم أول نقطة للاتصال بالناس. وهناك في الوقت الحاضر أكثر من ١٥ ٠٠٠ عامل صحي شاب متطوع، يساعدون في توفير الرعاية الصحية الأولية. واشترك المجتمع المحلي في تنفيذ برنامج التحصين الموسع، وحملة التبرع بالدم، ومكافحة الأوبئة مشاركة تبعث جميعاً على الإعجاب. وتشارك منظمات النساء والشباب في هذه الأنشطة.

التثقيف الصحي

٣٠٧- كان التثقيف الصحي في سري لانكا وظيفته هامة من وظائف مصلحة الخدمات الصحية منذ أيامها الأولى. وكان يتوقع من مفتشي الصحة العامة والقابلات وجميع الموظفين الميدانيين الآخرين اجتياز مهمة التثقيف الصحي باعتبارها أحد مكونات واجباتهم الروتينية، وإن لم يكن هناك وجود تقريباً للقيادة اللازمة. ونفذ الجزء الأكبر من التثقيف الصحي خلال الحملة ١٩١٦ لمكافحة مرض الملقوات (الانكلوستوما) وذلك من أجل تنوير الجمهور بمشاكل الإصابة بالديدان الملقوة. واتسعت أنشطة التثقيف الصحي بعد ذلك فامتدت تدريجياً إلى المدارس والمستوصفات والمجتمع بأسره وأنشئ نظام لتوفير التثقيف الصحي في المناطق الريفية. وبلغ التقدم السريع الذي أحرز خلال العقود الثلاثة الماضية ذروته بإنشاء مكتب للتثقيف الصحي يتولى المركز قيادته ويعنى ملاك من موظفي التثقيف الصحي بالمحيط الخارجي.

٣٠٨- وسري لانكا ملتزمة ببلوغ هدف "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠". وبالرغم من أن دور الإعلام العام والتثقيف في مجال الصحة لبلوغ هذا الهدف هو دور صعب ومحفوف بمجموعة من القيود، فإنه بالغ الأهمية لأن الإعلام والتثقيف يدعمان بعضهما بعضاً للوصول إلى الجماهير العريضة والقطاعات الرئيسية من الشعب. أما تشجيع الدعم، ورفع الوعي العام بالصحة، وإيصال الرسائل الصحية الفنية بطريقة أكثر شمولاً، وخلق الإرادة السياسية بين صانعي القرارات ودعم مشاركة المجتمع بتثقيف الجمهور على بلوغ مستوى صحي جيد، وزيادة المسؤولية عن الرعاية الذاتية، فإنها تمثل أهدافاً أخرى. وعلاوة على ذلك، تمثل برامج الإعلام والتثقيف في قطاعات الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة لكل من الوكالات الحكومية والوكالات غير الحكومية إمكانات واسعة لم تُستغل بعد إلا إذا أمكن تنظيم آليات للتخطيط والتنسيق والتقييم الدوري.

٣٠٩- ويتألف دور التثقيف الصحي في إطار برامج التخطيط والتنظيم في المجال الصحي على المستوى الوطني من العناصر التالية:

(أ) ضمان إدماج أهداف التثقيف الصحي في برامج الصحة المختلفة - مكونات الرعاية الصحية الأولية؛

(ب) تشجيع النهج الجديدة التي تيسر بلوغ أهداف التثقيف الصحي؛ ومشاركة المجتمع، وتعيين جميع الموارد المتاحة واستخدامها، والبحث عن موارد محتملة، وتشجيع التنسيق داخل القطاعات، واستخدام التكنولوجيات الملائمة، متى أمكن ذلك؛

(ج) مساعدة البرامج الوطنية للصحة في وضع أهداف محددة بوضوح للثقيف الصحي، وتخطيط أنشطة الثقيف الصحي لتحقيق هذه الأهداف؛

(د) تصميم واختبار وإنتاج وتوزيع مواد الثقيف الصحي اللازمة لبلوغ هذه الأهداف؛

(هـ) تقييم الاحتياجات التدريبية للثقيف الصحي وتوفير التوجيه والتدريب في مجال الثقيف الصحي لشتى فئات موظفي الصحة في البرامج المختلفة.

٣١٠- ووظيفياً قُسم عمل المكتب إلى الوحدات الفرعية التالية:

الثقيف الصحي للمجتمعات المحلية؛

الثقيف الصحي في المدارس؛

التدريب على الثقيف الصحي؛

الثقيف في مجال صحة الأسنان؛

الثقيف الصحي في المستشفيات؛

الحملات المتخصصة والبرامج الخاصة؛

إنتاج مواد التوعية؛

الاتصالات؛

التقييم والبحث؛

المعارض؛

الثقيف الصحي في المزارع.

والمكتب مكلف على المستوى الوطني بالوحدات الفرعية المشار إليها أعلاه ويتولى مسؤولية الإدارة الفنية الشاملة وقيادة أنشطة الثقيف الصحي فيما يتصل بكل منها.

٣١١- ويوجد حالياً على مستوى الأقاليم ٥١ موظفاً مسؤولاً عن الثقيف الصحي لتوفير الدعم التقني والتوجيه في مجال الثقيف الصحي لموظفي الصحة في الأقاليم. وهم مسؤولون عموماً عن أنشطة الثقيف الصحي في المجالات التي تخصص لهم. ويعهد إلى كل موظف مسؤول عن الثقيف الصحي، يكون ملحقاً

بمكتب نائب المدير الإقليمي، بمهمة تغطية وتولي مسؤولية أنشطة التثقيف الصحي التي يقوم بها من اثنين إلى ثلاثة نواب لمدير الخدمات الصحية/وحدات وزارة الصحة. ويقدم الموظفون المسؤولون على المستوى الوطني الارشادات والمساعدات اللازمة للمسؤولين الإقليميين عن التثقيف الصحي عند أدائهم لوظائفهم.

أهداف مكتب التثقيف الصحي

٣١٢- فيما يلي أهداف مكتب التثقيف الصحي:

- ١- تقديم الدعم التقني لوضع مكون تثقيفي عند إعداد السياسة العامة وتخطيط الصحة وبرمجتها؛
- ٢- تقديم الدعم لبرامج الصحة المختلفة في وزارة الصحة من خلال حفز المجتمعات المحلية وتعبئتها على اتخاذ إجراءات في مجال الصحة ومن ثم تأمين استفادتها القصوى من هذه الخدمات؛
- ٣- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج التثقيف الصحي؛
- ٤- تنمية القوى العاملة اللازمة للتثقيف الصحي داخل وزارة الصحة وخارجها على السواء؛
- ٥- الدعاية من خلال وسائل الإعلام للمشاريع والبرامج التي تنفذها وزارة الصحة؛
- ٦- تشجيع البحوث ودعمها وإجرائها في ميدان التثقيف الصحي؛
- ٧- تعزيز برامج الإعلام والتثقيف والاتصال ودعمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتوثيقها؛
- ٨- تشجيع الرعاية الصحية المجتمعية والفردية بتنفيذ برامج للتثقيف الصحي من خلال وسائل الإعلام الجماهيري؛
- ٩- منح قطاع المزارع الدعم التقني لتنفيذ برامج في مجال التثقيف الصحي بشكل منتظم لصالح المجتمعات المحلية في المزارع.

المادة ١٢

التعليم

إطار السياسة العامة

٣١٣- تنص المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة على أن تتعهد الدولة بإنشاء مجتمع ديمقراطي اشتراكي تشمل أهدافه "القضاء التام على الأمية وضمان حق جميع الأفراد في أن تتاح لهم سبل عامة ومتساوية للحصول على التعليم على جميع المستويات" (الفقرة الفرعية ٢(ح) من المادة ٢٧ من دستور سري لانكا).

٣١٤- وعلاوة على ذلك، ينص ميثاق الأطفال لعام ١٩٩٢ الذي يجسد مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، في المادة ٢٨ منه على ما يلي:

"(١) من أجل القضاء التام على الأمية وضمان حق جميع الأفراد في أن تتاح لهم سبل عامة ومتساوية للحصول على التعليم، توفر الدول التعليم الإلزامي للأطفال من سن ٦ إلى سن ١٦ عاماً؛

(٢) من أجل تحقيق الهدف المنصوص عليه في الفقرة (١)، تبذل الدولة كل مساعيها للقيام بما يلي:

(أ) توفير التعليم الابتدائي مجاناً وضمان استفادة كل طفل منه؛

(ب) تشجيع تنمية الأشكال المختلفة للتعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم العام والمهني، وإتاحته وتوفير سبل حصول كل طفل عليه، واتخاذ تدابير ملائمة مثل تطبيق مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة؛

(ج) توفير التعليم العالي وإتاحته للجميع على أساس الكفاءة؛

(د) اتخاذ ترتيبات لإتاحة المعلومات والارشادات التعليمية والمهنية وسبل حصول كل طفل عليها؛

(هـ) اتخاذ ترتيبات ملائمة لتشجيع الالتحاق المنتظم بالمدارس وخفض معدلات التسرب."

وقد عهد إلى لجنة عينها مجلس الوزراء بتنفيذ الميثاق.

اللجنة الوطنية للتعليم

٣١٥- أنشئت اللجنة الوطنية للتعليم في عام ١٩٩١ بموجب قانون أصدره البرلمان لوضع سياسة وطنية للتعليم وكهيئة استشارية للرئيس بشأن التعليم. ويتمثل هدف اللجنة في وضع سياسة يقبلها الجميع وسياسة تعكس تطلعات الشعب. وقدم مشروع بيان عن السياسة الوطنية للتعليم لوزير التعليم والتعليم العالي في شباط/فبراير ١٩٩٥، وتغطي توصيات اللجنة عموماً المجالات التالية:

١- توسيع الفرص التعليمية مع الانحياز إلى إزالة الفوارق التي تمس بعض القطاعات المتضررة من السكان؛

٢- تحسين نوعية التعليم ومحتواه؛

٣- رفع كفاءة النظام التعليمي.

ويعكس إطار السياسة العامة هذا التزام حكومة سري لانكا الشديد بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي والأهمية التي تولى في البلد للتعليم.

مجانية التعليم

٣١٦- بدأ نظام التعليم الحديث في سري لانكا منذ نحو ١٥٠ عاماً تحت الإدارة الاستعمارية البريطانية. وكان هناك نوعان من المدارس: المدارس الوطنية للأشخاص العاديين والمدارس العامة التي يتم التدريس فيها باللغة الانكليزية لتلبية احتياجات الطبقات الأعلى. وفي الأربعينات من هذا القرن، اتخذت الخطوة التقدمية بمنح مجانية التعليم من روضة الأطفال إلى المستوى الجامعي وتوفير فرص تعليم متساوية للجميع. وأسفرت مجانية التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي وإقترانها بزيادة عدد المدارس باستمرار مع وجود مدرسة على بعد مسافة معقولة من منازل معظم الأطفال عن زيادة فرص الحصول على التعليم بصرف النظر عن الأوضاع المالية للآباء.

٣١٧- وأصبحت اللغة الأم للتلميذ وسيلة التعليم بعد ذلك وتولت الدولة شؤون جميع المدارس باستثناء بضع مدارس دينية. وأدت هذه السياسات مع ما رافقها من زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم إلى إنشاء نظام وطني للتعليم.

٣١٨- وتعزز مجانية نظام التعليم إلى حد أكبر بتنفيذ عدة سياسات أخرى مكنت الأطفال الفقراء من المشاركة في التعليم. فقد تم تنفيذ مشروع لتوفير الكتب الدراسية المجانية خلال الجزء الأكبر من الفترة اعتباراً من الخمسينات. وكانت وجبة غذائية تقدم ظهراً مجاناً من الخمسينات وحتى عام ١٩٦٤ عندما تم إلغاؤها. وأعيد تقديمها في عام ١٩٨٩. وتفيد بعض الشواهد بأن التسجيل في المدارس والالتحاق بها قد ازداد خلال الفترات التي كانت تقدم فيها وجبة غذائية في منتصف النهار. وفي عام ١٩٩١. قُدم أيضاً الزي المدرسي مجاناً. وأسفرت هذه التدابير إلى جانب دعم النقل وتقديم المساعدة المالية في شكل منح على المستويين الثانوي والعالي لجميع التلاميذ الموهوبين عن خفض تكاليف التعليم على الآباء إلى أدنى حد.

٣١٩- وأنشأت الحكومة شبكة مدارس يتجاوز عددها ٧٠٠ ١٠ مدرسة منتشرة في سائر أنحاء البلد لتوفير التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال في سن الدراسة. وعلاوة على ذلك، يقدم عدد من الكليات الفنية ومعاهد التدريب المهني التعليم الفني والمهني على المستوى الثانوي. وهناك ١٠ جامعات وطنية وعدد من المعاهد الفنية والكليات المهنية التي تقدم التعليم العالي على مستوى الجامعة. ويقدم التعليم مجاناً في جميع هذه المؤسسات من روضة الأطفال إلى مرحلة الحصول على أول شهادة جامعية.

التعليم الابتدائي

٣٢٠- صدقت الحكومة على الإعلان العالمي الخاص بالتعليم للجميع في جومتين (تايلند) في عام ١٩٩٠ بقبول مبدأ التعليم الابتدائي للجميع.

٣٢١- ونص قانون التعليم رقم ٣١ لعام ١٩٣٩ على أن يصدر وزير التعليم لوائح تقضي بالالتحاق الإلزامي بالمدارس للأطفال من سن ٥ إلى سن ١٦ عاماً مع فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. وطبقت هذه اللوائح رسمياً في عام ١٩٩٥، ومن ثم أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً في سري لانكا. ونسبة التسجيل في التعليم الابتدائي عالية في سري لانكا. ووفقاً لتقرير "تقدم الأمم" لعام ١٩٩٣ نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي في سري لانكا هي ٩١ في المائة، وهي أعلى نسبة في جنوب آسيا.

التعليم العالي

٣٢٢- يحق للذين يجتازون امتحانات شهادة التعليم العامة (المستوى المتقدم) بالحصول على التقديرات اللازمة متابعة الدراسة في مرحلة التعليم العالي. ونظراً إلى محدودية المرافق، يتم اختيار الطلاب على أساس الجدارة.

٣٢٣- وأبرزت اللجنة الوطنية للتعليم في مشروع بيانها السياسي الحاجة الملحة إلى إتاحة فرص بديلة للتعليم العالي لجميع الطلاب المؤهلين للتعليم الجامعي (المستوى المتقدم) لكنهم حرموا منه بسبب إمكانيات القبول المحدودة في الجامعات. ففي عام ١٩٩٤ مثلاً كان هناك ٧٣٨ ٥٦ طالباً مؤهلاً للتعليم الجامعي من أصل ٩٨٤ ١٤٨ طالباً تقدموا لامتحانات المستوى المتقدم. ومع ذلك، لم يتسن قبول سوى ١٣ ٩٠ طالباً في الجامعات الوطنية.

التعليم غير الرسمي

٣٢٤- وجهت بعض الوكالات الحكومية وعدد كبير من الوكالات غير الحكومية طاقاتها لتعزيز هياكل التعلم البديلة لتلبية احتياجات الأطفال الذين لا يترددون على المدارس. وأنشأت شعبة التعليم غير الرسمي بوزارة التعليم أكثر من ٧٠٠ مركز لتعليم القراءة والكتابة في المناطق التي يتركز فيها الأطفال الذين لا يترددون على المدارس. وقامت وكالات غير حكومية مثل حركة سارفودايا وحركة ماهيلا ساميثي بسري لانكا بتنظيم هذه المراكز هي الأخرى حيث يتم فيها أيضاً، بالإضافة إلى تعليم مبادئ القراءة والكتابة، تقديم التدريب المهني لأغراض توليد الدخل.

٣٢٥- وأعدت رسائل تعليمية خاصة بدعم من اليونسكو وتم تدريب معلمي المدارس الابتدائية على استخدام هذه الرسائل. ويعاود عدد من الأطفال الذين تستهدفهم هذه المراكز دخول المدرسة الابتدائية. ومع ذلك، تقل نسبة الأطفال في سن الدراسة الذين يشاركون في هذه المراكز عن ٥ في المائة، إذ لا تقع دائماً هذه المراكز في المناطق التي يكثر فيها عدد الأطفال الذين لا يترددون على المدارس.

٣٢٦- وأنشئت وحدات فنية غير نظامية في المدارس في السبعينات لتقديم التدريب المهني لتاركي المدارس والمتسربين منها، بعد إنتهاء فترة الدراسة أو أثناء العطلة الأسبوعية، ولكن الموارد التي أتاحت لها كانت محدودة ولا بد من تجديدها.

٣٢٧- وستشرع الحكومة أيضاً في تنفيذ برنامج لبلوغ هدف التعليم الأساسي العام بحلول عام ٢٠٠٠، وسيتم اعتماد تدابير إيجابية لتشجيع من هم خارج النظام الدراسي الرسمي على العودة إلى المدرسة ولتقديم دروس عملية على المعرفة الوظيفية بمبادئ القراءة والكتابة في مراكز خاصة. وسيتم تشجيع المنظمات الطوعية على تنفيذ برامج لدعم التعليم وتوفير مواد لتشجيع الأطفال ممن هم خارج المدرسة على الالتحاق بها. وسيطلب من رابطات الآباء والمعلمين تنفيذ برامج في المناطق التي يعيشون فيها لاقناع آباء هؤلاء الأطفال على تسجيلهم في المدرسة.

الصعوبات

٣٢٨- لا تزال فرص التعليم توزع حتى الآن بشكل غير منصف لأن الأولوية لا تولى للحد من الفوارق القائمة بين الأقاليم فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وليس لدى نحو ٢٠ في المائة من الأطفال وسيلة للوصول إلى المدارس الابتدائية التي تقع على بعد كيلومترين من منازلهم. وانخفضت نسبة المدارس التي بها مدرس واحد أو إثنان من ١٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩١ وهناك نحو ٢٢٥ من مدارس البلد وأكثر من ٤٠ في المائة من المدارس في المناطق الأقل تقدماً هي مدارس صغيرة وفقيرة يقل عدد التلاميذ فيها عن ١٠٠ تلميذ وتقدم نسبة ٥,٤ في المائة فقط من قرابة ١٠٠٠ مدرسة التعليم العلمي الثانوي العالي الذي هو وسيلة الحصول على عمل مربح وذو شأن.

٣٢٩- وعينت وزارة التعليم والتعليم العالي ثلاث مناطق تسود فيها المدارس المتخلفة التي يقل فيها عدد التلاميذ عن ١٠٠ والتي تفتقر إلى التسهيلات لتقديم التعليم الثانوي. وهذه المناطق هي: '١' مناطق المزارع؛ '٢' المناطق النائية، الواقعة خاصة في المنطقة الجافة؛ '٣' المناطق المحرومة في المدن الرئيسية.

وتم تصميم وتنفيذ مشروع بمساعدة أجنبية قدمتها الوكالة السويدية للتنمية الدولية لتطوير هذه المدارس وتحقق نجاح كبير في هذا الميدان.

٣٣٠- وبالرغم من أن سري لانكا حققت مستوى عالياً في تعليم مبادئ القراءة والكتابة ومعدلات عالية في الالتحاق بالمدارس، فلا يزال الأمر يحتاج إلى تحسين نوعية التعليم. ولا يزال الحصول على التعليم الجيد ميزة يتمتع بها الأغنياء. واثبتت الدراسات التي أجراها معهد التعليم الوطني أن أداء التلاميذ في المرحلة الابتدائية ليس مرضياً. ونتائج الامتحانات للحصول على شهادة التعليم العامة من المستوى العادي تشير هي الأخرى إلى سوء الأداء.

٣٣١- ويعزى جزء من التدهور في جودة التعليم/التعلم إلى انخفاض نسبة المعلمين المؤهلين مهنيًا (من ٥٧,٩ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٤٤,٦ في المائة في عام ١٩٩١) وإلى عدم وجود نظام ملائم للرصد والتقييم.

٣٣٢- وكان يوجد حتى عام ١٩٨٥ برنامج فعال لرصد جودة التعليم على مستوى القاعدة الشعبية من خلال نظام المعلمين المتنقلين (هيئة التفتيش المدرسي سابقاً). وأُلغي هذا النظام وأُفسح المجال لقيام "النظام العنقودي" الذي كان فاشلاً منذ البداية. ويتجه التفكير الآن إلى إعادة إنشاء النظام على مستوى الشعب.

المشاركة في التعليم والاستمرار فيه

٣٣٣- يبلغ حالياً عدد المسجلين في المدارس نحو ٤,٢ مليون من أبناء الشعب ومعدلات المشاركة في التعليم عالية نسبياً في الفئة العمرية من ٥ أعوام إلى ١٤ عاماً، ولم يحدث مع ذلك سوى تحسن هامشي منذ عام ١٩٨١ حيث بلغت النسبة ٨٣,٤ في المائة في عام ١٩٨١ و٨٧,٩ في المائة في عام ١٩٩١ (الجدولان ٢١ و٢٢). والواقع أن نسبة الأطفال الذين لا يترددون على المدارس في الفئة العمرية من ٥ إلى ٩ أعوام قد ارتفعت من ١٥ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ١٩ في المائة في ١٩٨٦/١٩٨٧ وانخفضت معدلات التسجيل خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ في ٧ من المقاطعات الـ ٢٣.

الجدول ٢٣ معدلات المشاركة في التعليم في المناطق الحضرية والريفية (١٩٨١)

العمر	المجموع			المناطق الحضرية			المناطق الريفية		
	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
٩-٥	٨٤,٤	٨٤,٥	٨٤,٢	٨٦,٦	٨٦,٤	٨٦,٩	٨٣,٨	٨٤,١	٨٣,٦
١٤-١٠	٨٢,٤	٨٢,٥	٨١,٨	٨٥,٢	٨٤,٤	٨٤,٤	٨١,٦	٨٢,١	٨٤,١
١٤-٥	٨٣,٧	٨٣,٧	٨٣,٦	٨٥,٩	٨٦,٤	٨٥,٦	٨٢,٧	٨٣,١	٨٢,٤
١٩-١٥	٤١,٩	٤١,٢	٤٢,٧	٤٦,٧	٤٤,٩	٤٨,٠	٤٠,٦	٤٠,٢	٤١,٣
٢٤-٢٠	٨,٩	٨,٧	٩,٠	٩,٧	٩,٤	١٠,٢	٨,٧	٩,١	٨,٧
٢٤-٥	٥٥,٨	٥٦,٠	٥٥,٦	٥٦,٦	٥٥,٣	٥٧,٣	٥٥,٧	٥٦,٣	٥٥,١

الجدول ٢٤ معدلات التسجيل في المدارس بحسب الجنس وفقاً لفئات عمرية محددة، ١٩٩١

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
٩-٥ سنوات	٩٠,١	٨٧,٣	٨٨,٧
١٤-١٠ سنة	٨٦,٦	٨٧,٥	٨٨,١
١٤-٥ سنة	٨٨,٣	٨٧,٤	٨٧,٩
١٩-١٥ سنة	٣٧,٥	٤٢,٦	٣٩,٩
٢٢-٢٠ سنة	٣,١	٤,٦	٥,٨
٢٢-٥ سنة	٦٢,١	٦٣,٤	٦٢,٨

٣٣٤- وقليلة جداً هي الفوارق بين الجنسين في المشاركة في عملية التعليم. ويبدو أن القيود الاجتماعية - الثقافية المفروضة على المشاركة تتناقص حتى في مجتمعات المزارع التي يرجع منشؤها الحديث إلى جنوب الهند وعند الأسر المسلمة في المناطق الريفية (جاياويرا، ١٩٩٠، ١٩٩٣). ومع ذلك، فإن معدلات التسرب في المناطق التي تتركز فيها هذه المجتمعات أعلى عند الفتيات منها عند الفتيان. ومعدلات التسرب الشاملة أعلى عند الفتيان منها عند الفتيات خاصة في المراحل الثانوية. وعدد الفتيات في المدارس الثانوية أكبر بالفعل من عدد الفتيان. وكانت نسبة الفتيات من مجموع عدد المسجلين في عام ١٩٩٣ هي ٤٨,٢ في المائة في الصفوف من ١ إلى ٥، و٤٩,٤ في المائة في الصفوف من ٦ إلى ٨، و٥١,٩ في المائة في الصفوف من ٩ إلى ١١، و٥٧,٩ في المائة في الصفين ١٢ و١٣ (التعداد السنوي في المدارس، ١٩٩٣).

الجدول ٢٥ التسجيل في المدارس، ١٩٩٣

المجموع	الإناث		الذكور		السنة
	التاميل	السنهالا	التاميل	السنهالا	
٣٧٤ ٩١٧	٥١ ٦٨٧	١٣٠ ٥٧٧	٥٣ ٨٦٦	١٣٨ ٧٨٧	١
٣٨٧ ٧٥٨	٥٣ ٨٥١	١٣٢ ٨٨٠	٥٦ ٥٩٠	١٤٤ ٤٣٧	٢
٤١٠ ٢٥٥	٥٤ ٥٦٧	١٤٢ ٥٧٩	٥٨ ٧٣٩	١٥٤ ٣٧٠	٣
٤٠٩ ٣٤٦	٥٢ ٢٩٢	١٤٣ ٩٥٨	٥٦ ٦٧٠	١٥٦ ٤٢٦	٤
٣٩٧ ٦٩٢	٤٨ ٤٤٦	١٤٣ ٩٢٩	٥٢ ١٨٧	١٥٣ ١٣٠	٥
٣٩١ ٤٤٩	٤٤ ٤٠٢	١٤٥ ٧٨٢	٤٧ ٦٠٨	١٥٣ ٦٥٧	٦
٣٦٨ ٠١٠	٣٩ ٧٥١	١٤٢ ١٨٣	٤١ ٣٣٤	١٤٤ ٧٤٢	٧
٣٣٤ ٥٩٢	٣٤ ٢٢١	١٣٤ ٥٢٩	٣٤ ٦٩٣	١٣١ ١٤٩	٨
٢٩٣ ٠١٧	٢٨ ٥٠١	١٢١ ٥٦٠	٢٧ ٩٣٣	١١٤ ٩٢٣	٩
٢٦٣ ٤٠٧	٢٤ ٤٥٣	١١١ ٩٦٥	٢٣ ٤٧١	١٠٣ ٥١٨	١٠
٣٤٩ ٩٧٧	٣٠ ٧٨٤	١٥٣ ١٣١	٢٨ ٠٢٠	١٣٨ ٠٤٢	١١
٨٨ ٧٠٢	٩ ٢٥٤	٤١ ٥٣١	٨ ٤٤٧	٢٩ ٤٧٠	١٢
٤ ٠٦٩ ٠٦٢	٤٧٢ ٢٠٩	١ ٥٤٤ ٧٠٤	٤٨٩ ٥٥٨	١ ٥٦٢ ٦٥١	المجموع

المصدر: فرع الاحصاءات بوزارة التعليم والتعليم العالي.

٣٣٥- يقدر أن نسبة الأطفال من نفس الفئة العمرية الذين لا يلتحقون بالنظام الدراسي تبلغ حوالي ٨ في المائة وأن نحو ٩٠ في المائة فقط من الذين يسجلون في الصف الأول يكملون التعليم الابتدائي، وأن نحو ٧٠ في المائة يصلون إلى الصف التاسع، وأن نسبة ٢٠ في المائة يدخلون الصف ١٢، وأن ٢ في المائة يشاركون في التسهيلات الأخرى للتعليم ما بعد الثانوي. ونسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس مرتفعة نسبياً في جيوب المناطق المحرومة، مثل الضواحي الحضرية المنخفضة الدخل والقرى النائية، والمستوطنات الجديدة ومناطق المزارع. وقدرت معدلات مشاركة الفقراء وغير الفقراء في ١٩٨٧/١٩٨٦ بنسبة ٧٩ في المائة و٨٦ في المائة للفئة العمرية من ٥ إلى ٩ سنوات، و٤ في المائة و١٠ في المائة للفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة (تقرير عن مالية المستهلكين ومسح اجتماعي - اقتصادي لعامي ١٩٨٧/١٩٨٦، الجزء الأول، البنك المركزي لسيلان). واحتسب أن متوسط سنوات الدراسة هو ٥,٨ و ٥,٦ سنة (الذكور والإناث) للفقراء ٧,٣ و ٧,١ سنة لغير الفقراء (البنك الدولي).

الجدول ٢٦ نسب التسرب

الصف	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٩٠
الأول	١٩	٥	٤	١	١	٢	٢
الثاني	٨	٢	٤	٢	١	٣	٣
الثالث	١١	٧	١٠	٤	٤	٤	٦
الرابع	١٤	٨	١١	٤	٥	٦	٥
الخامس	١٤	٨	١٣	٥	٦	٦	٦
السادس	١٤	١١	١١	٣	٦	٧	٦
السابع	١٣	٩	١٢	٢	٦	٧	٧
الثامن	١٢	١١	١٤	٢	٧	٨	٨

المصدر: التقرير الأول الصادر عن اللجنة الوطنية للتعليم، ١٩٩٢.

معرفة القراءة والكتابة

٣٣٦- ترد أدناه معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى السكان من سن خمس سنوات فأكثر مصنفة بحسب الجنس والفئة العمرية:

الجدول ٢٧ معدلات معرفة القراءة والكتابة

الفئة العمرية	الذكور بالنسبة المئوية	الإناث بالنسبة المئوية	المجموع بالنسبة المئوية
٩-٥	٨٢,٦	٨٤,٨	٨٣,٧
١٣-١٠	٩٧,٠	٩٦,٤	٩٦,٧
١٨-١٤	٩٥,٢	٩٣,٩	٩٤,٥
٢٥-١٩	٩٤,١	٩١,٦	٩٢,٩
٣٥-٢٦	٩٤,٩	٩١,٠	٩٢,٨
٤٥-٣٦	٩٤,١	٨٦,١	٨٩,٨
٥٥-٤٦	٩٢,٧	٧٢,٦	٨٢,١
أكبر من ٥٥	٨٧,٨	٥٩,٥	٧٣,٧
المجموع	٩٢,٢	٨٥,٢	٨٨,٦

المصدر: تقرير عن مالية المستهلكين ومسح اجتماعي - اقتصادي لعامي ١٩٨٦/١٩٨٧، الجزء الأول، البنك المركزي لسيلان.

٣٣٧- وبما أن التعداد العام الذي كان مقرراً إجراؤه في عام ١٩٩١ لم يحدث، فإن آخر الاحصاءات ليست متاحة، ولكن يمكن الافتراض بأمان بأن الحالة يجب أن تكون قد تحسنت الآن إلى حد كبير بفضل تدابير المساعدة التي طبقت في التسعينات مثل توفير الزي المدرسي.

إنفاق الحكومة على التعليم

٣٣٨- بما أن الحكومة هي التي تشرف أساساً على النظام المدرسي، فإنها مسؤولة أيضاً عن توفير التمويل لإدارة النظام. وفي الستينات، أنفقت الحكومة نسبة عالية وصلت إلى ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ١٨ في المائة من نفقات الحكومة سنوياً على التعليم. على أن هاتين النسبتين قد انخفضتا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات إلى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى ٨ في المائة من الميزانية السنوية. ويتضح الآن وجود اتجاه نحو زيادة الاعتمادات للتنمية الاجتماعية وقد حدد هدف إنفاق ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم بحلول عام ٢٠٠٠. وترد البيانات المالية في الجدول التالي.

الجدول ٢٨ إنفاق الحكومة على التعليم

السنة	الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي	الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٨	٦,٩	٢,٧
١٩٩٠	٩,٦	٣,٠
١٩٩١	٧,٦	٢,٥
١٩٩٢	١٠,٧	٢,٩
١٩٩٣	١٠,٠	٢,٨
١٩٩٤	١٠,٦	٣,١

المصدر: البيانات الاجتماعية - الاقتصادية في سري لانكا لعام ١٩٩٥، البنك المركزي لسري لانكا.

شبكة المدارس

٣٣٩- توجد شبكة مدارس منتشرة على نطاق واسع في سائر أنحاء البلد. وهناك ١٩٣ ١٠ مدرسة حكومية و ٧٩ مدرسة خاصة و ٤٨٨ مدرسة دينية، أي ما مجموعه ٧٦٠ ١٠ مدرسة. وسبل الالتحاق بالمدارس متاحة حتى في أكثر المناطق وعورة.

الجدول الزمني

٣٤٠- يبدأ نظام التعليم الراهن في الخامسة من العمر فصاعداً بنظام ٣:٣:٥ للتعليم العام ويؤهل الطالب بعد ذلك للتعليم الأعلى والتعليم المتقدم.

٥ سنوات	المستوى الابتدائي، السنوات من ١ إلى ٥
٣ سنوات	المستوى الثانوي الأدنى، السنوات من ٦ إلى ٨ سنوات
٣ سنوات	المستوى الثانوي، السنوات من ٩ إلى ١١
سنتان	المستوى الثانوي الأعلى، السنتان ١٢ و ١٣

٣٤١- وتبدأ السنة الدراسية في كانون الثاني/يناير وتنتهي في كانون الأول/ديسمبر. وتتألف من ثلاث فترات مدة كل منها ١٢ أسبوعاً تقريباً مع مدة اجازة قصيرة في نهاية كل فترة. ويتراوح مجموع عدد أيام الدراسة في السنة بين ٢٠٠ يوم و ٢١٠ أيام.

احتياجات الفئات الخاصة من الأطفال

٣٤٢- هناك بعض الفئات المحرومة فيما يتعلق بتكافؤ فرص التعليم والمشاركة فيه، مثل الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والمحرومة، أو الذين ينتمون إلى الفئات المنخفضة الدخل، أو الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة بالحرب، أو أطفال الأسر المشردة والأطفال المعوقين بدنياً وعقلياً. وتتألف الإجراءات التي اتخذت للقضاء على أوجه القصور هذه من الآتي:

١- توفير تسهيلات الهياكل الأساسية للمدارس؛

٢- تزويد المدارس بالأثاث وغير ذلك من التجهيزات؛

٣- تنفيذ برامج لرفع نوعية الإدارة وتدريب المعلمين؛

٤- تحسين وضع المعلمين؛ ولغتا التعليم هما التاملية والسينهالية؛ وتدرس الانكليزية بوصفها لغة الوصل الإلزامية.

٣٤٣- وقامت كل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدعم برامج للأطفال المعوقين مثل تدريب المعلمين على الكشف المبكر عن أوجه العجز وعلى تقنيات التدريس الخاصة في التعلم المدرسي وبرامج إعادة التأهيل. وتم حتى الآن تدريب نحو ٧ في المائة من المعلمين في المدارس الابتدائية على التعليم الخاص ولكن نسب الأطفال المعنيين الذين تم الوصول إليهم حتى الآن تقل عن ١٠ في المائة.

٣٤٤- ونفذت برامج لإعادة تأهيل الأطفال في مخيمات اللاجئين ولصالح أطفال آخرين في الأسر التي تضررت بالنزاع المسلح.

٣٤٥- إن الإنجازات التي حققتها سري لانكا في ميدان التعليم بارزة مقارنة بالحالة القائمة في بلدان أخرى من المنطقة. ويجب أن ينصب التركيز في المستقبل أساساً على تحسين نوعية التعليم بإتاحة تسهيلات أفضل وعلى جعل المناهج الدراسية أكثر اتصالاً بالاحتياجات الوطنية والوصول إلى نسبة الـ ١٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة ممن هم خارج النظام إما بإدخالهم المدارس الرسمية أو بتمكينهم من الاستفادة من فرص التعليم البديلة لكي يكونوا مواطنين صالحين.

٣٤٦- ومبدأ المساواة قاعدة جوهرية لتوفير فرص التعليم في سري لانكا. ومن ثم، ليس هناك تمييز قائم على اعتبارات عنصرية أو دينية أو إثنية، أو لغوية أو أية اعتبارات أخرى. وحيثما أمكن ذلك، أنشئت مدارس للأطفال المعوقين بدنياً ممن لا يستطيعون الإندراج في المدارس العادية. وأنشئت المدارس أينما تركزت جيوب لمجتمعات السكان الأصليين في القرى البعيدة بالمناطق النائية.

٣٤٧- وقد سبقت الإشارة إلى أنه تم اتخاذ إجراءات إيجابية لتمكين الفئات المحرومة من الالتحاق بالمدارس من خلال عدة خدمات مساعدة أتاحت مجاناً مثل الكتب الدراسية ووجبة الغذاء والزي المدرسي.

٣٤٨- وهناك لغتان رسميتان هما السينهالية والتاميلية المعترف بهما كوسيلة التعليم في المدارس. وتدرس الانكليزية أيضاً كلفة ثانية إلزامية. وليس هناك تمييز قائم على أساس اللغة.

٣٤٩- وهناك ١٩٠ ٠٠٠ مدرس يعملون في المدارس الحكومية ويتقاضون أجرهم وفقاً لجدول مرتبات الحكومة. وأعيدت هيكله مرافق التعليم في الآونة الأخيرة بتقديم جداول مرتبات معادلة للخدمات المهنية الأخرى في البلد. ويحصل المدرسون على اجازات رسمية لأغراض التدريب المهني ويتلقون مرتبهم بالكامل أثناء فترة التدريب. وتتخذ الإجراءات في الوقت الحاضر لإنشاء هيئة وطنية لتثقيف المدرسين للاهتمام بجميع الجوانب المتعلقة بتثقيف المدرسين.

٣٥٠- وهناك ٧٩ مدرسة خاصة، من أصل ٧٦٠ ١٠ مدرسة، لا تخضع لسيطرة الحكومة. وتتولى الهيئات الدينية إدارة معظم هذه المدارس. وتدفع الحكومة مرتبات المدرسين في حالة عدد من هذه المدارس. وعلى هذه المدارس أن تتقيد بالمعايير الوطنية فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وبشروط الامتحانات، وما إلى ذلك. على أنها تفرض على التلاميذ رسوم "تعليم" وهي تمثل بذلك فئة متميزة من المدارس. وهناك أيضاً عدد بسيط من المدارس الدولية التي ازداد عددها في الآونة الأخيرة لتلبية احتياجات الطلاب المغتربين أساساً، وإن كانت تقبل أيضاً الأطفال المحليين الذين يتعلمون باللغة الانكليزية.

٣٥١- وليس هناك تشريع أو بيانات سياسية تلغي الحقوق المجسدة في المادة ١٣.

٣٥٢- إن المساعدة الدولية مطلوبة لتنمية المجالات التالية:

١- تحسين نوعية التعليم بتطوير المناهج وتدريب المعلمين والموظفين الإداريين؛

٢- النهوض بمستوى المدارس المحرومة من اللوازم الأساسية، خاصة المدارس الصغيرة؛

٣- توفير مواد التدريس والتعلم، وتطوير الكتب المدرسية وما إلى ذلك.

٣٥٣- وسري لانكا فريدة من بين البلدان النامية إذ يتفوق في نوعية الحياة المادية لشعبها رغم انخفاض دخل الفرد فيها. فالرقم القياسي لتنميتها البشرية هو ٠.٦٦٥. وتحقق هذا الإنجاز أساساً نتيجة تركيزها على سياسات تطوير مرافق التعليم والصحة.

المادة ١٥

حماية حق المؤلف

٣٥٤- تحمي أحكام الجزء الثاني من مدونة قانون الملكية الفكرية رقم ٥٢ لعام ١٩٧٩ حقوق مؤلفي المصنفات الأصلية العلمية أو الأدبية أو الفنية. كما تحمي الحقوق الاقتصادية والمعنوية على السواء. إن هذا القانون، الذي يستند إلى القانون النموذجي للبلدان النامية الذي اقترحه المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد تم تنقيحه وتوحيده وتعديله وتجسيده في شكل مدونة، يتصل بحق المؤلف والتصميمات الصناعية،

والبراءات، والعلامات والمنافسة غير المشروعة، والهدف منه هو إتاحة سبل أفضل لتسجيل هذه المسائل ومراقبتها وإدارتها. وتنص المدونة على أحكام إيجابية لإنفاذ حقوق مؤلفي المصنفات الأصلية. كما تحمي الإضرار بالمصنف. ولصاحب حق المؤلف الحق الحصري في استنساخ هذا المصنف، أو ترجمته أو اقتباسه أو تعديله أو تحويله ونقل المصنف إلى الجمهور عن طريق الأداء أو الإذاعة أو بأية وسيلة أخرى. ويتمتع صاحب المصنف بحقوق اقتصادية وطبيعية تبقى للمؤلف عموماً مدى الحياة وتدوم ٥٠ عاماً بعد وفاته.

٣٥٥- وإدارة البراءات والعلامات التجارية هي المكتب الوطني للملكية الفكرية. وهو مسؤول عن إدارة حق المؤلف في البلد إدارة سليمة.

٣٥٦- ويمارس المسجل رقابة عامة ويشرف على جميع الأشخاص المعينين أو الذين يقومون بتنفيذ أحكام المدونة. ومن واجباته القانونية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز وتشجيع الوعي بحق المؤلف وإنشاء جمعيات لحماية حق المؤلف. وتعزز الإدارة الوعي بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن هذا الموضوع. وتقدم أيضاً خدمة استشارية للمعنيين بالأمر وتحمي حقوق الغير.

٣٥٧- وتسجيل حق المؤلف ليس ضرورياً في سري لانكا. إذ تتم حماية المصنف تلقائياً بإنفاذ القانون.

نطاق الحماية

٣٥٨- تمتد حماية حق المؤلف في سري لانكا لتشمل مجالاً أوسع يغطي:

- (أ) مصنفات المؤلفين من مواطني سري لانكا أو ممن تكون إقامتهم العادية في سري لانكا؛
- (ب) المصنفات التي تنشر أولاً في سري لانكا؛
- (ج) جميع المصنفات الواجب حمايتها بموجب معاهدة أبرمتها سري لانكا وكذلك الفنون الشعبية السريلانكية.

٣٥٩- وفي حالة مصنفات الفنون الشعبية السريلانكية، فإن وزارة الشؤون الثقافية هي التي تمارس حقوقها.

٣٦٠- ويحظر بأمر زجري على أي شخص ينتهك أيأ من الحقوق التي يحميها الجزء الثاني من المدونة الاستمرار في انتهاك هذه الحقوق وقد يصبح مسؤولاً أيضاً عن الأضرار التي يحدثها. وانتهاك حق المؤلف جريمة يعاقب عليها بالغرامة أو السجن أو بكليهما. وتنص المدونة أيضاً على أحكام فيما يتعلق بالاستيراد الذي ينتهك حق المؤلف.

٣٦١- وتنص المدونة أيضاً على إنشاء جمعيات لأصحاب حق المؤلف لتيسير الإدارة الجماعية لحق المؤلف.

الصعوبات

٣٦٢- تواجه الصعوبات التالية:

- ١٠- قلة الوعي بين المؤلفين والناشرين والجمهور؛
- ١١- ارتفاع تكاليف المقاضاة. وسبيل الانتصاف الوحيد في حالة انتهاك حق المؤلف هو اللجوء إلى إقامة دعوى قانونية، وهي مكلفة جداً وتستغرق وقتاً طويلاً في سرى لانكا. وعليه، اعتُرف بالحاجة إلى إنشاء آلية مثل آلية للتوفيق أو للتحكيم لتسوية المنازعات المتعلقة بحق المؤلف.

تطوير العلم والتكنولوجيا

٣٦٣- يغطي القانون رقم ٧٨ لعام ١٩٨١ معظم الوظائف المشار إليها في إطار هذه البنود وهو القانون المتعلق بهيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم وبواجباتها ووظائفها وصلحياتها، حيث ينص البند ٩(أ) منه على أن "تشير الولايات على الوزير بشأن سياسات وتدابير الولايات لإدارة وتنمية الموارد الطبيعية لسرى لانكا بطريقة تتمشى والمصالح الوطنية". ومن بين واجبات هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم إسداء المشورة للوزير فيما يتعلق "بالتدابير لتعزيز وتنمية الاعتماد الوطني على الذات في تطبيق العلم والتكنولوجيا بما يعود بالنفع على شعب سرى لانكا". وفي إطار البند ٩(ب)، يتوقع من هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم "جمع ونشر المعلومات المتعلقة بأي جوانب تتصل بالمسائل العلمية والتقنية وإعلام الجمهور وتثقيفه بشأن هذه المسائل".

٣٦٤- ولدى هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم التي تخضع لوزارة العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية لجنة توجيه بشأن الموارد الطبيعية تنصب أعمالها على حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل منظم. وهناك أيضاً لجنة توجيه منفصلة لبرنامج "الإنسان والمحيط الحيوي" الذي ترعاه اليونسكو.

٣٦٥- وللحفاظ على البيئة ومنع إصابتها بأي ضرر، هناك هيئة قانونية هي هيئة البيئة المركزية التي تخضع لوزارة النقل والبيئة وشؤون المرأة. وهذه الهيئة مخولة سلطة إجراء تقييم الأثر على البيئة قبل موافقة الحكومة على أي مشروع صناعي أو إنمائي. وتقوم المختبرات الخاصة بعمليات تقييم الأثر على البيئة، ولكن يجري الآن إعداد اللوائح التي تخضع لقانون وضع المعايير في سرى لانكا ليكون اعتمادها إلزامياً اعتباراً من حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٦٦- وتنشر المعلومات المتعلقة بالتقدم العلمي عن طريق الصحف العلمية القطاعية مثل صحيفة Ceylon Medical Journal والصحف العلمية العامة مثل صحيفة هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم التي تصدر عن المجلس الوطني للعلم ومجموعة من المنشورات الدورية مثل Vidurawa التي تصدرها هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم، ومنشورات خاصة مثل Vidusara التي تصدر عن مجموعة الصحف الجزرية.

٣٦٧- وتندرج التدابير التي تمنع استخدام التقدم العلمي والتقني ضد التمتع بحقوق الإنسان في إطار الأحكام العامة التي تحترم حقوق الإنسان والمنصوص عليها في الدستور.

٣٦٨- وحماية المصالح المعنوية والمادية التي تترتب على أي من المصنفات العلمية ضعيفة نوعاً. وقد اختفى حكم وارد في قوانين البراءات لحماية هذه الحقوق.

تطوير العلم وإشاعته

٣٦٩- تجري وزارة التعليم دراسة يمولها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لتقييم أوجه القصور في تعليم المواد العلمية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. وبمجرد الانتهاء من الدراسة، ستتخذ الإجراءات لتصحيح أوجه القصور التي يتم تعيينها.

٣٧٠- وبدأت وزارة العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية دراسة هي الأخرى بتمويل من مصرف التنمية الآسيوي لتقرير احتياجات مدرسي العلم والتكنولوجيا على مستوى التعليم بعد الثانوي لتلبية احتياجات الصناعة في المستقبل.

٣٧١- وتتخذ وزارة العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية ترتيبات لتنظيم اجتماع وزاري مشترك مع وزير التعليم والتعليم العالي ومع الموظفين ذوي الصلة والخبراء لتعيين أوجه القصور في تعليم المواد العلمية والتكنولوجية واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

٣٧٢- وتقدم الصحف والإذاعة والتلفزة تحقيقات صحفية ومواد تكميلية ولديها أيضاً برامج ومنتشورات منفصلة لنقل المفاهيم العلمية الأساسية والتطورات الجديدة ذات التطبيقات العملية إلى الجمهور. وتدعم الحكومة هذه المشاريع دعماً كاملاً.

٣٧٣- وليست هناك قيود قانونية تعوق البحوث العلمية. وللأفراد والعلماء والمؤسسات حرية إجراء ما يعني لهم من بحوث. والواقع أنه ليست هناك قيود محددة مفروضة على إجراء التجارب على الحيوانات ولا يشترط من العلماء الحصول على تراخيص خاصة لإجراء هذه التجارب. وليست هناك قيود على تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين العلماء ومؤسساتهم. إن ممارسة استعراض التجارب التي تجري على البشر قائمة من الناحية الأخلاقية، وإن كان يجري حالياً إعداد الأحكام القانونية في هذا الصدد.

٣٧٤- وتقدم وزارة العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية منحة سنوية لرابطة سري لانكا للنهوض بالعلم. وبدأت تعطي هذه السنة منحة سنوية للأكاديمية الوطنية للعلوم في سري لانكا كما وفرت لها حيزاً مكتيبياً وبعض المعدات. وتقدم منح صغيرة لشتى الرابطات المهنية متى نشأت الحاجة إلى ذلك. ومن وظائف هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلوم تشجيع البحوث وتمويلها ولديها برنامج لتقديم المنح السنوية. وتولى العناية للطلبات التي ترد من المؤسسات ومن العلماء الأفراد. وتغطي المنح تكاليف اللوازم والمعدات وتوظيف العاملين. وتضاعف مقدار كل منحة عشر مرات تقريباً في العام الماضي.

٣٧٥- وكانت الصعوبة الرئيسية في المجالات المشار إليها أعلاه هي محدودية الأموال.

التعاون الدولي

٣٧٦- إن لدى هيئة الموارد الطبيعية والطاقة والعلم صندوقاً لإجراء الاتصالات بين الوزارات تمويلها بالكامل الوكالة السويدية للتعاون مع البلدان النامية في ميدان البحوث (المعروفة الآن باسم الوكالة السويدية للتنمية الدولية). ويستخدم هذا الصندوق لتمويل زيارات العلماء لحضور الاجتماعات العلمية في الخارج. ويتفاعل العلماء أيضاً مع زملاء في الخارج عن طريق عدد من وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية. وتقدم هذه الوكالات أيضاً منحاً للسفر وزمالات للتدريب ولكنها تكون لفترات محدودة ولموضوعات معينة.

٣٧٧- وهناك فرص متاحة للتفاعل العلمي وللزيارات العلمية من خلال التعاون الإقليمي مثلاً في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وهناك فرص متاحة أيضاً للتفاعل العلمي من خلال التعاون الثنائي على المستوى الحكومي ومستوى المنظمات غير الحكومية. ويمكن للذين يعملون في المنظمات الحكومية أن يغتنموا هذه الفرص إذا تم توجيههم فقط من خلال الآليات الحكومية الرسمية مثل إدارة الموارد الخارجية.

السياسة الثقافية

٣٧٨- اعترفت الحكومة بأن الثقافة مكون أساسي للتخطيط الشامل ووسيلة للتكامل الوطني. وينظر إلى الثقافة في إطار مفهوم بناء السلم والتنمية الوطنية. وستتم بذلك حماية ثقافة وتقاليد جميع المجتمعات والحفاظ عليها. وبما أن الهوية الثقافية أساسية لتقدم الشعب اجتماعياً واقتصادياً، فستتخذ خطوات لتنمية ودعم الأدب، والمعمار، والموسيقى، والرقص، والمسرح وغير ذلك من أشكال الثقافة الحية.

٣٧٩- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعتمد الحكومة نهجاً من ثلاثة أضلاع. ويلزم وضع تشريع ذي صلة، وإنشاء مؤسسات ملائمة، والوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتحقيق البرامج.

٣٨٠- ويقترح أن تنفذ وزارة الثقافة والشؤون الدينية الأنشطة التالية لتنمية الثقافة تمشياً مع البرنامج الانتخابي للحكومة:

إنشاء مجلس وطني للسياسة الثقافية. وسيكون هذا المجلس ممثلاً لجميع الفئات الإثنية ولجميع الديانات والمناطق؛

إنشاء مركز توثيقي لجمع الإحصاءات ومسح الاحتياجات والموارد الثقافية؛

تطوير أنشطة المجلس الوطني للفنون واللجان الأدبية وغيرها من اللجان الفرعية بتدخل الدولة في أدنى الحدود مع تقديمها مساعدة كبيرة؛

مراجعة قانون مجلس الأداء العام مع مراعاة التطورات في وسائل الإعلام المرئية الحديثة مثل التلفزة والفيديو. وستتخذ خطوات أيضاً لوضع إطار لتشريع يلغي نشر المواد المطبوعة الفاحشة والأشكال الأخرى لوسائل الإعلام المرئية الإباحية التي يمكن أن تهدد حياة الشعب الثقافية؛

إعادة النظر في مدونة قانون الملكية الفكرية مع الإشارة بوجه خاص إلى سياسة حق المؤلف؛

وضع برنامج وطني لتعزيز الأدب السينمائي وأدب التاميل؛

رفع مستوى أدب الأطفال. وستتاح مرافق لخلق مسرح للأطفال وأداء تمثيلات للأطفال؛

تعزيز نشر الكتب الجيدة وتشجيع الكتّاب الجدد. وستتخذ خطوات لإعادة النظر في الرسوم المفروضة على استيراد الكتب والجرائد والصحف ذات القيمة التربوية والأدبية والثقافية، وإلغائها إن أمكن. وستتخذ خطوات لإنشاء مكتب للكتّاب في كولومبو وتزويده بالتسهيلات اللازمة؛

الحفاظ على الأشكال التقليدية للموسيقى والرقص والفنون الشعبية وتغذيتها. واتخاذ ترتيبات لتنفيذ خطة بمنح إعانات شهرية للفنانين المسنين حتى يتمكنوا من العيش حياة كريمة؛

تقديم المساعدة في ميدان المسرح بإنشاء معهد وطني للمسرح ليشكل جزءاً من المجتمع الثقافي الكبير المخطط إنشاؤه في كولومبو؛

إنشاء مراكز ثقافية في كل شعبة من أمانة الشُعب. وسيتم إنشاء قاعة محاضرات ومركز تدريبي في كل مقاطعة لصالح الفنانين والجمهور؛

إنشاء دار للأوقاف تضم الإدارة، ومجلس الأوقاف، ومحكمة الأوقاف ومركزاً للأنشطة الثقافية الإسلامية تحت سقف واحد؛

وضع برنامج لتلبية الاحتياجات الثقافية لعمال المزارع؛

استعراض الأنشطة الثقافية في المناطق الحضرية والريفية ومناطق المزارع والمناطق الساحلية؛

إنشاء مكتبات في الأماكن المركزية داخل كل شعبة من أمانة الشُعب.

إنشاء مركز ثقافي للهندوس في كولومبو يزود بجميع التسهيلات الحديثة. وكان الاقتراح الأصلي يهدف إلى إعادة إصلاح مسرح جينتوتوبيتيا موروغان على نفس الأسس التي أعيد بها إصلاح مسرح إلفينستون كمركز ثقافي لعرض مسرحيات وأفلام التاميل وتعليم الموسيقى والرقص.

٣٨١- ووزارة الشؤون الدينية والثقافية مسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة بشأن الثقافة. وأنشئت الإدارات التالية في إطار الوزارة:

إدارة الآثار؛

إدارة الشؤون الثقافية؛

إدارة المتاحف الوطنية؛

إدارة المحفوظات الوطنية؛
 إدارة الشؤون الثقافية والدينية الهندوسية؛
 إدارة الشؤون الثقافية والدينية الإسلامية؛
 صندوق الثقافة المركزي؛
 مؤسسة تاور هول المسرحية؛
 مجلس الأداء العام.

مدى توافر الأموال

٣٨٢- يخصص نحو ١٥ في المائة من نفقات الحكومة للشؤون الثقافية والدينية وتدفع هذه النسبة للوزارة وللإدارات التي تعمل تحت سلطتها لإدارة وتنفيذ السياسات والمشاريع بشكل عام. وتدعم الدولة المبادرات الخاصة بتنظيم مهرجانات ومباريات ثقافية في ميادين الفنون والمسرح والأدب، إلخ. وبتقديم الجوائز النقدية والمنح الدراسية لمواصلة الدراسة. على أن أموال الدولة المتاحة لدعم المبادرات الخاصة محدودة. ولذلك تشجع بنشاط المشاركة المجتمعية في الأنشطة الثقافية. وفي ظل التنمية السليمة، تتزايد الآن مشاركة الشركات الخاصة في رعاية ودعم الفنون.

الهيكل المؤسسية

المتاحف

٣٨٣- تتولى إدارة المتاحف الحفاظ على المتاحف التالية وإدارتها، وهي متاحف التي لها أهمية وفائدة ثقافية والتي أنشأتها الحكومة في كولومبو والأقاليم لإعلام وتوعية الجمهور بتراثه الثقافي.

المتاحف في كولومبو

متحف كولومبو الوطني. إن هذا هو أقدم وأكبر متحف في البلد. وهو يضم مجموعة كبيرة من الآثار والمشغولات الفنية التي تمثل ثقافة سري لانكا الراهنة والقديمة، بما في ذلك روائع الفن القديم؛

متحف التاريخ الطبيعي؛
 المتحف الذي يغطي الفترة الهولندية.

المتاحف الاقليمية

متحف كاندي الوطني؛
 متحف غال؛
 متحف غال البحري؛
 متحف رتناجورا؛
 متحف أنورادهاجورا للفنون الشعبية.

٣٨٤- ومتحف مارتين ويكرماسينغ للفنون الشعبية هو المتحف الوحيد الذي يتسم بأهمية ثقافية وتم إنشاؤه والحفاظ عليه بصندوق استئماني خاص. وهو دار للكاتب السريلانكي الشهير والغزير الإنتاج. تم الحفاظ عليها للأجيال القادمة. ولدى المتحف المتنقل التابع لإدارة المتاحف لوحات للعرض تصف جوانب الثقافة في سري لانكا. وهو يتنقل إلى أنأى المناطق في البلد. وفي إطار مشروع إنشاء المتاحف في المدارس، تقوم الإدارة بإنشاء متاحف صغيرة في مدارس مختارة خارج كولومبو تعرض الاهتمامات الثقافية والعلمية على السواء.

التعليم والنشر

٣٨٥- تقوم وحدة التعليم والنشر التابعة للإدارة بنشر دراسات بحثية وإعادة طباعة الكتب النادرة التي تباع بأسعار معقولة في مكتبة المتحف.

المكتبات

٣٨٦- يوجد في سري لانكا نحو ٤٦٧ مكتبة عامة. وعلاوة على ذلك، هناك عدد كبير من المكتبات في المدارس والجامعات والمؤسسات ومن المكتبات الخاصة.

مؤسسة تاور هول المسرحية

٣٨٧- إن مؤسسة تاور هول المسرحية التي أنشئت بموجب القانون رقم ١ لعام ١٩٧٨ مسؤولة عن حفظ وتنمية المسرح في سري لانكا. وخصص مبلغ ٢٠ مليون روبية في عام ١٩٩٦ لإنشاء صندوق لرعاية الفنانين.

دور السينما

٣٨٨- تقوم ٢٥٠ دور سينما تقع في أنحاء الجزيرة بعرض نحو ١٤٠ فيلماً كل سنة. ويشمل هذا العدد قرابة ٢٥ فيلماً ينتج باللغة السينهالية في سري لانكا و ٨٠ فيلماً بالانكليزية و ٣٠ فيلماً بلغة التاميل و ٥ أفلام هندية تستوردها مؤسسة الأفلام الوطنية في سري لانكا.

المسارح

٣٨٩- هناك نحو ١٢٥ مسرحاً للدراما منشأة على نطاق الجزيرة. ويشمل هذا العدد المسارح الحكومية وشبه الحكومية والمسارح الخاصة والمسارح المدرسية.

الأقليات والسكان الأصليون

طوائف الأقليات من التاميل والمسلمين

٣٩٠- لطوائف الأقليات من التاميل والمسلمين في سري لانكا كل الحق في ممارسة ثقافتها والتمتع بها. والأيام التي لها أهمية ثقافية ودينية بالنسبة للتاميل وللمسلمين هي أيام عطلة عامة ويحتفل بها على المستوى الوطني برعاية الدولة.

٣٩١- وليس هناك أي تمييز يمارس ضد أية مجموعة إثنية فيما يتعلق بوقت البث الهوائي وبحيز الصحف في وسائل الإعلام الالكترونية والمطبوعة. وتشجع وسائل الإعلام طابع الثقافة المتعدد في سري لانكا وتعكسه. ولدى مؤسسة البث الإذاعي في سري لانكا ثلاث خدمات متميزة لتلبية احتياجات المستمعين من السيئهاليين والتاميل والمسلمين. وتذيع مؤسسة روباهيني في سري لانكا برامجها باللغات السيئهاليية والتاميل والإنكليزية. وتنشر شركات الصحف الحكومية والخاصة صحفاً يومية وأسبوعية بهذه اللغات الثلاث.

٣٩٢- وتبذل كافة الجهود للحفاظ على هوية الجماعات الإثنية المختلفة. وتستخدم البرامج التي تبث في الإذاعة والتلفزة والحيز المخصص في الصحف بحرية لتعزيز مصالح مجتمع تعددي.

٣٩٣- وأصبحت التاميل، وهي لغة جماعات التاميل وكذلك لغة أغلبية المسلمين، لغة رسمية وأصبحت اللغة الإنكليزية لغة الوصل اعترافاً بأن تلك اللغة هي رمز هام للثقافة. وتبذل كافة الجهود لتعزيز استعمال اللغات الثلاث في سري لانكا بحيث تصبح اللغة أداة للسلم والتعايش والرخاء.

٣٩٤- وتمتع المسلمون من وقت الاستعمار بالحق في أن يحكمهم قانونهم للأحوال الشخصية، وهو جانب هام من ثقافتهم في مسائل الزواج والطلاق وشؤون الأسرة. وكفلت الحكومات المتعاقبة استمرار تمتعهم بهذا الحق.

٣٩٥- وتشارك الدولة بنشاط أيضاً في تعزيز وعي جماعات التاميل والجماعات المسلمة وتمتعهما بتراثهما الثقافي. إن إدارة الشؤون الدينية والثقافية للهندوس وإدارة الشؤون الدينية والثقافية للمسلمين التابعتين لوزارة مسؤولتان عن تعزيز وحماية ثقافتهما. وتحقيقاً لأهداف إدارة الشؤون الدينية والثقافية للهندوس، يتم حالياً تنفيذ البرامج التالية:

- تعزيز الديانة الهندوسية؛
- إجراء بحوث عن ثقافة الهندوس والتاميل؛
- تعزيز لغة وثقافة التاميل؛
- تعليم موسيقى ورقص كرناتيك.

ومتابعة لهذه الأهداف والبرامج، تدير الإدارة المؤسسات التالية:

الصندوق الثقافي للهندوس؛
كلية سوامي فيبولنندا للموسيقى والرقص؛
استراحة الحجاج، كتاراغامما؛
قاعة الثقافة الهندوسية، باتيكالوا؛
مكتب البحوث.

٣٩٦- وتعالج إدارة الشؤون الدينية والثقافية للمسلمين جميع المسائل المتعلقة بالدين والثقافة الإسلامية، بما في ذلك نشر الكتب الإسلامية وتقديم المساعدة المالية للمنظمات والمساجد والمدارس القرآنية والمدارس العربية التي تستحقها.

السكان الأصليون

٣٩٧- احتفالاً بالسنة الدولية للسكان الأصليين، أنشأت وزارة البيئة لجنة وطنية في عام ١٩٩٣ بموافقة مجلس الوزراء، للشروع في تنفيذ برنامج لتعزيز التوعية بالسكان الأصليين في سري لانكا (الفيديا)، وفهمهم ومساعدتهم على تحسين مستويات معيشتهم مع الحفاظ في الوقت ذاته على الجوانب القيمة من ثقافتهم. ويركز برنامج العمل الذي نفذته اللجنة على الدعاية والبحوث والتعليم والنشر (انظر المرفق).

٣٩٨- وبمجرد الإعلان عن عقد الأمم المتحدة للسكان الأصليين، قررت وزارة البيئة إنشاء محفل دائم للتصدي للمسائل التي تتعلق بالسكان الأصليين. ونظمت الوزارة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ حلقة دراسية وحلقة تدارس جمعت الأكاديميين والباحثين ومخططي السياسة العامة لوضع خطة عمل ملائمة للعقد. ومن الاهتمامات الرئيسية للمحفل الدائم الحفاظ على ثقافية الفيديا ونمط حياتهم وخلق الوعي من خلال وسائل الإعلام بحق السكان الأصليين في الحفاظ على نمط حياتهم. وسيتوقف تنفيذ خطة عمل المحفل بفاعلية على الأموال التي ستتاح له. ومن القيود الرئيسية التي واجهتها اللجنة الوطنية للسنة الدولية للسكان الأصليين قلة الأموال وتأثر العديد من الأنشطة التي خطط لتنفيذها للسنة نتيجة لذلك.

دور وسائل الإعلام

٣٩٩- تؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في تعزيز المشاركة في الحياة الثقافية. ويقوم عدد كبير من الصحف التي تصدر باللغات السينهاالية والتاميل والإنكليزية بإطلاع الجمهور على الأحداث الثقافية التي تحدث في مناطق مختلفة من البلد، ونشر مقالات ومناقشات واستعراضات لجوانب الثقافة في سري لانكا وفي الخارج. وتلبي محطات الإذاعة والتلفزة الأذواق والاحتياجات المختلفة بشتى الأشكال والأنواع مثل الأحاديث والمناقشات والبرامج الموسيقية والمسرحيات والبرامج الوثائقية.

حفظ وعرض التراث الثقافي لسري لانكا

٤٠٠- إن إدارة الآثار مسؤولة عن حفظ التراث الثقافي لسري لانكا. وتشمل وظائف الإدارة استكشاف المواقع القديمة والتنقيب فيها، والحفاظ على المواقع والآثار الثقافية، والعرض والبحث والنشر. ويقوم صندوق الثقافة المركزي التابع للوزارة بإدارة سبعة مواقع ذات أهمية تاريخية كبرى. وتم الإعلان عن ستة من هذه المواقع السبعة باعتبارها مواقع للتراث العالمي. وهذه المواقع هي:

دير أبهاياغيريا؛

دير جيتافانا؛

(دير) بولوناروفا الهانا بيريفينا؛

القصر القديم والحدائق المائية في سيغيريا؛

الكهوف الملونة في دامبولا؛

المدينة المقدسة في كاندي.

حرية الإبداع والأداء الفني

٤٠١- يكفل الدستور حرية الكلام والتعبير، بما في ذلك حرية النشر. ولا يجوز تقييد هذا الحق إلا بالقانون تحقيقاً للوثام العرقي والديني. أو فيما يتعلق بالحصانة البرلمانية، أو انتهاك حرمة المحكمة، أو القذف أو الحض على ارتكاب جريمة (الفقرة ٢ من المادة ١٥).

٤٠٢- وتُشترط موافقة مجلس الأداء العام (المنشأ بموجب القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٦٠) لعرض جميع الأفلام وتقديم النصوص المسرحية. وللمجلس الحق في مراقبة الأفلام والمسرحيات التي تعتبر غير لائقة ثقافياً. وتأمل الحكومة في تعديل قانون مجلس الأداء العام ليغطي دور السينما الصغيرة وقاعات عرض شرائط الفيديو.

التعليم المهني

٤٠٣- يلتزم نظام الجامعات في سري لانكا بتعزيز وتطوير التعليم العالي في ميداني الثقافة والفنون. وتقدم الجامعات المناهج التالية للدراسة قبل التخرج:

اللغة العربية؛

الحضارة العربية والإسلامية؛

الآثار؛

اللغات القديمة؛

الحضارتان المسيحية والإسلامية؛

الفنون الجميلة؛

الدراسات الإسلامية؛

دراسات البالي والدراسات البوذية؛

طب السیدها؛
اللغة السینهالیة؛
لغة التامیل؛
الحضارة الهندوسية؛
اللغات والدراسات الثقافیة؛
اللغة الإنكليزية؛
الثقافة الغربية الكلاسیكية؛
اللغات الحديثة؛
اللغة السنسكریتية؛
طب آیورفیدا وأونانی.

وتمنح الجامعات أيضاً شهادات الماجستير والدكتوراه في العديد من الموضوعات المشار إليها أعلاه.

٤٠٤- وتقدم مؤسستان هما المعهد العالی للآثار والمعهد العالی للدراسات البوذیة ودراسات البالی تعلیماً آخر متخصصاً في هذين الميدانين، وينظم معهد دراسات التذوق الفني مناهج دراسية بعد التخرج في مجالات الفن والنحت والرقص والموسيقى.

الخطوات الأخرى المتخذة لحفظ الثقافة وتنميتها وإشاعتها

٤٠٥- يقوم عدد من المؤسسات التي تم إنشاؤها وإدماجها بموجب قانون صدر عن البرلمان بحفظ الثقافة في سري لانكا وتنميتها وإشاعتها.

مجلس الفنون في سيلان

٤٠٦- أنشئ مجلس الفنون بموجب القانون رقم ١٨ لعام ١٩٥٢ لتحقيق الأهداف التالية:

تنمية الدراية بالفنون الجميلة وفهمها وممارستها على نحو أكبر؛
زيادة سبل وصول الأعمال الفنية إلى الجمهور؛
تحسين معايير الأداء في الفنون الجميلة؛
الحفاظ على الفنون والحرف اليدوية للسكان الأصليين في سري لانكا وعرضها والتشجيع على تنميتها؛
إسداء المشورة والتعاون مع الإدارات الحكومية والسلطات والهيئات المحلية بشأن المسائل التي تتعلق بالأهداف المشار إليها أعلاه.

٤٠٧- وينص القانون على تعيين هيئات فرعية تحت سلطة المجلس بغرض إسداء المشورة إلى المجلس ومساعدته في النهوض بوجه عام بمجالات محددة من الثقافة. وتوجد حالياً ١٥ هيئة فرعية في المجالات التالية:

الأدب السينهالي؛
 أدب التاميل؛
 الأدب الغربي؛
 الفنون الشعبية؛
 السينما؛
 الموسيقى الغربية؛
 فن تحريك الدمى؛
 الموسيقى الشرقية؛
 الرقص الوطني؛
 الرسم والنحت؛
 المسرح السينهالي؛
 الأغاني والموسيقى الشعبية؛
 موسيقى الكارنتاكا والبهراتنايام؛
 مسرح الأطفال؛
 الباليه؛
 مسرح التاميل.

رابطة الفنون الكانديانية، مهانوارا

٤٠٨- أنشئت رابطة الفنون الكانديانية، مهانوارا، بموجب القانون رقم ٥ لعام ١٩٨٠ لحماية، وتدريب، ورفع مستوى الفنون والفنانين بمختلف أنواعهم، وتقييمهم وتنميتهم، خاصة في منطقة كانديان، وإنشاء معهد للفنون والحرف اليدوية وتزويده بكامل الأجهزة.

معهد ساهيتيا مندلايا في سري لانكا

٤٠٩- أنشئ معهد ساهيتيا مندلايا في سري لانكا بموجب القانون رقم ٣١ لعام ١٩٥٨ لغرض صريح هو النهوض بالأدب باللغات الوطنية، أي السينهالية والتاميل والإنكليزية.

معهد الثقافة السينهالية

٤١٠- نظم معهد الثقافة السينهالية بموجب القانون رقم ٤٢ لعام ١٩٨٠ للحفاظ على الثقافة السينهالية وتنميتها ولتعزير وغرس الاهتمام والتقدير لدى الشباب بالثقافة السينهالية.

الحرف اليدوية

٤١١- تتمتع سري لانكا بثراء تقاليدها في مجال الحرف اليدوية المحلية التي تشمل صنع الفخار، وأعمال النسيج، وصنع الحصائر، وحفر الخشب، وأشغال الذهب والفضة، وأشغال الحديد والنحاس، وأشغال الخيزران، وما إلى ذلك من أشغال يتداخل فيها الفن مع العمل جنباً إلى جنب. والحفاظ على الحرف اليدوية وتعزيزها

كجانب هام من تراث سري لانكا الثقافي مسألة من مسائل السياسة الوطنية. وتقوم وزارة الصناعات الريفية مع ثلاث مؤسسات أنشئت تحت إدارتها، هي المجلس الوطني للحرف اليدوية، ومركز التصميم الوطني ومجلس سري لانكا للحرف اليدوية، بحماية وتنمية المهارات التقليدية التي يتمتع بها سكان الريف من الحرفيين في سري لانكا. وتكفل هذه المؤسسات أن يكون الانتاج الحرفي ليس فقط طريقة حياة تعطي إحساساً بالإنجاز الذاتي، بل كمصدر دخل للذين يقومون به.

٤١٢- ويعنى المجلس الوطني للحرف اليدوية بالحفاظ على الحرف اليدوية التقليدية والجديدة على السواء وتنميتها. ويقوم المجلس بالأنشطة التالية تحقيقاً لهذا الهدف.

إنشاء مراكز وبرامج لتدريب الحرفيين المهرة للحفاظ على مهارات الحرف وإشاعتها؛

إنشاء رابطات ومجالس إقليمية للحرفيين يجتمع فيها الأشخاص لمناقشة وحل المشاكل التي تتعلق بحرفهم ولتطوير الحرف بشكل عام؛

تنظيم معارض إقليمية ووطنية لإتاحة الفرصة للحرفيين لعرض مهاراتهم؛

التوصية بترشيح الحرفيين المناسبين للحصول على أوسمة الشرف والجوائز الوطنية؛

يتيح المجلس الخامات والأدوات والمعدات اللازمة للانتاج الحرفي ويتخذ أيضاً الترتيبات لزراعة بعض الخامات مثل الخيزران، والروطان، والقصب، الخ؛

تنظيم تسهيلات إئتمانية ومشاريع تأمين للحرفيين؛

تنظيم برامج تبادل للحرفيين بمساعدة مجلس الحرف العالمي؛

نشر مجلة مرتين في السنة عنوانها "أبناء الحرف" لنشر المعلومات والمعارف المتصلة بالحرف.

٤١٣- ويتولى مركز التصميم الوطني إحداث التفاعل بالجمع بين المصمم والحرفي وإعادة إحياء وتوجيه إبداعية الحرفي الماهر للحالة العصرية. ويقوم المركز بأعمال البحث والابتكار والتدريب.

٤١٤- ويلتزم مجلس الحرف اليدوية لسري لانكا بالحفاظ على أسلوب حياة الحرفيين وذلك بمساعدتهم على ترويج تسويق وتصدير منتجاتهم الحرفية. وشراء منتجات الحرف اليدوية هو أحد أنشطة المجلس الرئيسية. فمن خلال برنامجه اللامركزي للشراء، يقوم المجلس بشراء المنتجات التي يبتدعها الحرفيون في بيوتهم مع القيام في الوقت ذاته بتعليمهم مفاهيم التصميم ونوعيته. وتباع هذه المشتريات محلياً في ٢٠ منفذا للبيع تقع في المدن الرئيسية. وهناك ٣ ٨٠٠ حرفي مسجل في المجلس منهم نحو ٢ ٠٠٠ من الموردين النشطين. ويساعد المجلس في تصدير المنتجات الحرفية بتوفير المعلومات المتعلقة بالمستوردين المحتملين، وبالتعريفات والإجراءات الجمركية، وما إلى ذلك.

أحكام دستورية

٤١٥- يكفل دستور سري لانكا حرية التعبير كحق أساسي. ويحمي البند (أ) من الفقرة الفرعية ١ من المادة ١٤ حرية الكلام والتعبير، بما في ذلك حرية النشر. ويؤكد البند (و) من الفقرة الفرعية ١ من المادة ١٤ حق كل مواطن في حرية التمتع، بمفرده أو مع غيره، بثقافته وتعزيزها وباستعمال لغته. ويحمي البند (هـ) من الفقرة الفرعية ١ من المادة ١٤ حرية الشخص في اظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام المأ أو على حدة.

٤١٦- ويخضع انتهاك هذه الحقوق أو انتهاكها الوشيك للمقاضاة في المحكمة.

٤١٧- وتنص المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة الواردة في الفقرة ١٠ من المادة ٢٧ من الدستور أيضاً على أن تساعد الدولة على تنمية ثقافات ولغات أفراد الشعب.

مرفق

السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم

خطة عمل اللجنة الوطنية - سري لانكا

١- الدعاية

- ١٠ صدر طابعان بريديان للاحتفال بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم (في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).
- ٢٠ نشر الدعاية عن طريق جميع وسائل الإعلام والأفلام وملصقات الحائط والكتيبات، الخ.
- ٣٠ عرض مسلسل تلفزيوني عنوانه "طرق الحكمة" من تأليف ديفيد بيلامي وتمويل الوكالة النرويجية للتنمية الدولية. وكان الافتتاح الدولي في الساعة السابعة مساءً يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في قاعة باندارنايكا التذكارية للمؤتمرات الدولية.
- ٤٠ إعداد ألبوم صور عن سكان الفيدا الأصليين.

٢- المعارض والحلقات الدراسية

- ١٠ نظمت دورة استثنائية لرابطة سري لانكا للنهوض بالعلوم حول هذا الموضوع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مع الدورات السنوية التي تعقد في جامعة بيرادينا.
- ٢٠ للاشتراك في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الميدان، حضر السيد سونيل سارات بيريرا والسيد ت. م. غوناواردينا، وهو طالب جامعي وحفيد أحد أشقاء تيساهامي زعيم الفيدا مؤتمراً عقد في مانيل في نيسان/أبريل؛ حضر البروفيسور ك. ن. و. دارمداسا والسيد موديناسي تيناكون مؤتمراً آخر عقد في ماليزيا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
- ٣٠ نظمت سلسلة محاضرة ومناقشات للأفرقة.

٣- التعليم والبحث

- ١٠ البدء في تنفيذ برنامج تعليمي بالتنسيق مع منظمة اليونسكو ووزارة التعليم.
- ٢٠ توثيق دراسات بحثية عن نظام الطب والرعاية الصحية التي يستخدمها الفيدا حسب تقاليدهم.

٣٠ إجراء مسح تمهيدي لمجتمعات السكان الأصليين في سري لانكا عن طريق منظمة البقاء الثقافي (سبقت الإشارة إلى هذا الإجراء). وسيتم ذلك إجراء تعداد في الوقت المناسب لجماعات السكان الأصليين من جانب إدارة التعداد والإحصاء. وقد طلب تمويل من منظمة العمل الدولية.

٤- المنشورات

١٠ نشر أعداد خاصة من مجلة SOBA، وهي مجلة تصدرها وزارة البيئة وتخصص للسكان الأصليين وثقافتهم، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٢٠ مطابقة المعلومات على شرائط الفيديو والأفلام المتاحة في العرض الدولي، وفي وحدة الأفلام الحكومية، الخ، وإعداد قائمة جرد شاملة.

٣٠ نشر مواد عن لهجات سكان الفيديا المحلية (نشرت مقتطفات من رسالة وبضیکا في مجلة SOBA في عدد أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

٤٠ نشر الأغاني والقصائد التي تنظمها جماعة الفيديا (تم جمعها لكنها لم تنشر بعد).

٥٠ نشر ثبت مراجع عن أدب الفيديا المتاح (نشر في مجلة SOBA في عدد أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

٦٠ نشر البحوث ذات الصلة التي يقوم بها المعهد العالي للآثار (لا تزال البحوث تجري حتى الآن).

٧٠ الشروع في إجراء دراسة بحثية لجماعة الفيديا المقيمة على سواحل الإقليم الشرقي من جانب الجامعة الشرقية (يجري هذا البحث حالياً).

٥- تطوير المؤسسات

١٠ حفظ وتخزين التقاليد المتوارثة والأفلام في وحدة الأفلام الحكومية.

٢٠ إنشاء مركز لبحوث البيئة في كتراغاما لتوثيق التقاليد المتوارثة للسكان الأصليين.
